جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتنمية الزراعية
League of Arab States
Arab Organization For Agricultural Development

الدراسة القومية للأوضاع الراهنة للبنية الإحصائية الزراعية العربية والمشروعات المقترحة للتطوير

الخرطوم

مايو (آيار) 1999

E.Mail: aoad @ sudanmail.net : بريد الكتروني ـ Telex:22554 AOAD SD : تلكس ـ Postal Code:11111 : الرمز البريدي ـ Khartoum ـ Al ـ Amarat ـ St. No. (7) : جمهورية السودان ـ الخرطوم ـ العمارات شارع (7)
P.O. Box: 474 : ص.ب ـ Telephones: (249-11-) 472176 ـ 472183 : تلفونات ـ Fax : (249-11-) 471402 ـ Cable: AOAD Khartoum : برقيا : أوابد الخرطوم

تقديـــــم

تقديم

برغم أن التنمية الزراعية العربية المستهدفة تتطلب التطوير والتحديث في العديد من المجالات الفنية ودعم البنيات والمقومات المادية ، إلا أن نجاح أية جهود مهما بلغت كفاية وكفاءة ما يتوافر لها من الإستثمارات والسياسات والكوادر والمؤسسات لا يمكن أن يتحقق دون أن يستند ذلك إلى أسس صحيحة وواضحة وشاملة من المعرفة القائمة على البحث والدراسة والرصد والمتابعة والتقويم لكل المكونات والعناصر والمتغيرات ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بالقطاع الزراعي والنشاط الزراعي ، ومن هنا تبرز الأهمية الإرتكازية لنظم المعلومات وقواعد البيانات الإحصائية الزراعية وضرورة العمل على تطويرها وتحديثها كمطلب أساسي وشرط ضروري لانطلاق التنمية الزراعية والتطوير الزراعي على أسس علمية سليمة .

ولقد كانت المنظمة العربية للتنمية الزراعية على إدراك كافٍ بهذه الحقيقة منذ مراحل عملها المبكرة فأولت اهتماماً خاصاً ومتزايداً من أجل دعم وتطوير وتحديث الأجهزة الإحصائية الزراعية العربية . ومن هذا المنطلق خصصت إستراتيجية عمل المنظمة خلال التسعينات برنامجاً فرعياً مستمراً في مختلف خطط عمل المنظمة السنوية لتطوير الإحصاءات الزراعية العربية ، وفي إطار هذا البرنامج تم إنجاز العديد من الدراسات القطرية والقومية والأنشطة التدريبية والندوات والمؤتمرات والمشروعات التنفيذية والعون الفني في مختلف المجالات التي تخدم قضية تطوير وتحديث الأجهزة الإحصائية الزراعية العربية .

وبعد ما أنجزت المنظمة العديد من الأنشطة في مجالات تطوير نظم جمع البيانات والمعلومات الإحصائية الزراعية ، واجراء التعدادات الزراعية وتحليل ومعالجة البيانات ، وعمل التقديرات والتنبوءات ، بما في ذلك ترقية وتطوير النظم والكوادر والأجهزة والأساليب ، وما إلى ذلك سواء في مجالات الإحصاءات النباتية أو الحيوانية أو الإحصاءات الخاصة بالموارد والإحصاءات البيئية ، بعد هذه الجهود تأتي أهمية هذه الدراسة الحالية التي تتعرض لأوضاع البنيات الإحصائية الزراعية العربية وتحليل

أوضاعها الراهنة وتحديد المشروعات اللازمة لتطويرها بإعتبارها تمثل الإطار المؤسسي الذي يناط به إحداث التطوير المنشود للأجهزة الإحصائية الزراعية العربية بما يشمله ذلك من مختلف مجالات وجوانب التطوير .

في هذا الإطار تأتي أهمية هذه الدراسة التي تستهدف تقويم الأداء الراهن للأجهزة الإحصائية الزراعية العربية وتحديد مواطن القوة والضعف في البناء المؤسسي لها ، وما تواجهه من مشاكل ومعوقات ، ومن ثم تحديد مجالات دعم وتطوير الأجهزة الإحصائية الزراعية العربية من خلال تطوير البنيات والعلاقات المؤسسية والأطر التنظيمية الخاصة بها .

وتأمل المنظمة أن يكون في مضمون ونتائج وتوصيات هذه الدراسة ما يساعد على دعم وتطوير البنيات المؤسسية للأجهزة الإحصائية الزراعية العربية ، حتى يأتي أداء هذه الأجهزة على المستوى المستهدف لتوفر للتنمية الزراعية العربية واحدة من أهم مقومات نجاح خططها وبرامجها ومشروعاتها ، والتي تتمثل في قواعد البيانات الشاملة والدقيقة والتي تتدفق وتتاح لكافة مستخدميها عبر الوسائط التقنية الحديثة وفي التوقيتات الزمنية المناسبة . وفي هذا الصدد لا يسع المنظمة إلا أن تقدم موفور الشكر والتقدير لفريق خبراء الدراسة ممن شاركوا في إعداد الدراسة القومية والدراسات القطرية لما بذلوه من جهود وما قدموه من عطاء .

والله ولي التوفيق .

المدير العام

الدكتور يحيى بكور

المحتويات

المحتويات

رقم الصفحة

تقديم	أ
المحتويات	ج
موجز الدراسة	1
الباب الأول :الوضع الراهن لأداء الأجهزة الإحصائية الزراعية العربية	9
1-1 تمهيد	9
1-2 طبيعة الأجهزة الإحصائية الزراعية العربية	10
1-3 المقومات الفنية والبشرية المتاحة للأجهزة الإحصائية في المنطقة العربية	11
1-4 الأجهزة والمعدات المتطورة ومستويات إستخدامها في النظم الإحصائية العربية	13
1-4-1 المتاح من الأجهزة والمعدات الحديثة	13
1-4-2 حالة الأجهزة المستخدمة	14
1-4-3 مستويات إستخدام الأجهزة والمعدات الإحصائية	14
1-4-4 موافقة الأجهزة لأغراض الإستخدام	15
1-4-5 أهم مجالات إستخدام الأجهزة	15
1-4-6 إستخدامات الإستشعار عن بُعد في المجال الإحصائي	16
1-5 الميزانيات ومصادر التمويل المتاحة للأجهزة الإحصائية	16
1-5-1 الميزانيات المتاحة	16
1-5-2 التمويل الخارجي	17
1-6 أنواع وطرق جمع البيانات الإحصائية الزراعية	17
1-6-1 طريقة الحصر الشامل	17
1-6-2 طريقة المعاينة (العينات)	18
1-6-3 المسوحات الإحصائية	18
1-6-4 طريقة الحصر المكتبي	18
1-7 أنواع البيانات الإحصائية المجمعة	18

1-8 النواتج والمخرجات الإحصائية الزراعية والأجهزة المسؤولة عن نشرها 19
1-8-1 الجهات المسؤولة عن نشر البيانات الإحصائية 20
1-8-2 الجهات المستفيدة من النواتج الإحصائية 21
1-9 تحديد المشاكل وجوانب القصور في أداء أجهزة الإحصاءات الزراعية 22
1-9-1 مشاكل متعلقة بالعلاقات المؤسسية الإحصائية 22
1-9-2 معوقات فنية 25
1-9-3 معوقات ومشاكل تنظيمية وإدارية 27
1-9-4 مشاكل تمويلية 28
الباب الثاني : البنيات القائمة للمؤسسات والأجهزة العاملة في الإحصاءات الزراعية العربية 29
2-1 تمهيد 29
2-2 المؤسسات والأجهزة الإحصائية الرئيسية وهياكلها ومستويات أدائها 29
2-2-1 الأجهزة الإحصائية الرئيسية 30
2-2-2 الأجهزة الفرعية 31
2-2-3 أجهزة إحصائية زراعية في الوزارات الأخرى 32
2-3 مهام وطبيعة عمل المؤسسات الإحصائية العربية 32
2-3-1 مهام الأجهزة الإحصائية 32
2-3-2 طبيعة عمل الأجهزة الإحصائية 33
2-4 الوضع الراهن للمؤسسات والأجهزة المستخدمة للبيانات الإحصائية الزراعية في الأقطار العربية 36
2-4-1 المملكة الأردنية الهاشمية 36
2-4-2 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 37
2-4-3 المملكة العربية السعودية 38
2-4-4 جمهورية السودان 39

2-4-5 الجمهورية العربية السورية 39
2-4-6 جمهورية العراق 40
2-4-7 دولة فلسطين 41
2-4-8 دولة قطر 41
2-4-9 دولة الكويت 42
2-4-10 الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية 43
2-4-11 جمهورية مصر العربية 43
2-4-12 المملكة المغربية 44
2-4-13 الجمهورية الإسلامية الموريتانية 44
2-4-14 الجمهورية اليمنية 45
2-5 طبيعة العلاقة القائمة للتنسيق والتكامل بين الأجهزة الإحصائية والمؤسسات 46
2-6 المعوقات والمشاكل في الأداء المؤسسي الإحصائي على المستوى القطري 47
2-6-1 المملكة الأردنية الهاشمية 47
2-6-2 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 48
2-6-3 المملكة العربية السعودية 48
2-6-4 جمهورية السودان 48
2-6-5 الجمهورية العربية السورية 49
2-6-6 جمهورية العراق 49
2-6-7 دولة فلسطين 50
2-6-8 دولة قطر 51
2-6-9 دولة الكويت 51
2-6-10 الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى 51
2-6-11 جمهورية مصر العربية 51
2-6-12 المملكة المغربية 53
2-6-13 الجمهورية الإسلامية الموريتانية 54

2-6-14 الجمهورية اليمنية 55
2-7 الضعف والقصور في الأداء المؤسسي الإحصائي على المستوى الإقليمي والوطن العربي 55
2-7-1 المشاكل التشريعية الخاصة بالأجهزة المؤسسية 56
2-7-2 المشاكل الفنية 56
2-7-3 المشاكل المالية 57
2-7-4 المشاكل التنظيمية 57
2-7-5 مشاكل أخرى متنوعة 58
الباب الثالث :النماذج والتجارب المستفادة والمجالات والمتطلبات المقترحة لتطوير البنية الإحصائية في المنطقة العربية 59
3-1 تمهيد 59
3-2 بعض النماذج والتجارب المستفادة لتطوير البنية الإحصائية الزراعية 59
3-2-1 نماذج وتجارب من بعض الدول غير العربية 59
3-2-2 بعض النماذج والتجارب المستفادة من بعض الأقطار العربية 62
3-3 مجالات ومتطلبات تطوير البنية الإحصائية الزراعية في المنطقة العربية 71
3-3-1 جوانب التطوير الجارية والمطلوبة للأجهزة الإحصائية الزراعية في الأقطار العربية 71
3-3-2 مجالات ومتطلبات تطوير البنيات الإحصائية الزراعية في الوطن العربي 78
الباب الرابع : المشروعات المقترحة لتطوير البنيات الإحصائية الزراعية في الوطن العربي 85
4-1 تمهيد 85
4-2 تطوير البنية الإحصائية الزراعية في الوطن العربي 86
4-2-1 ضرورات التطوير 86
4-2-2 هدف التطوير 87

4-2-3 الأسس العامة لتطوير البنية الإحصائية الزراعية 87
4-2-4 جوانب التطوير للبنية الإحصائية الزراعية العربية 88
4-3 المشروع المقترح لتطوير الإحصاءات الزراعية والعلاقات المؤسسية على المستوى القطري 89
4-3-1 مبررات المشروع 89
4-3-2 الهدف من المشروع 90
4-3-3 نشاطات المشروع 90
4-3-4 الهيكل التنظيمي المقترح 91
4-3-5 الجهاز المركزي للإحصاءات الزراعية 93
4-3-6 الإحتياجات التشريعية 96
4-3-7 الإحتياجات البشرية 96
4-3-8 الدعم الفني وميزانية المشروع 97
4-4 المشروع المقترح لتطوير الإحصاءات الزراعية والعلاقات المؤسسية على المستوى القومي 99
4-4-1 مبررات المشروع 99
4-4-2 الإعتبارات الأساسية لبرنامج التطوير على المستوى القومي 100
4-4-3 هدف المشروع 102
4-4-4 الأنشطة الرئيسية للمشروع 102
4-4-5 متطلبات التنفيذ 103
4-5 الإستراتيجية العامة لتنفيذ المشروع 107
4-6 الإطار المؤسسي للمشروع 107
4-7 الميزانية التقديرية للمشروع 109
المراجع 111
فريق الدراسة 113
الملخص الانجليزي 114
الملخص الفرنسي 128

موجز الدراسة

موجز الدراسة

تكتسب هذه الدراسة القومية للأوضاع الراهنة للبنية الإحصائية الزراعية العربية والمشروعات المقترحة للتطوير أهمية خاصة في الوقت الراهن ، حيث يتعاظم الطلب على المعلومات والبيانات الدقيقة والمتكاملة لمختلف فروع وأنشطة الإقتصاد الوطني . وتزايد الإدراك والوعي ، أكثر من أي وقت مضى بأهمية هذه المعلومات وضرورتها للتخطيط الإنمائي بشكل عام ، والتخطيط لفروع النشاط الإقتصادي والتنموي المرغوب تطويرها بشكل خاص . وأصبحت دقة البيانات وشمولها من المقومات الأساسية لإتخاذ القرارات وضمان تحقيقها سواء على المستوى الفردي ، أو المؤسسي الخاص أو الحكومي . ولايخفى أهمية هذه المعلومات على المستوى الدولي ، والذى يعكسه التسابق على إمتلاك المعلومات وإنشاء بنوكها المتخصصة في مجالات الإنتاج والتجارة والإستثمار والخدمات وغيرها .

وتأسيساً على ذلك ، فإن توفير البيانات والمعلومات الزراعية ، وإتاحتها في الوقت المناسب ، يعتبر من أهم المقومات والمحددات الأساسية للتنمية الزراعية المستدامة في الدول العربية . وإن التخطيط ورسم السياسات الزراعية ، وتطوير التسويق والمبادلات التجارية الداخلية والخارجية ، ودراسات الجدوى الإقتصادية ، وتوجيه الإستثمار وتطوير البحث العلمي ، وإعداد برامج التوعية وغيرها ، لايمكن أن يتم بالكفاءة المطلوبة ، مالم تتوفر قاعدة بيانات تفصيلية ودقيقة لجميع جوانب وأنشطة القطاع الزراعي .

إن توفير قاعدة البيانات الإحصائية الزراعية الشاملة يتطلب وجود أجهزة مؤسسية ونظم إحصائية متطورة ، تتمتع بقدر كبير من الكفاءة التقنية والبشرية ، والقدرة على التنسيق بين هذه الأجهزة ومستخدمي البيانات الزراعية من مخططين وراسمي السياسات ومتخذي القرارات ، بالإضافة إلى توفر المخصصات المالية الكافية والمنتظمة لهذه الأجهزة كي تتمكن من تحقيق خططها الإحصائية في مجال جمع وتبويب وتحليل البيانات ونشرها بإستمرار وفي الوقت المناسب . وإن القصور الذى تعاني منه الأجهزة والنظم

الإحصائية الزراعية في الدول العربية وإن كان بدرجات متفاوتة بين هذه الدول هو الذى حدا بالمنظمة العربية للتنمية الزراعية لتضمين خطتها لعام 1999 مشروعاً لتطوير بنية الأجهزة الإحصائية الزراعية العربية في المجال المؤسسي والتنظيمي والتقني والبشري والمادي .

تهدف هذه الدراسة إلى تقويم الأداء الإحصائي الزراعي العربي الراهن ، تحليل كفاءة البناء المؤسسي للأجهزة الإحصائية الزراعية وتحديد إتجاهات ومجالات تطوير الأساليب والمناهج التى تستخدم في جمع البيانات الإحصائية ومايرتبط بذلك من تعديل للبنية الهيكلية الإحصائية الزراعية في البلدان العربية .

تقع هذه الدراسة في أربعة أبواب رئيسية ، إستعرض الأول منها الوضع الراهن لأداء الأجهزة الإحصائية الزراعية العربية . وقد تلاحظ بوجه عام تعدد الجهات الإحصائية التى تقوم بجمع الرقم الإحصائي . كما تلاحظ أيضاً ، أن الدول العربية تتفاوت فيما بينها تفاوتاً واضحاً في هذا المجال من حيث دقة البيانات وشمولها . كما إستعرض الباب الأول أيضاً طبيعة الأجهزة الإحصائية الزراعية العربية والتى تتسم بإختلاف واضح في بنية وتبعية هذه الأجهزة . وبشكل عام يمكن تلخيص بنية وطبيعة الأجهزة الإحصائية الزراعية العربية فيما يلي :

- وجود جهاز إحصائي مركزي يتبع لإدارة غير مختصة بالزراعة ، ومهمته الإشراف والمشاركة في إعداد جميع البيانات الإحصائية كما في سوريا ، العراق ، السودان ، الجزائر ومصر مع تواجد أجهزة فرعية أخرى تهتم بجمع الأرقام والبيانات الإحصائية الخاصة بالنشاط الزراعي .
- وجود جهاز إحصائي يتبع وزارة الزراعة في الدولة . وهذه قد تكون على مستوى مركزي كما هو الحال في المغرب ، موريتانيا والأردن ، كما أن الهياكل الإحصائية الزراعية الفرعية تمتد لتصل في بعض الدول العربية إلي أصغر وحدة إدارية كما هو الحال في سوريا والجزائر ، بينما هنالك دول أخرى لايوجد فيها مثل هذه الهياكل الإحصائية ، التى تقوم بجمع البيانات الإحصائية الزراعية ميدانياً ، بل تستخدم طريقة التقدير الشخصي كما هو الحال في موريتانيا والجماهيرية العربية الليبية .

وبالنسبة للمقومات الفنية والبشرية المتاحة للأجهزة الإحصائية ، أوضح الباب أن العنصر البشري وتنميته وتأهيله هو أهم المقومات لهذا المجال ، هذا وقد تبين أن هنالك تبايناً كبيراً في مستويات العاملين بالأجهزة الإحصائية الزراعية سواء من حيث العدد أو مستوى المؤهلات العلمية للقوى البشرية العاملة في مجالات الإحصاءات الزراعية ، ففي بعض الدول العربية يقدر عدد العاملين في مجالات الإحصاءات الزراعية في كافة الإجهزة الإحصائية بحوالي 1500 عنصر بشري بتأهيل كامل و إختصاصات مختلفة . ويمثل أعداد الجامعيين ومافوق المستوى الجامعي حوالي 60٪ كما هو الحال في سوريا ومصر والجزائر ، بينما تكون الأعداد قليلة وذات تأهيل ضعيف كما هو الحال في موريتانيا . وحسب المهام الرئيسية وسنوات الخبرة ، تصنف الكوادر البشرية العاملة في الإحصاءات الزراعية مابين عناصر مسؤولة عن جمع البيانات الإحصائية من مصدرها في الحقل إلى الجهة المسؤولة عن نشر هذا الرقم الإحصائي ، ويتراوح توزيع هذه العناصر في مصر مابين عناصر ذات صفة فنية أو إدارية أو خدمية ، في حين يغيب ذلك التصنيف في العديد من الدول العربية الأخرى .

وقد تبين أن عدد العاملين في الإحصاءات الزراعية بوزارة الزراعة العراقية لايزيد عن 56 عنصراً بالإضافة إلى نحو 106 عنصراً بالمكتب المركزي للإحصاء ، وتعكس هذه الأرقام ظروف العمل الصعبة لهذه العناصر من أجل جمع الرقم الإحصائي الدقيق . ونظراً لأهمية التدريب في المساعدة على تحسين أداء العنصر البشري في المجالات العلمية للإحصاء ، ففي جمهورية مصر العربية تم تكثيف التدريب في المجالات المرتبطة بالتعداد الزراعي والتحليلات الإحصائية بصفة عامة ، حيث حصلت الكوادر العاملة في المجال الإحصائي علي أكثر من خمس دورات تدريبية داخلية وخارجية ، فمنهم نحو 891 حصلوا على دورة تدريبية واحدة ، بينما حصل نحو 1352 منهم علي دورتين تدريبيتين في هذا المجال . وفي الدول العربية الأخرى يقل عدد الدورات التدريبية كثيراً . هذا بالإضافة إلي أن البلدان العربية بدأت تهتم بإدخال الحاسبات الألكترونية في أعمالها الإحصائية بهدف سرعة الإنجاز والدقة في العمل ولو أنه في الكثير من الأحيان لايتم إستخدام هذه الأجهزة بالكفاءة المطلوبة بسبب ضعف الخبرة في هذا المجال . وتتراوح أنواع هذه الأجهزة بين أجهزة كبيرة السعة والتطور ، ثابتة ومتحركة وبين الحاسبات الشخصية . كما تقوم بعض الدول العربية بإستخدام بيانات ونتائج الإستشعار عن بُعد

في عمليات الإحصاء الزراعي المختلفة ومن بينها التعداد الزراعي . وتجدر الإشارة أن العديد من الدول العربية تمتلك شبكات إتصال للربط بين الأجهزة الإحصائية الزراعية والأجهزة التى تهتم بالقطاعات كما هو الحال في مصر والسودان . أما في الدول العربية الأخرى ، فلا توجد شبكات إتصال فيما بين الأجهزة الإحصائية العاملة في مجالات الإحصاءات الزراعية . وتستخدم كل من سوريا والجزائر ومصر والسودان بيانات الإستشعار عن بُعد في عمليات الإحصاء الزراعي المختلفة ويقتصر ذلك على التنبؤات الجوية والأمطار وفي بعض الأحوال تستخدم لجمع بيانات عن الإنتاج النباتي وتعداد الحيوانات المزرعية . تطرق الباب الأول كذلك إلى الميزانيات ومصادر التمويل المتاحة للأجهزة الإحصائية وأنواع وطرق جمع البيانات الإحصائية الزراعية والنواتج والمخرجات الإحصائية الزراعية والأجهزة المسؤولة عن نشرها والجهات المستفيدة منها .

وأخيراً تم تحديد المشاكل وجوانب القصور في أداء أجهزة الإحصاءات الزراعية العربية والمتمثلة في المشاكل المؤسسية ، المشاكل الفنية ، المشاكل التنظيمية والإدارية والمشاكل التمويلية ونسبة لتعدد الأجهزة كما ذكر سابقاً ، فإن مشكلة ضعف التنسيق بين عمل الأجهزة الإحصائية الزراعية هي السمة المشتركة ، حيث تم التغلب على هذه المشكلة في بعض الأقطار ، كما أن هنالك بعض الدول العربية التى لم تجر تعدادات زراعية حتى الآن كما هو الحال في الجزائر والأردن وفلسطين ، كما أن بعض الدول كالسودان والعراق لم يجر تعداد زراعي بها منذ 25 عاماً .

وقد تناول الباب الثاني من هذه الدراسة وبشيء من التفصيل البنيات القائمة للمؤسسات والأجهزة العاملة في الإحصاءات الزراعية العربية ، وقد تم إستعراض المؤسسات والأجهزة الرئيسية وهياكلها ومستويات أدائها ومهامها بدءاً بالجهاز الإحصائي الرئيسي في كل دولة من دول الدراسة تقوم بجمع البيانات الإحصائية القطرية بشكل عام إلى الأجهزة الفرعية المتعددة والعاملة في مجالات الإحصاءات الزراعية العربية. وكذلك تم إستعراض الوضع الراهن للمؤسسات الإحصائية الزراعية والمعوقات والمشاكل في الأداء المؤسسي في بعض الدول العربية كالمملكة الأردنية الهاشمية ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المملكة العربية السعودية ، جمهورية السودان، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية العراق ، دولة فلسطين ، دولة قطر ، دولة الكويت، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمي ، جمهورية مصر العربية ،

المملكة المغربية ، الجمهورية الإسلامية الموريتانية والجمهورية اليمنية . وأخيراً عرض الباب الثاني جوانب الضعف والقصور في الأداء المؤسسي الإحصائي على المستوى الاقليمي والوطن العربي . كما تطرق الباب إلى المشاكل التشريعية الخاصة بالأجهزة المؤسسية ، والمشاكل الفنية التى تتمثل في غياب العناصر الفنية المتخصصة وعدم توحيد أسلوب جمع البيانات الإحصائية وكذلك غياب أو تأخر إجراء التعداد الزراعي ، كما إستعرض الباب الثاني أبرز المشاكل المالية ، المشاكل التنظيمية وبعض المشاكل الأخرى المرتبطة بنشر الوعي الإحصائي والتعليم الإحصائي .

وفي الباب الثالث من الدراسة ، تم إستعراض النماذج والتجارب المستفادة والمجالات والمتطلبات المقترحة لتطوير البنية الإحصائية في المنطقة العربية . وفي هذا الموضوع تم إستعراض تجارب كل من كندا وأستراليا كتجارب دولية مستفادة على المستوى غير العربي ، وتجارب لكل من جمهورية مصر العربية ، الجمهورية العربية السورية وجمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية على المستوى العربي . وقد أوضح الباب أنه من المزايا التى يمكن الإستفادة منها في التجربة الكندية هي مركزية أنشطة وفعاليات البنية الإحصائية وتوحيد مقاييسها وهيكليتها المناسبة ، التى تبدأ من أصغر وحدة منتجة للرقم الإحصائي وهي المزرعة وتنتهي بأكبر وحدة . ويتميز هذا النظام بإمكانية السيطرة علي أزدواجية وتناقض البيانات الإحصائية . كما أن من أهم المزايا الإيجابية التى يتصف بها النظام الإحصائي والبنية الإحصائية للإحصاءات الزراعية في أستراليا ، أن هذا النظام يقوم على أساس مركزي ، وهذا يُمكِّن من توحيد السياسات الإحصائية والتنسيق بشكل فعال بين جميع الأجهزة الإحصائية بما يساعد على شمولية ودقة البيانات. ومن جهة أخرى فإن تنفيذ التعداد الزراعي سنوياً يوفر قاعدة واسعة من البيانات الزراعية ، ويمكّن من متابعة التغيرات التى تطرأ على النشاط الزراعي سنوياً ، هذا بالإضافة إلى ماتوفره من أطر حديثة تمكِّن من تنفيذ سلسلة من المسوحات الزراعية بطريقة العينة وبكفاءة عالية في جودة البيانات كلما دعت الحاجة لذلك ، إلا أن هذا النهج قد لايتناسب مع الإمكانيات المتوفرة في العديد من الدول خاصة من حيث التكلفة العالية للتعداد الزراعي . وعلى المستوى العربي، تمثل جمهورية مصر العربية تجربة رائدة خاصة فيما يتعلق بأساليب جمع المعلومات الإحصائية الزراعية وتبويبها ونشرها ، حيث يتم جمع المعلومات الإحصائية بالأسلوبين أسلوب الحصر وأسلوب العينات . كما عرض

الباب الثالث جوانب التطوير الجارية والمطلوبة للأجهزة الإحصائية الزراعية في المنطقة العربية لكل من المملكة الأردنية الهاشمية ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المملكة العربية السعودية ، جمهورية السودان ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية العراق ، دولة فلسطين ، دولة قطر ، دولة الكويت ، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية ، جمهورية مصر العربية ، المملكة المغربية ، الجمهورية الإسلامية الموريتانية والجمهورية اليمنية . كذلك تم عرض مجالات متطلبات تطوير البنيات الإحصائية الزراعية في الوطن العربي في المجالات الفنية والتقنيات الحديثة ، المجالات المتعلقة بتنمية الكوادر البشرية، المجالات التنظيمية ، والمجالات المرتبطة بتطوير البنيات والعلاقات المؤسسية . وقد حدد الباب الثالث مجالات تطوير أساليب جمع البيانات الإحصائية الزراعية فيما يلي :

- حث الدول العربية التى لم تنفذ تعدادات زراعية فيما سبق على تنفيذ تعداد زراعي واحد في كل دولة من الدول بدءاً من عام 2000 وحتى عام 2003 ، بالإضافة إلى تنفيذ تعداد زراعي كل عشرة سنوات بالتنسيق مع تعداد السكان.
- إحلال طريقة التقديرات الشخصية بالطرق الموضوعية لجمع البيانات الإحصائية الزراعية ويمكن إستخدام طريقة العينات على نطاق واسع في تقدير الإنتاج النباتي لمختلف المحاصيل وتقدير الإنتاج الحيواني بكافة أشكاله .

كما يقترح للتطوير إستخدام الحاسبات الألكترونية على نطاق واسع والإستفادة من التطورات التقنية في مجال الإتصالات لربط الأجهزة الإحصائية الزراعية والمؤسسات الأخرى المعنية بشبكة معلومات حديثة بالإضافة إلى إنشاء قواعد البيانات الإحصائية الزراعية وبنوك المعلومات الزراعية والإحصاءات الأخرى المرتبطة بها . أما فيما يختص بتنمية الكوادر البشرية فيقترح توفير الإعتمادات المالية واللوجستية لدعم الأجهزة الإحصائية العربية بالكوادر العلمية المؤهلة وبالتخصصات المطلوبة والتى يأتى في مقدمتها التخصص في مجال الإحصاءات بشكل عام والإحصاء الزراعي بشكل خاص . كذلك وضع خطة تدريب سنوية لتدريب الكوادر البشرية على جميع مستويات العمل الإحصائي ودعم ومساندة التدريب على المستوى القومي مع التحفيز المالي المناسب

للعاملين في الأجهزة الإحصائية الزراعية .

وتشمل أيضاً المجالات المرتبطة بتطوير البنيات والعلاقات المؤسسية الإحصائية الزراعية إصدار التشريعات والقوانين التى تنظم العمل الإحصائي على أساس مركزي بحيث تناط مهمة جمع وتبويب ونشر البيانات الإحصائية الزراعية بجهة واحدة في الدولة تكون مسؤولة عن إصدار جميع مايتعلق بالبيانات الإحصائية الزراعية . وكذلك إصدار التشريعات اللازمة لتوفير مستلزمات جميع الوحدات الإدارية والجغرافية في الدولة من الأجهزة الإحصائية الزراعية والعمل على التنسيق والتكامل فيما بين الأجهزة الزراعية والمؤسسات الأخرى التى يمكن أن تشمل إختصاصاتها بعض الجوانب المتعلقة بالبيانات الإحصائية الزراعية وفقاً لطبيعة هذه المؤسسات .

أما الباب الرابع والأخير من الدراسة فقد خصص للمشروعات المقترحة لتطوير البنيات الإحصائية الزراعية في الوطن العربي . وحيث أن الدراسة في الأبواب السابقة أوضحت أن العديد من الأقطار العربية قد أحرزت تطوراً ملحوظاً وحققت بعض الإيجابيات في مجال تطوير الأجهزة الإحصائية الزراعية عامة والبنيات المؤسسية لهذه الأجهزة علي وجه الخصوص . وبالإضافة إلي ذلك، فهنالك العديد من التوجهات والخطط المقترحة في هذا الشأن والتى تعكس جميعها مدى عمق الوعي والإدراك لدى الدول العربية بأهمية إحداث التطوير الشامل في هذه الأجهزة ، الأمر الذى يوفر إمكانية تنفيذ برامج مدروسة ومقترحة على كل من المستويين القطري والقومي للدول العربية لتعزيز الجهود والتوجهات القائمة لتطوير البنيات الإحصائية الزراعية العربية . وقد عرض الباب الرابع ضرورات التطوير ، هدف التطوير ، الأسس العامة لتطوير البنية الإحصائية الزراعية والمحور الهيكلي للتطوير . ويهدف الأخير إلى تحديد هيكلية ومهام كل وحدة وعامل في مجال الإحصاء الزراعي من مستوى الفروع إلى المستوى المركزي بالمقومات اللازمة من محاور تشريعية ، مادية ، مالية وفنية بغرض عمل التطوير المنشود .

بعد ذلك إستعرض الباب الرابع مشروعاً مقترحاً لتطوير البنيات لأجهزة الإحصاءات الزراعية والعلاقات المؤسسية على المستوى القطري من حيث الهدف والمبررات ، نشاطات المشروع وهيكله التنظيمي المقترح، وإحتياجاته التشريعية ، البشرية ، الفنية وميزانية المشروع .

وكما إستعرض الباب الرابع أيضاً مشروعاً مقترحاً لتطوير روابط التنسيق والتعاون لأجهزة الإحصاءات الزراعية والعلاقات المؤسسية على المستوى القومي .من منظور أهمية إتاحة وتبادل البيانات الإحصائية الزراعية بين الدول العربية بإعتبارها أساس للتكامل الزراعي وتنسيق السياسات ، وكعنصر رئيسي في المنافسة بين الدول وذلك للحاق بهذا العصر وتقليل فجوة العجز المعلوماتي ، كما أن إنضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية وأيضاً إنضمامها إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يتطلب إحداث تطورات هامة في الأجهزة الإحصائية لتلبي متطلبات التفاعل الكفء في هذه الأطر والمنظومات الدولية والإقليمية ، ومن أجل ذلك فإن الإستجابة الصحيحة والتعديلات المناسبة في قطاع الإنتاج والتنافسية والكفاءة التسويقية على صعيد التجارة الداخلية والإندماج الفعال في التجارة الدولية ، كل ذلك لن يتحقق في غياب الأجهزة الإحصائية الزراعية الحديثة والمعاصرة التى توفر تدفقاً مستمراً للإحصاءات والمعلومات الكافية والدقيقة والآنية حول كافة المتغيرات الإنتاجية، التجارية والسعرية .

كذلك عرض الباب الرابع الإعتبارات الأساسية لبرنامج التطوير على المستوى القومي ، وتم فيه أيضاً إستعراض هدف المشروع والذى يتمثل في دعم كفاءة وقدرات الأجهزة الإحصائية الزراعية على المستويات القطرية ، وتعزيز التنسيق والتكامل فيما بينها على الصعيد القومي ، بما يمكنها من إنتاج وإتاحة مختلف البيانات والمعلومات الزراعية اللازمة للأفراد والهيئات العامة والخاصة والمسؤولين ومتخذي القرارات بدرجة عالية من الكفاية والكفاءة مع إمكانية إنسياب وتبادل تلك المعلومات فيما بين مختلف الدول العربية بإستخدام الوسائط والأساليب التقنية المتطورة .

وأخيراً عرض الباب الرابع الأنشطة الرئسية للمشروع ، متطلبات التنفيذ ، الإستراتيجية العامة للتنفيذ ، الإطار المؤسسي للمشروع والميزانية التقديرية له .

الباب الأول
الوضع الراهن لأداء الأجهزة الإحصائية الزراعية العربية

الباب الأول

الوضع الراهن لأداء الأجهزة الإحصائية الزراعية العربية

1-1 تمهيد:

نظراً لأهمية دقة البيانات الإحصائية وإستمرارية تدفقها وشموليتها ، فقد كثفت معظم الدول العربية جهودها في مجالات دعم وتحسين أداء الأجهزة الإحصائية بها ، وذلك من خلال إجراء العديد من التحسينات وإقتناء الحديث من الأجهزة والمعدات وصقل وتطوير قدرات الكوادر العربية العاملة في المجال الإحصائي . فكما هو معلوم فإن مستوى دقة الرقم الإحصائي يعنى الكثير لدي المخططين وواضعي السياسات من أجل إتخاذ القرارات السليمة فيما يتعلق بالتنمية الزراعية المستدامة .

و يلاحظ بوجه عام تعدد الجهات الإحصائية التي تقوم بجمع الرقم الإحصائي، سواء كان بواسطة الجهات الحكومية أو جهات أخرى خاصة تهتم بالأمور الزراعية مثل المصارف و شركات التسويق و الاستيراد و التصدير و غيرها. إلا أن كافة الجهات العاملة في جمع البيانات الإحصائية تعمل على انسياب هذه البيانات في النهاية إلى جهة مركزية مختصة بالرقم الإحصائي و جمعه و تحليله و نشره ، ولو أن هذه الجهة المركزية في أكثر دول الدراسة ليست فعالة.

وبإستعراض الوضع الراهن للأجهزة الإحصائية في الدول العربية ، إتضح أن هنالك نوعاً من الاختلاف في الإجابة على تحليل الوضع الراهن للأجهزة الإحصائية و مقوماتها البنيوية والعاملين فيها والأجهزة الفنية المستعملة ، و هذا ما يثير التساؤل حول كيف يتمكن جهاز إحصائي أن يتولى عملية جمع و تحليل و نشر بيانات إحصائية، وهو لا يستطيع الإجابة أو ملء استمارة استبيان إحصائي ؟.

ويلاحظ أن الدول العربية تتفاوت فيما بينها تفاوتاً واضحاً في هذا المجال، حيث تعد بعض هذه الدول معلومات إحصائية مقبولة من حيث الدقة و الشمول ، ودول أخرى

تقع في مرتبة الوسط، بينما دول أخرى تعاني من قصور و عجز عن تقديم الحد الأدنى من الإحصاءات المساعدة على اتخاذ بعض القرارات الاقتصادية البسيطة. و هذا ناتج عن تفاوت فعالية الأجهزة الإحصائية القائمة بهذا العمل سواء الأجهزة المركزية أو الفرعية منها .

2-1 طبيعة الأجهزة الإحصائية الزراعية العربية :

بإستعراض أجهزة الإحصاء الزراعي في الدول العربية ، تبين وجود أجهزة للإحصاء الزراعي في الدول العربية ، على أنه يوجد إختلاف واضح في بنية و تبعية هذه الأجهزة . وبشكل عام يمكن تلخيص بنية و طبيعة الأجهزة الإحصائية الزراعية العربية بما يلي :

* وجود جهاز إحصائي مركزي يتبع لإدارة غير مختصة بالزراعة، و مهمته الإشراف والمشاركة في إعداد جميع البيانات الإحصائية كما في سورية، العراق، السودان ، الجزائر، مصر مع تواجد أجهزة فرعية أخرى تهتم بجمع الأرقام و البيانات الإحصائية الخاصة بالنشاط الزراعي.

* وجود جهاز إحصائي يتبع وزارة الزراعة أو الجهة المسؤولة عن القطاع الزراعي في حالة عدم وجود وزارة للزراعة في الدولة . و هذه قد تكون على مستوى مركزي كما هو الحال في المغرب ، موريتانيا و الأردن .كما أن الهياكل الإحصائية الزراعية الفرعية تمتد لتصل في بعض الدول العربية إلى أصغر وحدة إدارية كما هو الحال في سورية و الجزائر، بينما هنالك دول أخرى لا توجد فيها مثل هذه الهياكل الإحصائية، التي تقوم بجمع البيانات الإحصائية الزراعية ميدانياً، بل تستخدم طريقة التقدير الشخصي كما هو الحال في موريتانيا والجماهيرية العربية الليبية .

ويمكن تقسيم الأجهزة الفرعية إلى قسمين :

آ – أجهزة إحصائية تتبع وزارة الزراعة أو الإدارة المهتمة بالإنتاج الزراعي.

ب – أجهزة إحصائية تتبع وزارات أو هيئات أخرى تهتم بالبيانات الإحصائية ذات العلاقة بالزراعة، مثل وزارة الري والتي تقوم بجمع الإحصاءآت الخاصة

بالمياه، والأرصاد الجوي فيما يتعلق بالأمطار و درجات الحرارة والرطوبة ، وما إلي ذلك ، ووزارة الاقتصاد والتي تهتم بإحصاءات التجارة الخارجية (الاستيراد والتصدير) للحاصلات الزراعية والإقراض ، كما تهتم وزارة التموين ببيانات التسويق الداخلي والإستهلاك والأسعار وغيرها .

* وجود أجهزة خاصة للقيام بعملية التعداد الزراعي في أغلب الدول. و تقوم بهذا العمل الجهة المركزية المسؤولة عن نشر الرقم الإحصائي مثل الجهاز أو المكتب أو الديوان المركزي للإحصاء ، أو وزارة الزراعة إذا لم يوجد بتلك الدولة جهاز إحصائي مركزي .

3-1 المقومات الفنية و البشرية المتاحة للإجهزة الإحصائية في المنطقة العربية :

يعتبر العنصر البشري و تنميته من المواضيع الهامة التي أصبحت تحظى بدراسات و اهتمامات كافة المؤسسات الإقتصادية أو الإجتماعية ، إذ أنه بقدر ما يملك العنصر البشري من دراية و خبرة وإلمام تخصصي في مجال عمله ، فإنه يكون قادراً على أداء عمله بما يتوجب من الكفاءة والإقتدار . وبذا فإن الكوادر البشرية المؤهلة و المدربة تُعد الركيزة الأساسية للتطوير والتحديث في كافة المجالات وبخاصة في مجال العمل الإحصائي .

وفي المجال الإحصائي ، فإن الحاجة للتأهيل والتدريب المستمر تعتبر أكثر إلحاحاً منها في التخصصات الأخرى ، خاصة بعد الثورة التقنية في مجال الحاسبات الآلية والبرمجيات المعقدة المستخدمة في مجالات التحليل الإحصائي ، والتى تستلزم قدراً وافراً من الخبرة والمثابرة في العمل ، فكما هو معلوم فإن جودة العمل الإحصائي ودقة نواتجه يرتبط بمعقولية وسلامة القرار التنفيذي المتخذ في النواحي المتعلقة بعملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للدولة . وقد تبين من عرض الأوضاع القطرية للأجهزة الإحصائية العربية أن هناك مشكلات عديدة متمثلة في ضعف الإمكانات المتاحة من العناصر البشرية للقيام بالمهام الإحصائية الزراعية المنوطة بالأجهزة العاملة في مجالات الإحصاءات الزراعية.

هذا وقد تبين أن هنالك تبايناً كبيراً في مستويات العاملين بالأجهزة الإحصائية الزراعية، سواء من حيث العدد أو مستوى المؤهلات العلمية للقوى البشرية العاملة في

مجالات الإحصاءات الزراعية ، ففي بعض الدول العربية يقدر عدد العاملين في مجالات الإحصاءات الزراعية في كافة الأجهزة الإحصائية بحوالي 1500 عنصر بشري بتأهيل كامل و اختصاصات مختلفة. ويمثل أعداد الجامعيين وما فوق المستوى الجامعي حوالي 60% كما هو الحال في سورية و مصر و الجزائر، بينما تكون الأعداد قليلة و ذات تأهيل ضعيف كما هو الحال في موريتانيا.

وحسب المهام الرئيسية وسنوات الخبرة تصنف الكوادر البشرية العاملة في مجالات الإحصاءات الزراعية ما بين عناصر مسؤولة عن جمع البيانات الإحصائية من مصدرها في الحقل حتى الوصول إلى الجهة المسؤولة عن نشر هذا الرقم الإحصائي. و يتراوح توزيع هذه العناصر في مصر ما بين عناصر ذات صفة فنية أو إدارية أوخدمية ، في حين يغيب ذلك التصنيف في العديد من الدول العربية الأخرى .

و قد تبين أن عدد العاملين في الإحصاءات الزراعية بوزارة الزراعة العراقية لايزيد عن 56 عنصراً بالإضافة إلى نحو 106 عنصراً بالمكتب المركزي للإحصاء، وتعكس هذه الأرقام ظروف العمل الصعبة لهذه العناصر من أجل جمع الرقم الإحصائي الدقيق ومع قلة الكوادر العاملة في المجال الإحصائي في معظم الدول العربية ، فإن معظم هؤلاء يفتقرون إلى التأهيل والتدريب المتخصص ، خاصة الذين يعملون في جمع البيانات الميدانية بالأقاليم والنواحي المختلفة بالدول .

ونظراً لأهمية التدريب في المساعدة على تحسين أداء العنصر البشري في المجالات العملية للإحصاء ، سواء كانت زراعية أو غير ذلك، خاصة في ظل التغيرات السريعة في وسائل جمع البيانات الإحصائية وتحليلها و نشرها و سرعة توزيعها . عليه فقد بات من الضروري زيادة الإهتمام بالتدريب المستمر للحاق بثورة المعلومات والاتصالات و التكنولوجيا الحديثة في المجالات ذات الصلة بالعمل الإحصائي .

ففي جمهورية مصر العربية تم تكثيف التدريب في المجالات المرتبطة بالتعداد الزراعي والتحليلات الإحصائية بصفة عامة ، حيث حصلت الكوادر العاملة في المجال الإحصائي على أكثر من خمس دورات تدريبية داخلية وخارجية ، فمنهم نحو 891 حصلوا على دورة تدريبية واحدة ، بينما حصل نحو 1325 منهم على دورتين تدريبيتين في هذا المجال .

وفي الدول العربية الأخرى تقل عدد الدورات التدريبية كثيراً ، حيث يقتصر التدريب على دورات تدريبية محلية فقط والتدريب أثناء الخدمة ولعدد محدود جداً من الكوادر، بسبب ضعف الإمكانات والنقص في مستلزمات التدريب .

وفي هذا المجال يمكن الإستنتاج بصفة عامة أن معظم العاملين في مجال جمع البيانات الإحصائية، غير مؤهلين في مجال العمل الإحصائي بشكل عام والإحصاء الزراعي بوجه خاص ، حيث أن عدد المختصين الإحصائيين في معظم الأجهزة الإحصائية الزراعية العربية يُعد محدوداً للغاية .

4-1 الأجهزة والمعدات المتطورة ومستويات إستخدامها في النظم الإحصائية العربية :

يشهد العالم منذ بداية عقد الثمانينات تطوراً كبيراً في مجال استعمال الحاسبات الألكترونية ، مما نتج عنه زيادة كبيرة في سعة و سرعة عمل هذه الحاسبات وإمكانياتها الكبيرة في معالجة و تخزين البيانات و المعلومات على اختلاف أنواعها. كما ظهرت الأسطوانة الممغنطة CD -ROM، والتى ساعدت كثيراً في حفظ و تبادل أكبر قدر من المعلومات . هذا بالإضافة إلى البرامج الخاصة بالتحليل الإحصائي الذي يعمل على معالجة البيانات والحصول على نتائج وعلاقات ومؤشرات و ثوابت علمية تزيد من دقة المعلومة المطلوبة .

ومن هنا يتضح أن دول العالم كافة ، ومنها الدول العربية ، بدأت تهتم بإدخال مثل هذه الحاسبات في أعمالها بهدف سرعة الإنجاز و الدقة في العمل،ولو أنه في الكثير من الأحيان لايتم إستخدام هذه الأجهزة بالكفاءة المطلوبة بسبب ضعف الخبرة في هذا المجال .

1-4-1 المتاح من الأجهزة والمعدات الحديثة :

حرصت معظم الدول العربية بوجه عام على استخدام الحاسبات الألكترونية في ترقية العمل الإحصائي الزراعي بها ولكن بدرجات متفاوتة . وتتراوح أنواع هذه الأجهزة بين أجهزة كبيرة السعة والتطور ثابتة ومتحركة وبين الحاسبات الشخصية . وبصفة عامة يمكن عرض مستوى وفرة هذه الأجهزة بالدول العربية علي النحو التالي :

آ – الحاسبات : وتنقسم إلى قسمين :

- حاسبات كبيرة :

و هي تتوفر في بعض الدول كمصر، حيث يوجد بها حوالي أربعة حاسبات كبيرة بقدرات وسعات متباينة ، وهي حاسبات حديثة تم إنتاجها بعد عام 1995 وتوجد مثل هذه الحاسبات في المراكز الرئيسية لإدارة العمل الإحصائي و مراكز المعلومات.

- حاسبات صغيرة :

وتوجد بمستويات مختلفة في بعض الدول العربية والتى تمتلك المئات منها كما هو الحال في كل من مصر و المغرب ، و بعضها يملك العشرات منها كما هو الحال في كل من الجزائر و سوريا و السودان وبقدرات مختلفة، وتمتلك بعض الدول العربية القليل من هذه الأجهزة مثل العراق حوالي 4 أجهزة و موريتانيا حوالي 3 أجهزة .

ب – شبكات الاتصال (الإنترنت) :

تمتلك العديد من الدول العربية شبكات إتصال للربط بين الأجهزة الإحصائية الزراعية والأجهزة التي تهتم بالقطاعات الاقتصادية كما هو الحال في مصر و السودان . أما في بقية الدول العربية الأخرى فلا توجد شبكات اتصال فيما بين الأجهزة الإحصائية العاملة في مجالات الإحصاءات الزراعية، و إن كان بعضها يسعى لربط هذه الأجهزة فيما بينها في المركز و الفروع في المحافظات أو الولايات كما هو الحال في كل من الجزائر و السودان وسوريا .

1-4-2 حالة الأجهزة المستخدمة :

تتصف حالة الأجهزة المستخدمة في الدول العربية بأن غالبيتها أجهزة متطورة وحديثة ، وتتوفر لها الصيانة الدورية بشكل فعال، كما هو الحال في مصر، الجزائر، السودان ، السعودية و سورية، بينما تنعدم برامج الصيانة في دول أخرى كما هو الحال لبعض الأجهزة في الكويت ، الأردن واليمن .

1-4-3 مستويات استخدام الأجهزة والمعدات الإحصائية :

يختلف مدى استخدام هذه الأجهزة بين دولة و أخرى فبعض الدول بينت أن كفاءة

الاستخدام تصل إلى 100% كما هو الحال في مصر ، الجزائر و موريتانيا . كما إن نسبة الإستخدام تصل إلى حوالي 60% كما هو الحال في اليمن، وكما أن بعض الدول العربية تستخدم هذه الأجهزة بمعدل يصل إلي حوالي 4 ساعات يومياً كما هو الحال في الأردن . وتجدر الإشارة إلى أن بعض الأجهزة لا يتعدى استخدامها و كفاءة تشغيلها 10% في حين أن بعض الأجهزة في بعض الدول العربية ، يصل إستخدامها إلى 100% كما هو الحال في الكويت و السعودية.

1-4-4 موافقة الأجهزة لأغراض الاستخدام :

تتوافق في العديد من الدول العربية الأجهزة الحاسوبية الحديثة وأغراض الإستخدام المطلوبة من أجلها و بنسب عالية لاتقل عن 90% كما هو الحال في مصر و سوريا و الجزائر . بينما لايوجد توافق كامل في دول أخرى ، حيث تختلف درجات التوافق بين مؤسسة وأخرى في نفس الدولة كما هو الحال في الكويت و اليمن ، حيث يصل التوافق في بعض الجهات إلى حوالي 50% ، و بعضها يصل إلى حوالي 90% .

1-4-5 أهم مجالات استخدام الأجهزة :

تتعدد و تتنوع مجالات إستخدام الأجهزة الحاسوبية حسب أماكن تواجد هذه الأجهزة وخبرة من يعملون بها ، فكما هو معلوم فإن الأجهزة يتم تخصيصها وفقاً لنوع العمل المراد تقديمه . فهناك أجهزة خاصة بالتعداد الزراعي، كما هو الحال في مصر و السودان و سوريا، حيث تستخدم في قواعد بيانات التعداد الزراعي.

هذا وتستخدم الأجهزة الصغيرة من الحاسبات في المجالات المرتبطة بإعداد الأنظمة ، وإدخال وتبويب وجدولة وعرض البيانات الإحصائية وتحليلها واشتقاق بعض المؤشرات الإحصائية و الاقتصادية أو حفظها على شكل سلاسل زمنية يتم تطويرها لاحقاً لتكون فيما بعد قاعدة بيانات .

و يمكن القول أن مجالات الاستخدام كثيرة و متعددة، و تختلف بين دولة وأخرى وفق تطور بنية الأجهزة الإحصائية بها ، حيث يتراوح إستخدام هذه الأجهزة بين إستخدامها في كافة المجالات الإحصائية كما هو الحال في مصر ، السودان و الجزائر وبين إستخدامها في مجالات قليلة نسبياً كما هو الحال في سوريا ، والمغرب ، والأردن واليمن ، وبين إستخدامها كذلك بمجالات أقل نسبياً كما هو الحال في قطر ، وموريتانيا

وفلسطين .

6-4-1 إستخدامات الاستشعار عن بُعد في المجال الإحصائي :

تستخدم بيانات ونتائج الإستشعار عن بُعد في عمليات الإحصاء الزراعي المختلفة ومن بينها التعداد الزراعي كما هو الحال في كل من سوريا و الجزائر ، ومصر ، والسودان ، ويقتصر ذلك على التنبؤات الجوية و الأمطار، و في بعض الأحوال تستخدم لجمع بيانات عن الإنتاج النباتي و تعداد الحيوانات المزرعية ويعتبر جمع هذه البيانات خطوة متقدمة من أجل الحصول على كافة البيانات الإحصائية الزراعية مستقبلا .

5-1 الميزانيات و مصادر التمويل المتاحة للأجهزة الإحصائية :

1-5-1 الميزانيات المتاحة :

يتطلب تنفيذ البرامج الإحصائية توفير إمكانات مادية كبيرة من أجل تأمين مستلزمات العمل مثل توفير العناصر البشرية ذات الكفاءة العلمية في العمل الإحصائي، وتأمين الأجهزة المتطورة والمعدات والبرمجيات وغيرها من متطلبات التنفيذ ، كما إن المؤسسات القطرية القائمة على العمل الإحصائي تتطلب العديد من مستلزمات التطوير والتحديث لكي تتمكن من القيام بالدور المطلوب منها .

فقد تبين أن الميزانيات المتاحة للعمل الإحصائي في الدول العربية ، هي ميزانيات لا تتمتع باستقلال ذاتي أومالي باستثناء الميزانيات المخصصة للأجهزة الإحصائية الرئيسية المشرفة على العمل الإحصائي.

وعلى الرغم من أن الأجهزة الإحصائية الزراعية تتقدم بعده مشاريع عمل مستقبلية وترصد لها الاعتمادات اللازمة للتنفيذ ، إلا أن القليل من هذه المشاريع يتم تنفيذه ، بينما هنالك الكثير من الأعمال الإحصائية الزراعية مثل التعداد الزراعي يتم تأجيلها سنوات عديدة لعدم رصد الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذها ، مثال ذلك التعداد الزراعي في الجزائر و السودان واليمن و غيرها و يمكن تقسيم الميزانيات المتاحة إلى قسمين :

- الميزانية الجارية : وهي التي ترصد لتمويل الرواتب و الأجور والمعدات القرطاسية و طبع النشرات الإحصائية و غيرها .
- الميزانية الاستثمارية : وهذه ترصد لتمويل بعض التجهيزات اللازمة لبعض

الأعمال الإحصائية مثل الأجهزة المتطورة الحديثة .

وقد إتضح أن هنالك فجوة كبيرة بين ما هو مقترح في هذه الميزانيات وبين ما هو مخصص في نهاية الموازنة .

2-5-1 التمويل الخارجي :

تتلقى بعض الأجهزة الإحصائية معونات خارجية بغرض الحصول على التجهيزات والبرامج الحديثة و إقامة الدورات التدريبية للعاملين في المجال الإحصائي. إلا أن التمويل من هذا المصدر غير كاف ولا يشكل إلا نسبة قليلة من الإنفاق الحكومي الجاري أو الاستثماري على الأعمال الإحصائية في أي دولة عربية.

6-1 أنواع وطرق جمع البيانات الإحصائية الزراعية :

تعني الإحصاءات الزراعية بمفهومها الواسع و الدقيق عملية جمع البيانات الإحصائية الزراعية وتبويبها وتحليلها و تقديمها إلى أصحاب القرار لاتخاذ القرارات الاقتصادية اللازمة لتطوير بنيان الدولة الاقتصادي ، وتشمل هذه البيانات كافة الأنشطة الزراعية ، إبتداءاً من مالك الأرض الزراعية أو الحائز الزراعي والعمالة الزراعية الي المساحات المزروعة ، وإنتاجية وحدة المساحة ، وأعداد الحيوانات المزرعية وإنتاجية كل منها وتكاليف الإنتاج والأسعار .

وبصفة عامة يمكن تقسيم الإحصاءات الزراعية إلى قسمين رئيسيين هما: الإحصاءات الأساسية و الإحصاءات الجارية. ويتم جمع البيانات الإحصائية عن طريق الحصر الشامل أوالمعاينة (العينات) ، وهما طريقتان رئيسيتان بالإضافة إلى المسوحات الإحصائية و الحصر المكتبي.

1-6-1 طريقة الحصر الشامل : ويتم بهذه الطريقة جمع المعلومات والبيانات الإحصائية من جميع أفراد المجتمع المراد بحثهم دون استثناء، و تستخدم هذه الطريقة في عملية التعداد الزراعي، وجمع الإحصاءات الزراعية الأساسية ، مثل ميزان استعمال الأراضي وبعض المسوحات الإحصائية كمسوحات الأشجار المثمرة و تعداد الحيوانات المزرعية . حيث توفر عملية التعداد الزراعي القاعدة الأساسية للبيانات الإحصائية الزراعية.

2-6-1 **طريقة المعاينة (العينات) :** و هي تعتمد على أخذ البيانات بطريقة القياس الفعلي لجزء من مفردات المجتمع الإحصائي و تعميمها على المجتمع التي سحبت منه العينة بالطرق الإحصائية المعروفة. و يستخدم هذا الأسلوب في بعض الدول العربية عند تقدير مساحة وإنتاجية و إنتاج كافة المحاصيل الزراعية ، و كذلك الأشجار المثمرة و المنتجات الحيوانية ، من لحم وحليب وصوف وجلود وبيض و غيرها .

3-6-1 **المسوحات الإحصائية :**

في كثير من الأوقات تلجأ الجهات المختصة إلى إجراء مسوحات إحصائية من أجل التأكد من آثار متغيرات محددة في المجال الاقتصادي بشكل عام والزراعي بوجه خاص.و تنظم المسوحات الإحصائية وفق إستبيان خاص ، يتبع فيه أسلوب المعاينة وفي بعض الأوقات أسلوب الحصر الشامل . تتبع هذه الطرق في كل من سوريا والعراق ومصر ، والمغرب .

4-6-1 **طريقة الحصر المكتبي :**

يجري تجميع البيانات الإحصائية مكتبياً بدءاً من المركز أو المنطقة حتى المحافظة أو الولاية على مستوى الدولة. و تتمثل هذه الطريقة في جمع بيانات إنتاج المحاصيل الاستراتيجية مثل القطن ، القمح ، الشعير و الذرة و كذلك جمع بيانات مستلزمات الإنتاج وبيانات الاستيراد و التصدير.

تتميز الأجهزة الإحصائية في الدول العربية بتعدد الجهات التي تقوم بجمع البيانات الإحصائية الزراعية، و ذلك كل حسب اختصاصاته و مسؤولياته الإدارية، وتنساب هذه البيانات التى يتم إصدارها في النهاية إلى أصحاب القرار كل في موقعه القيادي أو الإداري أو الفني.

7-1 **أنواع البيانات الإحصائية المجمعة :**

تختلف البيانات الإحصائية التي يجري جمعها بين دولة و أخرى، حيث توجد أجهزة في بعض الدول العربية تقوم بجمع بيانات إحصائية تفصيلية عن كل محصول زراعي أو شجرة مثمرة أو حيوان زراعي وذلك من حيث المساحة ، الإنتاجية و الإنتاج العام و بتفصيل أكثر عن مساحة وإنتاج وإنتاجية الأراضي المروية و الأراضي البعلية. ويتم

أيضاً تجميع الإحصاءات عن الأشجار المثمرة حسب الأنواع و الأصناف و المثمر و غير المثمر منها، إضافة إلى كميات الأمطار ، ميزان استعمال الأراضي ، مدى تطور المساحات المروية و المساحة المستثمرة وعدد الآلات الزراعية ومستلزمات الإنتاج ، الميزان السلعي وتكاليف الإنتاج وغيرها من البيانات الخاصة بالحيازات الزراعية والمناحل ومعاصر الزيتون و بيانات عن المراعي الطبيعية والأعلاف وأسعار المنتجات الزراعية و غيرها.

وفي بعض الدول العربية خاصة تلك التي تشكو من ضعف واضح في إمكانات أجهزتها الإحصائية ، فإن الحصول على بيانات إحصائية دقيقة يعد صعباً في كثير من الأحيان .

و بشكل عام ، تجمع أغلبية الإحصاءات الجارية سنوياً حسب المواسم الزراعية بالنسبة للمحاصيل الحقلية و البستانية بنوعيها الخضروات والفواكه ، ووفق مواعيد محددة كما هو الحال في كل من سوريا و مصر. و بعض هذه البيانات يبدأ جمعها من أصغر وحدة إدارية (الإقليم ، الناحية ، القرية) حتى تصل إلى مستوى الدولة، مثل بيانات المساحة ، والإنتاجية ، الإنتاج ، وأعداد الحيوانات و الأشجار المثمرة . إلا أن كثيرا من البيانات يمكن أن تجمع مركزياً مثل مستلزمات الإنتاج ، أعداد الآلات ، الآليات، كميات الأمطار ، كميات الماء المتدفق من الينابيع و الأنهار ، أسعار المنتجات الزراعية، و المواد التي تخضع لعمليات الاستيراد و التصدير.

8-1 النواتج و المخرجات الإحصائية الزراعية و الأجهزة المسؤولة عن نشرها :

تقوم الجهات المختصة المسؤولة عن جمع البيانات الإحصائية بنشرها وفق الاختصاصات المحددة لها. كما تقوم الأجهزة الإحصائية المختصة بإصدار العديد من النشرات الإحصائية، والتى قد تكون دورية (يومية ، إسبوعية ، نصف شهرية ، شهرية ، ربع سنوية ، نصف سنوية أو سنوية) ، و تتضمن النشرة كذلك البيانات الإحصائية التي تم جمعها في الفترة الزمنية السابقة لها .

و يمكن تقسيم نواتج و مخرجات الإحصاءات الزراعية حسب الجهة المسؤولة عن النشر وفق ما يلي :

1-8-1 الجهات المسؤولة عن نشر البيانات الإحصائية :

في أغلب الأحيان تكون الجهات المسؤولة عن نشر البيانات الإحصائية مركزية، ويتمثل هذا في أغلب دول المنطقة العربية تحت اسم (الجهاز أو المكتب أو الديوان) المركزي للإحصاء. و هذه الجهات موجودة في كافة الدول ويمكن تقسيم مهامها إلى قسمين :

آ – نشر البيانات الإحصائية الزراعية مركزيا :

ويتضمن نشر البيانات الإحصائية الزراعية ، كافة نشاطات الدولة بدءاً من أعداد السكان و الحالة التعليمية لهم و أعمارهم حتى ميزانية الدولة. ويتم نشر هذه البيانات بعد جمعها بواسطة الإدارات الفرعية و القطاعية المسؤولة عن جمع البيانات الإحصائية ، وذلك حسب الاهتمامات العامة و الخاصة لكل جهة، و من ثم ترسل إلى الإدارة الإحصائية المركزية. أحياناً قد تكون هذه البيانات إجمالية عن قطاع معين و يتم نشرها وفق سلسلة زمنية و لعدة سنوات في نشرة سنوية مركزية كما هو الحال في سورية و الجزائر.

ب – نشر البيانات الإحصائية الزراعية قطاعياً :

يتم نشر البيانات الإحصائية الزراعية بواسطة القطاعات المسؤولة عن القطاع الزراعي وذلك حسب المهام الملقاة على عاتق هذه الأجهزة. و يتم النشر بعد موافقة الجهة الإحصائية المركزية وتكون البيانات الإحصائية أكثر تفصيلاً ، حيث تبدأ من مستوى المركز أو المنطقة و من ثم المحافظة ، فمستوى الجمهورية أو المملكة هذا وتتباين دورية نشر هذه البيانات فقد تكون شهرية أو نصف سنوية أو سنوية و يمكن تقسيم نواتج هذه البيانات الإحصائية إلى الآتي :

– تقارير إحصائية دورية :

تكون هذه التقارير في بعض الحالات يومية مثل هطول الأمطار ، درجات الحرارة، تنفيذ خطط زراعة بعض المحاصيل الاستراتيجية أو أرقام إنتاج هذه المحاصيل ، كما هو الحال في سوريا ومصر .

- تقارير دورية نصف شهرية أو شهرية :

وهي تقارير تشمل أسعار المحاصيل الزراعية ، المساحات المزروعة لبعض المحاصيل الإستراتيجية ، الإنتاج ، الاستيراد و التصدير ...ألخ .

- تقارير دورية موسمية :

وتشمل هذه التقارير أنشطة زراعية معينة مثل المحاصيل الشتوية أو الصيفية، الخضروات الشتوية أو الصيفية، الأشجار المثمرة ، الحيوانات المزرعية وأعدادها ، المنتج منها ، كميات الإنتاج، توقعات إنتاج بعض المحاصيل أوالأشجار المثمرة الرئيسية في الدول المعنية ، ومثال ذلك العراق (التمور) ، المغرب (الزيتون) و السودان (الثروة الحيوانية) .

- تقارير سنوية :

و يتم إصدار هذه التقارير سنوياً من الجهة المختصة بعد موافقة الجهة المركزية على النشر. أو تقوم الجهة الإحصائية المركزية بنشر المعلومة الإحصائية مباشرة . وتتمثل الحالة الأولى في كل من سورية ، و الجزائر و العراق، كما تتمثل الحالة الثانية في مصر.

و في هذه التقارير تكون البيانات الإحصائية الزراعية شاملة لكافة نواحي النشاطات الزراعية التي تقوم الأجهزة الإحصائية في كل قطر بجمعها وفق الإمكانات المتاحة لها.

وتجدر الإشارة إلى أنه في بعض الدول العربية توجد بيانات إحصائية لا يتم نشرها، وإنما تجمع و ترسل لأصحاب القرار، كما هو الحال في مصر و العراق، حيث يتم استخدام هذه النواتج في رسم السياسات الزراعية و تطوير البرامج التنموية و تكاليف الإنتاج الحيواني ...ألخ .

1-8-2 الجهات المستفيدة من النواتج الإحصائية :

بعد إتمام جمع البيانات الإحصائية يتم إرسالها إلى الجهات المهتمة بكافة النشاطات الزراعية ، كما ان بعض التقارير أو النشرات الإحصائية ترسل إلى الوزراء، والمحافظين، والقيادات السياسية العليا ، والجامعات و مراكز البحوث، ويوزع بعضها

ويعمم على الوزارات المختصة ، الجهات الرسمية و الشعبية ، المنظمات العربية و الدولية بهدف الاطلاع والاستفادة منها كل في مجال عمله.

9-1 تحديد المشاكل و جوانب القصور في اداء أجهزة الإحصاءات الزراعية :

حتى وقت قريب كانت الأجهزة الإحصائية تعتبر جهازاً إضافياً أو خدمياً أو ترفيهياً لتكملة الهياكل التي تلبي احتياج المسؤولين و أصحاب القرار من البيانات الإحصائية.

و منذ مطلع الثمانينات بدأت النظرة تختلف حول أهمية الإحصاءات بشكل عام و الإحصاءات الزراعية بشكل خاص، حتى أصبحت الأجهزة الإحصائية في بعض الدول العربية من أهم المرافق التي تزود أصحاب القرار بالبيانات الإحصائية لأي من القطاعات الاقتصادية الحكومية أو الخاصة.

و قد تعززت أهمية هذه الأجهزة في الوقت الحاضر نتيجة ما تشهده فترة التسعينات من مستجدات و متغيرات في عالم الاتصالات ، والذي يزداد تطوراً وتفاعلاً ، بالإضافة للمتغيرات التى يشهدها العالم من اندماجات اقتصادية و تحرير للتجارة العالمية.

يشهد القطاع الزراعي في الوطن العربي تطوراً من عام لآخر و تزداد النشاطات المتعلقة به، لتشمل كل بقعة من بقاع هذا الوطن العربي الكبير والذي يعمل أكثر من 50% من سكانه بالعمل الزراعي. هذا بالإضافة إلى وجود علاقات كبيرة ومتعددة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل العلاقات الإنتاجية ، والتسويقية ، والتصنيعية ، والبشرية والاجتماعية. وتحت مظلة هذا الواقع سيتم عرض أهم المشاكل وجوانب القصور في أداء هذه الأجهزة .

ويعتبر التعرف على المشاكل المختلفة التي تعترض الأجهزة الإحصائية الزراعية من الأهمية بمكان من أجل وضع الحلول البناءة لتطوير كفاءة أداء هذه الأجهزة والذي ستنعكس آثاره مباشرة على تطوير ، ودقة و شمولية البيانات المتاحة، وفيما يلي يمكن تلخيص المشاكل و جوانب القصور التي تعترض الأجهزة الإحصائية الزراعية في الدول العربية :

1-9-1 مشاكل متعلقة بالعلاقات المؤسسية الإحصائية :

تميزت أوضاع المؤسسات الإحصائية العربية بتعدد الأجهزة العاملة في مجالات

الإحصاءات الزراعية، دون وجود علاقة مؤسسية أو لوائح منظمة لعمل هذه الأجهزة، مما ينتج عنه ضعف في تنسيق العمل الإحصائي، و ازدواجية في جمع المعلومات الإحصائية، بالإضافة إلى اتساع قاعدة البيانات الإحصائية الزراعية والتغيرات السريعة التي تطرأ على هذه البيانات، خاصة فيما يتعلق ببيانات المساحات المزروعة، والمحصودة ، والإنتاجية والإنتاج .

ومن جانب أخر ، فإن الكثير من الدول العربية تهتم بإحصاءات السكان وإحصاءات أخرى ، بينما تهمل الإحصاءات الزراعية ككل أو في بعض جوانبها ، علما بأن أهمية الإحصاءات الزراعية تفوق أهمية كافة الإحصاءات ، خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية السائدة في أغلب الدول العربية .

و يمكن تقسيم هذه المشاكل المتعلقة بالمؤسسية الإحصائية إلى قسمين :

آ – مشاكل تم التغلب عليها في بعض الأقطار :

وتتمثل في ضعف التنسيق بين عمل الأجهزة الإحصائية الزراعية المختلفة، سواء كانت هذه الأجهزة في إدارات مختلفة مثل أجهزة وزارة الزراعة و المكتب المركزي للإحصاء أو بين أجهزة الوزارة الواحدة مثل الأجهزة الإحصائية في كل من مصر والعراق.

ب – مشاكل لم يتم التغلب عليها حتى الآن :

بالإضافة إلى غياب وضعف التنسيق بين الأجهزة العاملة في مجالات الإحصاءات الزراعية ، فيمكن إستعراض بعض أهم المشاكل الأخرى والتى تتمثل في التالي :

– مشاكل مؤسسية :

لايتوفر لبعض الدول العربية انتشاراً جغرافياً لأجهزتها الإحصائية الزراعية على مستوى القرية أو (المحلية والمنطقة) ، ومثال ذلك السودان إذ لا يوجد في بعض ولاياته جهاز إحصاء زراعي على مستوى وزارة الزراعة الولائية ، بالرغم من أهمية القطاع الزراعي في السودان ، مما يؤدى إلى أن تخضع عملية جمع البيانات الإحصائية للتقديرات الشخصية، و هذا بدوره يؤثر على عملية جمع وإنسياب ودقة وشمولية البيانات ومن ثم تحليلها و نشرها .

- غياب التعداد الزراعي :

رغم أهمية جمع البيانات بطريقة الحصر الشامل ، يتضح أن بعض الأقطار العربية لم تجرِ تعدادات زراعية حتى الآن ، كما هو الحال في الجزائر ، والأردن ، وفلسطين ، حيث أن بعض الأقطار لم يجرِ بها التعداد الزراعي منذ (25) سنة كالسودان و العراق.

- مشاكل تتعلق بالعناصر و الكوادر البشرية :

بالرغم من أهمية العنصر البشري والذى يمثل الأداة الأولى في تطوير الإحصاءات الزراعية، فإن الأجهزة الإحصائية الزراعية العربية تعاني من نقص حاد في عدد الكوادر العاملة في هذا المجال ، و إن كان بعضها يعاني من نقص الكوادر في بعض قطاعات هذه الأجهزة، كما هو الحال في جهاز التعداد الزراعي بجمهورية مصر العربية خاصة في جهاز بحوث العينة، حيث يقتصر العمل على اثنين فقط. و يمكن تلخيص مشاكل القصور في العناصر والكوادر البشرية فيما يلي :

* قلة عدد العاملين أو المكلفين بجمع البيانات الإحصائية.
* قلة الخبرة التي تتمتع بها كوادر أجهزة الإحصاءات الزراعية، والتى هي النواة الأساسية المنتجة للبيانات الاقتصادية الزراعية، خاصة الكوادر المؤهلة في الوحدات و الإدارات الفرعية (القرية ، الناحية) .
* سرعة انتقال هذه العناصر من العمل الإحصائي الميداني الحقلي إلي أعمال أخرى أقل صعوبة وذلك لصعوبة و قلة الحوافز في الجهاز الميداني الحقلي .
* غياب خطط التدريب لكافة مستويات كوادر الأجهزة الإحصائية، حيث أن بعض العاملين في أجهزة الإحصاء الزراعي تلقوا تدريباً متقدماً بينما لم يتلق البعض الآخر إلا الجزء اليسير من التدريب الداخلي أو الخارجي.
* عدم توفر العناصر البشرية المختصة بالبرمجة والتشغيل للأجهزة الحديثة بشكلٍ كاف ، وعدم توفر عناصر مؤهلة لصيانة هذه الأجهزة حال تعطلها .
* سرعة حركة إنتقال الأيدي العاملة في مجالات الإحصاء بشكل عام و الأيدي العاملة في الإحصاءات الزراعية بشكل خاص إلي أنشطة أخرى .

2-9-1 معوقات فنية :

تتعدد المشاكل الفنية التي تعترض عملية جمع البيانات الإحصائية الزراعية في الأقطار العربية، وتختلف حدتها و شموليتها من قطر لآخر، و يمكن تلخيص أهم هذه المشاكل فيما يلي :

آ- التعداد الزراعي :

إن أهم المشاكل التي تعترض تطوير عملية جمع الإحصاءات الزراعية تتمثل في غياب التعداد الزراعي أو تأخير عملية إجرائه، حيث تنبع أهمية التعداد الزراعي من ناحيتين اثنتين هما :

* توفير قواعد و أسس إحصاءات البنية الزراعية الأساسية.
* توفير الإطار العلمي و الفني لإجراء المسوحات الزراعية .

و لابد من الإشارة هنا، إلى أنه و في حال إجراء التعداد الزراعي، فإن عدم توفر الأجهزة بصورة كافية ، و الاعتماد على التجهيز اليدوي ، وعدم توفر برامج إحصائية خاصة بالتعداد الزراعي ، وعدم توفر قطع الغيار للحواسيب يؤدى إلى تأخير النتائج لعدة سنوات ، إضافةً إلى إمكانية حدوث أخطاء ، وكل ذلك سيؤثر سلباً على تطوير البيانات الإحصائية الزراعية بكافة جوانبها.

ب - ضعف كفاءة العاملين في مجال الإحصاءات الزراعية :

تتصف بعض الأجهزة الإحصائية الزراعية بقلة الكفاءة من ناحية الدقة و الشمولية، مما يؤدي بدوره إلى انسياب بيانات إحصائية غير دقيقة، ومن ثم تصدر بها قرارات غير سليمة، كما أن العناصر الإحصائية تتعرض للإنتقال من العمل الإحصائي إلى أعمال أخرى . إضافة إلى ذلك ، تفتقر العناصر الإحصائية إلى التدريب على استخدام الأجهزة الحديثة مثل الحاسب الآلي والتدريب على استخدام الطرق الموضوعية للحصول على البيانات الإحصائية بطريقة بحوث العينات.

جـ- محدودية استخدام الطرق الموضوعية في جمع البيانات الإحصائية الزراعية :

تبين أن بعض الأقطار العربية تستخدم الطرق الموضوعية في جمع البيانات الإحصائية الزراعية، والتي من أهمها التعداد العام و المسوحات الإحصائية لبعض جوانب القطاع الزراعي مثل الأشجار المثمرة ، أعداد الحيوانات و غيرها حسب اهتمامات كل قطر . وتعد هذه الطرق الوسيلة المناسبة لتطوير الإحصاءات الزراعية العربية .

كذلك تبين أن عملية جمع البيانات الإحصائية في بعض الدول العربية تتم بإستخدام كلتا الطريقتين الطريقة الموضوعية ، وطريقة التقدير الشخصي، مما يؤثر بدوره على كفاءة البيانات الإحصائية الزراعية و دقتها و شموليتها .

ولا بد هنا من الإشارة إلى غياب الإشراف الفني و المتابعة الميدانية بين الأجهزة المركزية أو الفرعية المشرفة على جمع البيانات الإحصائية و بين الأجهزة الدنيا على مستوى الحقل في كثير من الأحيان ، إلا أن بعض الدول العربية كمصر والعراق عمدت علي حل مشكلة الإشراف باتخاذ إجراءات صارمة للتنسيق بين الأجهزة العاملة في مجال الإحصاءات الزراعية .

د- تأخير نشر البيانات الإحصائية الزراعية :

إن التأخير في نشر البيانات الإحصائية الزراعية، و عدم صدورها في الوقت المناسب يفقدها مغزاها . و قد قامت بعض الأجهزة الإحصائية العربية بحل هذه المشكلة من خلال إستخدام الأجهزة الحديثة مثل الحواسيب و الطابعات و غيرها، كما هو الحال في كل من مصر وسوريا، وبالرغم من أنه في بعض الأحوال يتم اللجوء إلى تفريغ البيانات على مستوى الأجهزة الدنيا بالوسائل اليدوية ، حيث يؤدى ذلك إلي تأخير إعداد البيانات بالسرعة المطلوبة، وإفقادها الكثير من أهميتها . وفي أغلب الأحيان تضيع الفائدة المرجوة من جمعها .

هـ - استخدام نماذج و معلومات إحصائية قديمة :

لا تزال بعض الأجهزة الإحصائية الزراعية في بعض الدول العربية تستخدم نتائج

بحوث قديمة لبعض البيانات الإحصائية مثل نتائج بحوث الخمسينيات والتي تستخدم في جمع إحصاءات العمالة الزراعية ، ميزان استعمال الأرضي و الحيازات الزراعية.

و – عدم توحيد طرق جمع البيانات الإحصائية الزراعية:

إتضح أن هنالك عدة طرق لجمع البيانات الإحصائية الزراعية العربية على مستوى القطر ، حيث تقدر مساحة ، وإنتاج وإنتاجية المحاصيل الرئيسية للدولة المعنية بطريقة العينات العشوائية ، بينما تقدر مساحة ، وإنتاجية وإنتاج محاصيل الخضروات ، الأشجار المثمرة ، وكذلك أعداد وإنتاج الحيوانات الزراعية بطريقة التقدير الشخصي.

ز – نقص الأجهزة التقنية الحديثة :

لا تزال أغلب المؤسسات و الأجهزة الإحصائية العربية تفتقر إلى الأجهزة الحديثة المساعدة في الحصول على البيانات الإحصائية أو المساعدة قي تجهيز ، وتبويب وتحليل البيانات الإحصائية . ويتضح ذلك في النقص في عدد أجهزة الحواسب ، وأجهزة الاستشعار عن بعد، و شبكات الاتصال ، سواء فيما بين الأجهزة الإحصائية الداخلية القطرية أو العربية أو العالمية العاملة في مجال الإحصاء الزراعي ، وكذلك الافتقار إلى قطع الغيار المطلوبة لصيانة وإعادة تشغيل هذه الأجهزة .

3-9-1 معوقات ومشاكل تنظيمية وإدارية :

سبقت الإشارة إلى غياب التنسيق بين الأجهزة الإحصائية الزراعية في أغلب الأقطار العربية ، و هذا ناتج عن معوقات إدارية وتشريعية في عملية تحديث هذه الأجهزة، و يمكن تلخيص هذه المعوقات فيما يلي :

* عدم توحيد منهجية العمل في المجال الإحصائي الزراعي .
* تدني مستوى التنسيق في أغلب الأحيان بين الأجهزة العاملة في الإحصاءات الزراعية.
* شح الإمتيازات المادية والمعنوية للعناصر البشرية العاملة في أجهزة الإحصاء الزراعي العربي .
* عدم تنفيذ النظم الإدارية التى لاتسمح بنقل العناصر العاملة في مجالات جمع

البيانات الإحصائية الزراعية إلى أي عمل آخر غير إحصائي.

* عدم توفر وسائل النقل و الانتقال اللازمة لعمليات جمع البيانات الإحصائية على المستوى الأدنى ومراقبتها والتحقق من دقتها وشموليتها.
* اختلاف المقاييس المستخدمة في تقدير مساحة و إنتاجية المحاصيل الزراعية على مستوى القطر .
* نظراً لعدم توفر أجهزة الاتصالات الحديثة هاتف – فاكس –إنترنت، فإن عملية إعداد المعلومات الإحصائية تتم بالطرق العادية، مما يؤدي إلى التأخير في عملية إنسيابها للأجهزة الإحصائية العليا .

4-9-1 مشاكل تمويلية :

إتضح جلياً أن كافة الأجهزة الإحصائية الزراعية تعاني من نقص كبير في توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الأعمال الإحصائية الزراعية، مما يتسبب في تأخير تنفيذ التعداد الزراعي في كثير من الأقطار العربية وبشكل عام يمكن تلخيص المشاكل الناجمة عن نقص الموارد المالية فيما يلي :

* عدم تمكن بعض الأجهزة الإحصائية على مستوى القطر الواحد من إنجاز أعمالها وفق البرامج المحددة لذلك .
* عدم تنفيذ الأعمال الإحصائية الزراعية الكبيرة مثل التعدادات والمسوحات الإحصائية الزراعية .
* عدم كفاية الكوادر البشرية المطلوبة لتأمين الأعمال الإحصائية و إنجازها في الوقت المناسب .
* عدم كفاية الأجهزة التقنية الحديثة المستخدمة في جمع البيانات الإحصائية الزراعية بدقة و شمولية أكبر.
* عدم إمكانية إجراء الدورات التدريبية الداخلية اللازمة لتأهيل و رفع كفاءة العاملين في الأجهزة الإحصائية الزراعية العربية .

الباب الثاني
البنيات القائمة للمؤسسات والأجهزة العاملة في الإحصاءات الزراعية العربية

الباب الثاني

البنيات القائمة للمؤسسات والأجهزة العاملة في الإحصاءات الزراعية العربية

2-1 تمهيد :

تتميز المؤسسات والأجهزة العاملة في مجالات الإحصاءات الزراعية بتعدد الأجهزة الإحصائية مع بعض الاختلاف في طبيعة هيكلية ومهام هذه الأجهزة فيما بينها على مستوى المركز أو الفرع الواحد ، وهذا التعدد في المهام والهيكلية يعود إلى أسباب أهمها تعدد الجهات العاملة في مجالات الزراعة والإنتاج الزراعي ومثال ذلك التعدد أنه في السودان توجد وزارتان تعملان في الإنتاج الزراعي هما وزارة الزراعة ووزارة الثروة الحيوانية ولكل منها جهازه الإحصائي الخاص بها ، وكذلك الحال في سوريا إذ توجد وزارة زراعة واحدة ولكن هناك وزارات أخرى تشارك في جمع البيانات الإحصائية وهي مسؤولة عن تجميع بعض الإحصاءات كما يلي :

- وزارة التموين – إنتاج القمح والشعير والعدس والحمص وصناعة الخبز.
- وزارة الصناعة – الشوندر السكري.
- وزارة الاقتصاد – التبغ و الإستيراد والتصدير والقروض الزراعية.

وتجرى عملية جمع البيانات الإحصائية بالإشتراك بين هذه الوزارات ووزارة الزراعة والمكتب المركزي للإحصاء .

2-2 المؤسسات والأجهزة الإحصائية الرئيسية وهياكلها ومستويات أدائها :

بعد الوقوف على طبيعة الأجهزة الإحصائية الزراعية في الوطن العربي ، يمكن توضيح عمل ومهام هذه الأجهزة والتي تقوم بعملية جمع البيانات الإحصائية الزراعية. هذا ويتكون الهيكل التنظيمي للأجهزة الإحصائية الزراعية في مختلف الدول العربية من الآتي:

1-2-2 الأجهزة الإحصائية الرئيسية :

إتضح من طبيعة المؤسسات والأجهزة الإحصائية في الدول العربية باستثناء المغرب أن هناك جهازاً إحصائياً رئيسياً في كل دولة من دول الدراسة يقوم بجمع البيانات الإحصائية القطرية بشكل عام .تختلف تسمية هذا الجهاز الإحصائي المركزي بين الدول من الجهاز أو الديوان أو المكتب المركزى للإحصاء .يتميز هذا الجهاز بأن لديه استقلالية خاصة ،ففي بعض الدول يتبع رئاسة مجلس الوزراء كما هو الحال في سوريا، وفي دول أخرى يتبع لإحدى وزارات الدولة مثل المالية في السودان ، ووزارتي التخطيط في العراق والأردن . يوجد ضمن هيكل هذا الجهاز مديرية أو دائرة مختصة مهمتها المشاركة أو الإشراف أو إجراء المسوحات الإحصائية الزراعية والتعدادات الزراعية .

ويمكن إيجاز وصف هيكل الجهاز الإحصائي المركزي القطري فيما يلي :

- جهاز إحصائي مركزي يتكون من عدة مديريات أو دوائر أو أقسام للقيام بجمع كافة البيانات الإحصائية .
- مديرية أو دائرة أو قسم من المديريات يهدف إلي المشاركة أو الإشراف أو إجراء المسوحات والتعدادات الزراعية .
- تتكون المديرية أو الدائرة أو القسم من عدة فروع أو شعب ، يختص كل منها بقطاع من قطاعات جمع البيانات الإحصائية الزراعية ، وإن كانت أغلبها تتفق في التسميات مثل الإحصاءات النباتية، الإحصاءات الحيوانية، أو تقسيم كل منها إلى فروع.
- بعض هذه الفروع أو الشعب المسؤولة عن الإحصاءات القطاعية تعمل على تقسيم الأعمال الإحصائية فيما بينها لزيادة الدقة، وتشمل هذه التقسيمات الآتي :

أ – الإحصاءات الجارية ، الإحصاءات الأساسية والتعداد الزراعي .

ب – إحصاءات الإنتاج النباتي ، إحصاءات الإنتاج الحيواني والتعدادالزراعي

ج– قسم الإحصاء الزراعي ، قسم التحليل الإحصائي وقسم التوثيق والمتابعة.

ويكون كل قسم من أقسام الإحصاءات الزراعية بشكل عام والنباتي والحيواني بشكل خاص مسؤول عن جمع البيانات الإحصائية الزراعية . وذلك مثل إحصاءات محاصيل الحبوب أو محاصيل الألياف أو الأعلاف أو الأشجار المثمرة أو الحيوانات الزراعية، حسب أهمية كل قطاع من هذه القطاعات.

وكذلك يكون لهذا الجهاز فرع آخر على مستوى الولاية أو المحافظة حسب التقسيمات الإدارية للقطر المعني . وتشمل مهمة هذا الفرع المساعدة في عملية جمع البيانات الإحصائية الزراعية، بالمشاركة مع الجهات القطاعية العاملة في وزارة الزراعة أو الوزارات المعنية،وإن كانت مهمة هذا الفرع غير واضحة في أغلب البلدان . تتبع مهمة جمع البيانات الإحصائية في المحافظات وفروعها من المراكز أو المناطق حسب التقسيمات الإدارية على مسؤولية العاملين في وزارة الزراعة وفروعها ومن ثم تنساب إلى أصغر وحدة إدارية منتجة للبيانات الإحصائية الزراعية .

2-2-2 الأجهزة الفرعية :

تنقسم الأجهزة المتعددة العاملة في مجالات الإحصاءات الزراعية العربية إلى جهازين ، أحدهما رئيسي ويتمثل في وزارة الزراعة والآخر فرعي ويتمثل في عدة وزارات أو جهات أخرى بالقطاع الزراعي .

آ - أجهزة وزارة الزراعة :

تضمن الهيكل التنظيمي لوزارة الزراعة في الدول العربية وجود مديرية أو قسم أو دائرة مهمتها جمع البيانات الإحصائية الزراعية من أصغر وحدة إدارية حتى المركز. ويتكون الهيكل التنظيمي لهذا الجهاز في أغلب الدول العربية من الآتي :

- جهاز جمع البيانات الإحصائية من الوحدة المنتجة للرقم الإحصائي على مستوى الحيازات الزراعية ومن ثم على مستوى القرية .
- جهاز إحصائي زراعي على مستوى المركز أو المنطقة ويعمل على جمع البيانات الإحصائية من مسؤولي القرى .
- جهاز إحصائي زراعي على مستوى الولاية أو المحافظة ويتولى عملية جمع البيانات الإحصائية من مسؤولي الإحصاء في المراكز أو المناطق الإدارية .

- جهاز إحصائي زراعي مركزي على مستوى الوزارة ومهمته جمع البيانات الإحصائية الزراعية من الولايات أو المحافظات .

3-2-2 اجهزة إحصائية زراعية في الوزارات الأخرى :

يوجد في بعض الأقطار العربية أجهزة إحصائية تقوم بجمع البيانات الإحصائية الزراعية بشكل خاص ، وذلك بالتنسيق مع الأجهزة الإحصائية الزراعية العاملة في الجهاز الإحصائي المركزي أو وزارات الزراعة . ومن هذه الوزارات وزارة المالية ، والتموين ، وزارة الإقتصاد وغيرها .

3-2 مهام وطبيعة عمل المؤسسات الإحصائية العربية :

يعتبر توفير البيانات الإحصائية الموثوقة ، الدقيقة ، المترابطة والمتكاملة مع بقية الأرقام الإحصائية شرطاً أساسياً وهاماً لعكس الوضع الحقيقي والواقعي لكل الأنشطة الاقتصادية ومنها النشاط الزراعي.

كما أن توفير هذه البيانات والإحصاءات بشكل عام والزراعية منها بشكل خاص يساعد متخذي القرار وواضعي السياسات الزراعية على اتخاذ قرارات سليمة. ولهذا تعمل كافة الأجهزة الإحصائية على القيام بمهامها وفق الإمكانات المتاحة لإعطاء الرقم الإحصائي الدقيق ، وذلك بالعمل على مواجهة القصور والمشاكل التي تعترض عملية جمع البيانات الإحصائية الزراعية في حدود تلك الإمكانات .

إن مهام كل جهاز من الأجهزة الإحصائية وطبيعة عمله تحدده القوانين المنظمة والقرارات التنفيذية لعمل هذه الأجهزة . وفيما يلي إستعراض لبعض مهام الأجهزة الإحصائية :

3-2-1 مهام الأجهزة الإحصائية .

آ - الأجهزة المركزية :

تشمل المهمة الرئيسية لهذه الأجهزة جمع ، ونشر وتحليل كافة البيانات الإحصائية بما فيها البيانات الإحصائية الزراعية الأساسية أو الجارية، أو التي يتم جمعها من قبل الجهاز المركزي مباشرة أو بالمشاركة مع الجهات الإحصائية في وزارات الدولة الأخرى . وتتمثل المهام الأساسية لهذه الأجهزة في المشاركة والإشراف على عملية

التعداد الزراعي والذى تشرف عليه في بعض الأقطار وزارة الزراعة ، كما هو الحال في جمهورية مصر العربية ، حيث يجري العمل بالتنسيق مع الجهاز المركزي للتعبئة و الإحصاء .

ب – الأجهزة الإحصائية الفرعية في وزارة الزراعة أو الوزارات الأخرى :

تقع على عاتق هذه الأجهزة عملية جمع البيانات الإحصائية الزراعية من موقع إنتاج الرقم الإحصائي وبالطرق الإحصائية المتبعة سواءً كان بالحصر الشامل ، أو المسوحات الإحصائية ، أو بحوث العينات ، أو طريقة التقدير الشخصي ، أو الحصر المكتبي . ومن ثم يتم تبويب هذه البيانات وتحليلها ونشرها من أجل تحقيق الهدف من جمعها .

2-3-2 طبيعة عمل الأجهزة الإحصائية :

تختلف طبيعة عمل الأجهزة الإحصائية الزراعية حسب مهمة كل قسم إبتداء من جمعها حتى نهاية إعدادها . ويمكن تقسيم طبيعة عمل هذه الأجهزة في الآتي :

آ – الأجهزة الإحصائية المنتجة للبيانات الإحصائية الزراعية :

إن مهمة الأجهزة الإحصائية المركزية أو العاملة بوزارة الزراعة أو بالوزارات الأخرى هي جمع البيانات الإحصائية من الوحدات الإدارية في القرية أو المزرعة أو حتى على مستوى الحيازات الزراعية ، وذلك لكل نشاط يتعلق بالزراعة أو الإنتاج الزراعي . وتقوم هذه الأجهزة بإرسال البيانات الإحصائية التي تجمعها إلى الجهات العليا في المركز أو المنطقة. وتقوم المراكز بدراستها من ناحية التدقيق والمقارنة بالبيانات السابقة ومن ثم إرسالها إلى الجهات العليا في الولايات أو المحافظات . ويمكن اعتبار مثل هذا الجهاز معالج للبيانات الإحصائية وفي نفس الوقت منتج لها على مستوى المركز أو المنطقة . وتقوم الولاية أو المنطقة أو المحافظة بعملية جمع البيانات عن المناطق والمراكز بعد أن يتم تدقيقها وإعدادها وتبويبها ، ومن ثم ترسل إلى الوزارة المعنية.

وتتبع هذه الطريقة في كل من سورية ومصر والجزائر والعراق والأردن والمغرب، وبمستوى أقل في كل من اليمن والسودان لعدم شمولية جمع البيانات في كافة الولايات أو المحافظات . أما في كل من الكويت وقطر فالبيانات تجمع مباشرة من الإدارات المسؤولة

عن جمع البيانات الإحصائية الزراعية . وفي كل من فلسطين وموريتانيا ، فإن جمع البيانات الإحصائية الزراعية يتم من خلال الجهاز الإحصائي على مستوى المحافظة . وفي الجماهيرية الليبية يتبع أسلوب جمع البيانات بواسطة التقدير الشخصي ، وليس على أسلوب المعاينة والذى كان يتبع في السابق .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن كل دائرة تجمع بيانات إحصائية زراعية تقوم بمعالجة تلك البيانات من وجهة نظرها . وقد تكون المعالجة في بعض الأحيان غير سليمة، لأن بعض العناصر البشرية العاملة في هذا المجال لا تملك الخبرة الكافية من حيث طريقة جمع البيانات التي قد تكون أغلبها، قائمة على أساس التقدير الشخصي . كما ان في بعض الدول العربية تتم عملية جمع البيانات الإحصائية الزراعية عن طريق بحوث العينات.

ب - الأجهزة الإحصائية المعالجة للبيانات الإحصائية الزراعية :

تتميز الكثير من الأجهزة الإحصائية الزراعية العربية بأنها أجهزة منتجة للبيانات الإحصائية ومعالجة لها في نفس الوقت . بدءاً من أصغر وحدة إدارية زراعية . تتضمن معالجة البيانات الإحصائية التأكد من البيانات الخاصة بالمساحات أو الأعداد مع مقارنتها بالسنوات السابقة. كما تتمثل المهمة الأساسية للأجهزة الإحصائية العليا في معالجة البيانات الإحصائية للتأكد من سلامتها ومدى مطابقتها مع البيانات الحالية والسابقة ومن ثم العمل على تلافي مواقع الخلل في هذه البيانات عند حدوثها خاصة فيما يتعلق ببيانات تنفيذ الخطط الزراعية .

توجد الأجهزة الإحصائية الرئيسية المعالجة للبيانات الإحصائية للدول العربية في المركز ، سواء كان فرعياً أو مركزياً ويمكن تقسيم هذه الأجهزة إلى فئتين هما :

1 - الأجهزة المنتجة والمعالجة للبيانات الإحصائية الزراعية :

وتتمثل هذه الأجهزة في وزارات الدولة العاملة في مجالات الإنتاج الزراعي ، والتي تأتي في المرتبة الأولى ، منها وزارة الزراعة ، ومن ثم الوزارات الأخرى ذات الصلة مثل الري والاقتصاد ، وكذلك الوزارات المسؤولة عن التنبؤات الجوية وتصنيع الإنتاج ومستلزماته وغيرها .

وفي كثير من الأحيان تتم معالجة البيانات الإحصائية من وجهة نظر هذه الوزارة أو الإدارة المختصة ، وذلك عندما تكون طرق جمع البيانات تتم بطريقة التقدير الشخصي أو الطرق غير الموضوعية ، مما ينتج عنه بيانات إحصائية متباينة .

2 - الأجهزة المعالجة للبيانات الإحصائية الزراعية :

إن الهيكل التنظيمي للأجهزة الإحصائية الزراعية كما إتضح سابقاً يتكون من جهازين أساسيين :

* **الجهاز الأول :** هو جهاز إحصائي مركزي مسؤول عن كافة البيانات الإحصائية ومن ضمنها الإحصاءات الزراعية . وقد يكون لهذا الجهاز المسؤولية المباشرة في جمع البيانات الإحصائية الزراعية بشكل رئيسي في الأعمال الإحصائية الزراعية ، والمتمثلة في التعداد الزراعي وبعض الأعمال الإحصائية الزراعية الأخرى المرتبطة بالبحوث ومثال ذلك بحوث العينات الزراعية.

* **الجهاز الثاني :** هو جهاز إحصائي يتفرع من الجهاز الأول وله صفة مركزية نسبة لموقعه في الوزارة المختصة،حيث يكون له فروع و أقسام وشعب حتى مستوى القرية.

يقوم الجهازان بمعالجة وتحليل البيانات الإحصائية الزراعية ، حيث يقوم الجهاز الأول بالمعالجة والتحليل والتدقيق ، بينما يقوم الجهاز الثاني بمعالجة الظاهرة من وجهة نظره خاصة فيما يتعلق بالإنتاجية والإنتاج ، ومن هنا تبرز أهمية التنسيق بين أعمال كافة الأجهزة العاملة في جمع البيانات الإحصائية الزراعية .

جـ - المؤسسات والأجهزة المستخدمة للبيانات الإحصائية الزراعية :

تتعدد البيانات الإحصائية الزراعية المنتجة عن القطاع الزراعي بدءاً من البيانات الخاصة بالمساحات التى يمكن زراعتها ، جملة المساحة المزروعة ، المساحة المحصولية ، الإنتاج ، والإنتاجية ، بالإضافة إلى اعداد وإنتاج الأشجار المثمرة ، وأعداد وإنتاج الحيوانات المزرعية ، والبيانات الخاصة بمستلزمات الإنتاج (أسمدة - مبيدات - آلات زراعية وغيرها) ، الاستيراد والتصدير والتصنيع الزراعي ، وأسعار السلع الزراعية وغيرها .كل هذه البيانات تصدر دورياً بدءاً من البيانات اليومية فيما يتعلق بالأسعار للمنتجات الزراعية ومستلزمات الإنتاج ، الى البيانات الأسبوعية ، والشهرية والسنوية فيما

يتعلق بالمساحات، الإنتاجية ، الإنتاج ، الأعداد ، كميات التصدير والاستيراد وتكاليف الإنتاج . من هذا الكم الهائل من البيانات الإحصائية الزراعية ، وتعدد الأجهزة العاملة على جمعها، وتحليلها ونشرها ، مع تعدد الجهات المستخدمة لهذه البيانات ، يتم اتخاذ القرارات المناسبة للوزارات المختصة .

وعلى سبيل المثال فإن زراعة محصول القمح في قطر من الأقطار، تتطلب معرفة المساحة المخططة، إحتياج هذه المساحة من البذور المحسنة ، الأسمدة ، المبيدات والعبوات ، التسويق وتوفير الحصادات وناقلات الإنتاج إلى المستودعات وبعد ذلك يتم تقدير الإنتاج وتكلفته بغرض تسعيره و تقدير الفائض منه للتصدير أو العجز منه لاستيراده .

2-4 الوضع الراهن للمؤسسات والأجهزة المستخدمة للبيانات الإحصائية الزراعية في الاقطار العربية :

تتسم المؤسسات والأجهزة المستخدمة للبيانات الإحصائية الزراعية كما أوضحتها الدراسات القطرية المعدة في إطار هذه الدراسة ، بتعدد البيانات الإحصائية الزراعية والتى تصدر بشكل دوري (يومية ، إسبوعية ، شهرية وسنوية) . كذلك تتعدد الأجهزة والمؤسسات الإحصائية المنتجة لهذه البيانات مع تعدد الجهات المستفيدة والمتلقية والمستخدمة لها أيضاً .

وفيما يلي وصف للوضع الراهن للمؤسسات والأجهزة الإحصائية الزراعية في بعض الأقطار العربية وطبيعة مهامها .

2-4-1 المملكة الأردنية الهاشمية :

للمملكة الأردنية الهاشمية جهاز إحصاء رئيسي ، هو دائرة الإحصاءات العامة ، يتبع لوزارة التخطيط ويتكون من عدة مديريات، منها مديرية الإحصاءات الزراعية والبيئة . وتعمل هذه الدائرة بموجب قانون الإحصاءات العامة لسنة 1950 وتعديلاته ، والتى نصت على حصر حق مباشرة عمليات الإحصاء والتعداد بهذه الدائرة، إلا أن القانون نفسه أجاز للجهات الأخرى بجمع معلومات إحصائية ونشرها بموافقة مدير دائرة الإحصاءات العامة. وفي مجال الإحصاءات الزراعية ، فإن دائرة الإحصاءات العامة ومنذ عام 1950 وحتى عام 1985 كانت تعتمد إعتماداً كلياً على البيانات والمعلومات الإحصائية الزراعية التى

توفرها وزارة الزراعة وتنشرها دائرة الإحصاءات العامة في نشرتها الإحصائية .

وفي عام 1985 بدأت دائرة الإحصاءات العامة تقوم بجمع البيانات الزراعية ميدانياً وبأسلوب العينة وإستمرت وزارة الزراعة بجمع البيانات الزراعية مما أوجد رقمين زراعيين ، خاصة في مساحات إنتاج المحاصيل الزراعية ، وهذا التضارب والإزدواجية مستمران حتى الآن. كذلك هنالك مؤسسات حكومية وغير حكومية مستقلة لها صلة بالعمل الإحصائي الزراعي ولكن بدرجة أقل ويناط بها توفير المعلومات الإجتماعية والإقتصادية عن المستفيدين من الخدمات الإرشادية ، قضايا النوع ، التنمية الريفية ، التعليم الزراعي، القروض ، الكميات والأسعار للمنتجات الزراعية في الأسواق ومعلومات عناصر المناخ .

2-4-2 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية :

تتسم الأجهزة الإحصائية الجزائرية بالإنتشار الجغرافي الواسع على المستويين المركزي والمحلي . فعلى المستوى المركزي توجد الإدارة المركزية لوزارة الفلاحة والتى تتضمن في هيكلها التنظيمي مديرية الإحصاءات الزراعية والتحقيقات الإقتصادية . هذا وتتكون مديرية الإحصاءات الزراعية والتحقيقات من نيابتين هما :

أ – نيابة مديرية الإحصاءآت الزراعية والتى تتكون من المكاتب التالية :

- مكتب الإحصاء الزراعي .
- مكتب قاعدة البيانات الإحصائية والسجلات .
- مكتب التوثيق والنشر والتوزيع .
- مكتب المؤشرات والحسابات الإقتصادية .

هذا وتشمل طبيعة ومهام هذه النيابة : جمع ، ومعالجة البيانات وإرساء قاعدة البيانات الإحصائية ، ووضع مؤشر لمستوى الإنتاج وأسعار المنتجات والمستلزمات الزراعية.

ب – نيابة مديرية التحقيقات الإقتصادية والإجتماعية و تتكون من المكاتب التالية :

- مكتب التعداد الزراعي .
- مكتب التحقيقات .

راسات الظرفية الطارئة .

لإمداد والتدخلات .

ة هذه النيابة مايلي :

يقات موسمية حول عائدات ومردود المنتجات الزراعية .

داد المذكرات الظرفية الشهرية والسنوية الخاصة بالنشاط الفلاحي

التسويقي.

إعداد التعداد العام الزراعي كل عشرة سنوات .

سافة إلى النيابتين ، هنالك نيابة مديرية الاعلام الآلي ، ومهمتها جمع

المتعلقة بالسوق وتقييم التكاليف والعرض والطلب وإتجاهات الأسعار، ومقارنة

وق المحلية بالسوق العالمية .

ما على المستوى المحلي ، فقد نشأت في كل ولاية (48 ولاية) مصلحة إحصائية

ة هي مصلحة الإحصاءات والتحقيقات الزراعية . ولها مكتبين ، واحد للإحصاءات

حقيقات الزراعية ، والآخر للحسابات الإقتصادية ، ومهمتهما إعداد سجلات الحيازات

راعية والمنتجين والهيئات الفلاحية الأخرى ، كذلك إعداد المؤشرات الخاصة

لمساحات ، وأعداد الثروة الحيوانية ، والعمالة الزراعية ، والأرقام القياسية للأسعار

وغيرها .

2-4-3 المملكة العربية السعودية :

إتبعت المملكة العربية السعودية في بنائها الإحصائي الأسلوب المركزي للإحصاءات

حتى عام 1978 ، وذلك من خلال إدارة مصلحة الإقتصاد الزراعي والإحصاء التابعة

لوزارة الزراعة والمياه ، ونظراً لإزدياد الأهمية في البيانات الإحصائية وفروع الوزارة بمناطق

والتنمية، تم فتح مكاتب فرعية تابعة للإدارة في مختلف مديريات الزراعي والإحصاء لأغراض التخطيط

المملكة المختلفة ، وتحولت إدارة مصلحة الإقتصاد الزراعي والإحصاء إلى إدارة

الدراسات الإقتصادية والإحصاء والتي تتولى بمختلف فروعها عمل الآتي :

1- إجراء دراسات إقتصادية عن تكاليف الإنتاج والإيرادات للمشاريع الزراعية

بشقيها النباتي والحيواني .

2- إجراء دراسات تسويقية للتعرف على كفاءة الجهاز التسويقي والدراسات الخاصة بأسواق الجملة والتجزئة والتعرف على الأسعار للمحاصيل الرئيسية .

4-4-2 جمهورية السودان :

تقع مسؤولية جمع الإحصاءات الزراعية للشق النباتي على كاهل وزارة الزراعة والغابات ، ممثلة في الإدارة العامة للإحصاء والمعلومات والتى تعمل بالتعاون مع وزارات الزراعة الولائية والهيئات والمؤسسات الزراعية القومية . بينما تضطلع وزارة الثروة الحيوانية بمسؤولية جمع إحصائيات الثروة الحيوانية . أما الإحصائيات ذات الصفة القومية كالتعداد الزراعي ، فهي من مسئولية الجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون مع وزارات الزراعة والثروة الحيوانية . وبالإضافة إلى كل ذلك ، هناك بعض الجهات التى تعمل في جمع بعض الإحصاءات ذات العلاقة بالقطاع الزراعي ، وهي جهات عديدة تتبع لعدة وزارات ومصارف . ونسبة لإتساع مساحة القطر وإنتشار رقعة القطاع الزراعي في السودان ، تركز دور الإدارة العامة للإحصاء والمعلومات التابعة لوزارة الزراعة والغابات في التخطيط والإشراف الفني والتدريب ونشر الإحصائيات الزراعية على المستوى القومي، بينما أوكلت المهمة التنفيذية لجمع الإحصائيات الزراعية لوزارات الزراعة الولائية والمؤسسات الزراعية القومية والهيئة القومية للغابات .

5-4-2 الجمهورية العربية السورية :

تقوم التجربة الإحصائية السورية على أساس مركزي أيضاً ، مما يتيح قدراً من التحكم في مصادر الإحصاءات منعاً للإزدواجية، وهي بلاشك من التجارب الرائدة في مجال الإحصاءات . يمثل المكتب المركزي للإحصاء قيادة وتوجيه جميع الأنشطة الإحصائية على المستوى القومي ، ويتكون من عدد 13 مديرية من مديريات الإدارة المركزية ، بالإضافة إلى مجلس إستشاري وأمانة سر ومعهدين متوسطين للإحصاء ومركز للتدريب الإحصائي .

يتولى المكتب مسؤولية التعدادات القومية ومنها التعداد الزراعي . أما بالنسبة للإحصائيات الزراعية ، فإن مديرية الإحصاءات الزراعية بالمكتب المركزي للإحصاء تتولى مسؤولية ومهام أعمال المسوحات الزراعية والإشراف على تنفيذها ، وذلك بالتنسيق

مع الجهاز الإحصائي لوزارة الزراعة والذى يقوم بجمع وتبويب ونشر البيانات الإحصائية الزراعية ، وهناك بعض الأجهزة الإحصائية الأخرى التي يتبع بعضها للوزارات الأخرى تحت إشراف المكتب المركزي للإحصاء وبعضها للإتحاد العام للفلاحين على مستوى الجمعيات الفلاحية بالقرى .

6-4-2 جمهورية العراق :

ينتهج العراق الأسلوب الإحصائي المركزي ، حيث يعتبر الجهاز المركزي للإحصاء القاعدة الرئيسية لجمع مختلف الإحصاءات والبيانات الإقتصادية والإجتماعية . هذا وتختص مديرية الإحصاء الزراعي التابعة للجهاز المركزي للإحصاء بتخطيط وتنفيذ برامج تجميع الإحصاءات الزراعية ، وتعاونها في هذه المهمة مديريات الإحصاء في المحافظات، والتى يناط بها تنفيذ ومتابعة العمل الميداني بأسلوب الحصر الشامل أو بطريقة العينات، وتضم مديرية الإحصاء الزراعي ثلاث شعب هي :

أ – شعبة الإنتاج النباتي : وتتولى تنفيذ المسوحات الدورية وغير الدورية للمحاصيل الحقلية الرئيسية .

ب – شعبة الإنتاج الحيواني : وتتولى مهام تخطيط وتنفيذ المسوحات الدورية وغير الدورية للثروة الحيوانية ، والدواجن ، والأسماك والمناحل .

جـ – شعبة التعداد الزراعي : وتتولى الإشراف على عملية تنفيذ التعدادات الزراعية في القطر .

كذلك يعد قسم الإحصاء التابع لإدارة التخطيط والمتابعة في وزارة الزراعة الجهة الثانية بجانب الجهاز المركزي للإحصاء ، ويضطلع هذا القسم بمهمة جمع الإحصاءات الزراعية من خلال الشعب التالية :

1- شعبة إحصاءات الثروة النباتية .
2- شعبة إحصاءات الثروة الحيوانية .
3- شعبة إحصاءات الخدمات الزراعية .
4- شعبة إحصاءات القوى العاملة والتدريب .

ونظراً للمشاكل الناجمة عن تعدد مصادر وأساليب جمع الإحصاءات الزراعية ، فقد تم تشكيل لجنة للتنسيق بين الجهاز المركزي للإحصاء ووزارة الزراعة ، لزيادة فاعلية تحسين النوعية والدقة والشمول للإحصاءات الزراعية .

2-4-7 دولة فلسطين :

تقوم البنية الإحصائية لدولة فلسطين على مركزية الإحصاءات بصفة عامة ، وذلك من خلال دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ، بينما تختص وزارة الزراعة بالإحصاءات الزراعية من خلال دائرة الإحصاء التابعة للإدارة العامة للتخطيط والسياسات . ويشتمل الهيكل التنظيمي لهذه الإدارة على ثلاثة أقسام :

- قسم الإحصاءات الجارية .
- قسم معالجة وتحليل البيانات .
- قسم الحاسب الآلي .

ويتبع لوزارة الزراعة كذلك دوائر زراعية على مستوى المحافظات (16) . وتوجد أيضاً لجنة تنسيق مشتركة بين دائرة الإحصاء المركزية ووزارة الزراعة لحل المشاكل الطارئة التى تتعلق بالإحصاءات الزراعية ، وكذلك التحضير لإجراء التعداد الزراعي الأول في فلسطين .

والجدير بالذكر أن وزارة الزراعة مازالت حديثة العهد وماتزال في طور التكوين وإعداد القوانين والتشريعات .

2-4-8 دولة قطر :

تتميز العلاقة بين كافة الأجهزة ذات العلاقة بالإحصاء الزراعي على كافة مستوياتها، سواء كانت مركزية أو فرعية ، بالتعاون والتنسيق في تبادل المعلومات ، وإن كان معظم أعمال الإحصاء الزراعي في دولة قطر يتم تغطيته من الجهات الرئيسية (المركزية) والمتمثلة في قسم الإقتصاد والإحصاء الزراعي التابع لشئون البلدية والزراعة ، والذى يقوم بجمع البيانات الإحصائية الزراعية وأعمال المسح الإحصائي الزراعي السنوي والإشراف الفني على كافة البيانات ذات العلاقة بالإحصاءات الزراعية من جهات أخرى تابعة لوزارات ذات صلة بوزارة الشئون البلدية والزراعة ، كوزارة المالية والإقتصاد ،

جامعة قطر وإدارة الإحصاء التابعة لمجلس التخطيط ، وتقوم الأخيرة بحصر جميع الجهات المنتجة للبيانات في الإدارات الحكومية بالدولة .

9-4-2 دولة الكويت :

تتميز الأجهزة الإحصائية بدولة الكويت بالمركزية ، حيث توجد الإدارة المركزية للإحصاء بوزارة التخطيط وهي الجهة الرسمية المعتمدة والمتخصصة في نشر الإحصاءات والبيانات لكل قطاعات الدولة ، حيث تتولي القيام بالتعداد الشامل لكافة القطاعات والذى يشمل التعداد الزراعي ، بجانب ذلك ، توجد أجهزة أخرى متخصصة بجمع البيانات الزراعية من بينها :

أ - الإدارة المركزية للإحصاء بوزارة التخطيط وهي الجهة الرسمية في الدولة المناط بها تجميع الإحصاءات الزراعية عملاً بالقانون رقم 27 لسنة 1963 . وهذه الإدارة تقوم بتجميع البيانات والمعلومات الزراعية ميدانياً من الحيازات الزراعية.

ب - إدارة الإقتصاد والإحصاء الزراعي وتتكون من مراقبتين هما :

- مراقبة الإقتصاد الزراعي .
- مراقبة الإحصاء الزراعي .

تختص مراقبة الإحصاء الزراعي بالأعمال الإحصائية الزراعية والتى من أهمها :

- حصر ورصد وجدولة البيانات الإحصائية من الأجهزة المختلفة كل في مجاله .
- تجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقطاع الزراعي .
- التنسيق بين الأجهزة الفنية في عمليات التصميم والتحليل الإحصائي المتعلقة بكافة التجارب والبحوث الزراعية .
- القيام بالأبحاث الزراعية الإحصائية .
- إصدار النشرات الإحصائية السنوية .

2-4-10 الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية :

يتصف البناء المؤسسي لأجهزة الإحصاء الزراعي في الجماهيرية الليبية بالتعدد على المستويين المركزي والفرعي ، وتتمثل هذه الأجهزة وطبيعة مهامها في الآتي :

أ - قسم الإحصاء الزراعي التابع لأمانة اللجنة الشعبية العامة للزراعة على المستوى المركزي ، ويقوم بجمع وتقدير الإحصاءات الزراعية المختلفة على مستوى القطر ، تبويبها ونشرها ، كما يشارك في إعداد وتنفيذ التعداد الزراعي .

ب - مركز المعلومات والتوثيق الزراعي التابع كذلك لأمانة اللجنة الشعبية العامة للزراعة ، ويناط به البحث عن المعلومات والإحصاءات الزراعية ورصدها بهدف معالجتها وتبويبها . يوجد بالمركز 30 قسماً ، وهي موزعة على المناطق الزراعية والشركات والأجهزة ذات النشاط الزراعي .

جـ - الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، وهي تتبع لأمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، وتوجد بها إدارة مركزية عامة هي الإدارة العامة للإحصاء والتعداد وتقوم بإعداد وتنفيذ التعدادات العامة الدورية ومن بينها التعداد الزراعي العام بالإضافة إلى جمع الإحصاءات المختلفة من بينها الإحصاءات الزراعية .

2-4-11 جمهورية مصر العربية :

تعتبر أساليب جمع البيانات الإحصائية الزراعية في جمهورية مصر العربية من التجارب الناجحة والرائدة ، حيث تعتمد التجربة على البنية الإحصائية المركزية المناط بها التحكم وإزالة الإزدواجية في الإحصاءات الزراعية ، وكذلك إستخدام أسلوب الحصر الشامل والعينات . تعتبر الإدارة المركزية للإقتصاد الزراعي والتابعة لقطاع الشئون الإقتصادية هي الجهة الوحيدة المسئولة عن إصدار غالبية البيانات الرسمية عن مختلف الأنشطة الزراعية في الجمهورية ، وهنالك أيضاً بعض الأجهزة الفنية الأخرى والتى تقوم بجمع بعض البيانات المتخصصة وإرسالها للإدارة المركزية للإقتصاد الزراعي لنشرها وهي جهات فنية تابعة لوزارة الزراعة والوزارات الأخرى . تقوم الإدارة المركزية للإقتصاد الزراعي من خلال أجهزتها الفنية بالمسئوليات التالية :

- إجراء التعدادات الزراعية .
- جمع وتبويب ونشر البيانات الإحصائية التى تخص النشاط الزراعي بشقيه النباتي والحيواني .
- الإشراف على أجهزة التقدير الإحصائي بالعينات بمحافظات الجمهورية .
- توفير بيانات الدخل الزراعي القومي والميزان السلعي على المستوى القومي .
- توفير الأسعار الزراعية والمعلومات التسويقية للمنتجين الزراعيين والمسوقين والمصدرين والتى تساعدهم في إتخاذ قراراتهم الإنتاجية والتسويقية في إطار آليات إقتصاد السوق .
- متابعة مشروعات الأمن الغذائي في مجالات الثروة النباتية والحيوانية والداجنة والسمكية والتصنيع الزراعي على مستوى المحافظات .

12-4-2 المملكة المغربية :

تعتمد المملكة المغربية في بنية جهازها الإحصائي على عدم وجود صفة مركزية أو رئيسية كما هو الحال في بقية الدول العربية . تقوم مديرية البرمجة والشئون الإقتصادية من خلال قسم الإحصاءات والمعلومات بجمع البيانات الإحصائية الزراعية ، وهو الجهاز الإداري الذى يعنى بشئون الإحصاءات الزراعية في وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري .

هنالك أيضاً وحدات أخرى تتدخل عند الضرورة للقيام ببحوث زراعية أو حيوانية ، وهي تتبع لمكاتب جهوية ومديريات للإنتاج الحيواني والنباتي تابعة أيضاً لوزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري .

نظراً لتعدد الأجهزة الإحصائية والتباين في الطرق المتبعة لجمع البيانات بينها إلا أن هنالك نوع من التخصص لكل جهة وحد أدنى من التنسيق بين هذه الأجهزة .

13-4-2 الجمهورية الإسلامية الموريتانية :

تعتبر الأجهزة والهيئات والإدارات المركزية والجهوية ذات العلاقة بالعمل الإحصائي الزراعي بموريتانيا متعددة ، وتقوم بأنشطة محدودة . تتمثل هذه الأجهزة الإحصائية ذات العلاقة بالإحصاء الزراعي في الآتى :

أ - مصلحة الإحصاءات والتوقعات وتتبع إلى مديرية الموارد الزراعية والرعوية وتعنى بجمع الإحصاءات النباتية والحيوانية والمعلومات المناخية ، ولهذه المصلحة علاقة فنية فقط بمكاتب إحصائية جهوية تابعة للمندوبيات الجهوية .

ب - خلية التخطيط ، وهي تتبع لديوان وزير التنمية الريفية والبيئة ، وتمثل خلية مركزية تقوم بتحليل وإعداد السياسات القطاعية والجهوية وتخطيط ومتابعة أنشطة التنمية الريفية .

جـ - خلية نظام الإعلام الغذائي والتدخل السريع ، وهي تتبع لديوان وزير التنمية الريفية والبيئة ، وتختص بتوفير المعلومات الإحصائية عن الإنتاج النباتي والحيواني وعن الأسعار وحجم وقيمة الواردات من المواد الغذائية وإعداد مؤشرات الإقتصاد الكلي .

د - المندوبيات الجهوية بوزارة التنمية الريفية والبيئة ، وهي تقوم بصياغة وبرمجة وتنفيذ أنشطة التنمية الريفية والبيئة في القطاعات الفرعية .

هـ - المكتب الوطني للإحصاء ، وهو يختص بجمع البيانات والمعلومات الإقتصادية والديمقرافية والإجتماعية عن طريق التعدادات الشاملة أو المسوحات بالعينة .

14-4-2 الجمهورية اليمنية :

يوجد بالجمهورية اليمنية جهاز مركزي إحصائي تحت إشراف وزير التخطيط ، وله فروع في كل محافظات الجمهورية ، وهو مسؤول عن التعدادات الزراعية، سواء كانت شاملة أو بالعينة . أما قاعدة المعلومات الأخرى المتعلقة بالقطاع الزراعي فتعتبر من مهام الإدارة العامة للإحصاء والتوثيق الزراعي التابعة لوزارة الزراعة والري والتى أنشئت عند قيام الوحدة اليمنية عام 1990 . وتقوم هذه الإدارة بجمع البيانات الإحصائية الزراعية وإجراء المسوحات الميدانية والدراسات والبحوث الزراعية ، ونشر نتائجها تحت الإشراف الفني للجهاز المركزي للإحصاء .

هذا وتوجد أجهزة أخرى ذات العلاقة بالعمل الإحصائي الزراعي ، تشمل هيئات ومكاتب زراعية في المحافظات وأمانة العاصمة ، والتى يحتوى بعضها على إدارة خاصة

بالعمل الإحصائي هي إدارة المتابعة والتخطيط والإحصاء ، وهي تقوم بإجراء الدراسات والمسوحات والبحوث الخاصة بالمكاتب الزراعية .

وخلاصة القول أن العمل الإحصائي الزراعي في اليمن لايتبع جهاز إحصائي مركزي ، إنما هنالك أجهزة متعددة يكون فيها العمل الإحصائي حسب ماتقتضيه حاجة الهيئات والمكاتب ، خاصة في مجال الدراسات والبحوث الإحصائية الزراعية ، مما يتطلب إيجاد آلية للتنسيق والتعاون والتوثيق بين هذه الأجهزة الإحصائية المتعددة .

5-2 طبيعة العلاقة القائمة للتنسيق والتكامل بين الاجهزة الإحصائية والمؤسسات :

إهتمت كافة الدول العربية بالبيانات الإحصائية لما لها من دور فعال في عملية البناء الاقتصادي الوطني و القومي، بالإضافة إلى دورها الكبير في عملية التخطيط السليم، واتخاذ القرار الصائب وكذلك إمكانية متابعة نتائج البحث العلمي للنهوض به وخاصة أن عالمنا اليوم يعيش عصر تقانة المعلومات بوسائلها المختلفة .

ورغم الفهم والإدراك والوعي الكامل لكافة المستويات العاملة في المجال الاقتصادي بشكل عام والزراعي منه بشكل خاص، فإن الحقيقة التي يمكن ذكرها هنا أن التطبيق الحالي بشكله العام لا يزال بعيداً عن عملية تطوير الإحصاءات الزراعية ورفع درجة كفاءتها ودقتها وسرعة انسيابها بالمستوى العلمي والتقني المطلوبين في أغلب الدول العربية تحت الدراسة .

فبعض هذه الدول تعمل على إيجاد صيغ للتنسيق بين الأجهزة العاملة في مجالات الإحصاء الزراعي من خلال اتخاذ القرارات اللازمة للحد من تضارب البيانات الإحصائية كما هو الحال في كل من مصر والعراق وسورية والأردن والجزائر . وذلك بإنشاء لجان تنسيق بهدف الحصول على بيانات إحصائية متكاملة وشاملة وكذلك منع الإزدواجية في العمل الإحصائي الزراعي والسعي للتنسيق بين مجالات العمل الإحصائي الزراعي . وتوجد في بعض الدول العربية وحدات تنسيق مشتركة بين الأجهزة الإحصائية في كافة الأعمال الإحصائية الزراعية وكذلك في بعض الوحدات أو اللجان والتى لها الصفة التشريعية أو القانونية كما هو الحال في كل من السودان وقطر والكويت حيث يتم تبادل المعلومات كلما دعت الضرورة .

وتسعى بعض الدول إلى إيجاد صيغ للتعاون والتنسيق بين الأجهزة الإحصائية الزراعية وذلك باستصدار القرارات الإدارية أو التشريعية اللازمة كما هو الحال في موريتانيا وفلسطين . أما في كل من المغرب واليمن، فهنالك عدم وجود تعاون أو تنسيق بين الأجهزة الإحصائية سواء في الأجهزة المختلفة التابعة لدوائر الدولة أو فيما بين أجهزة الإدارة الواحدة .

مما تقدم يتبين بوجه عام أن هناك اتجاه وسعي حثيث ومتواصل في كافة الدول العربية لتحسين أداء الأجهزة الإحصائية الزراعية من خلال إيجاد صيغ تشريعية أو إدارية أو إقامة وحدات تنسيق فيما بين الأجهزة الإحصائية من جهة والجهات العاملة في القطاع الزراعي من جهة أخرى للحصول على رقم إحصائي شامل ودقيق .

6-2 المعوقات والمشاكل في الأداء المؤسسي الإحصائي على المستوى القطري :

أوضحت الدراسات القطرية المعدة في إطار هذه الدراسة أن هنالك تباين واضح من قطر لآخر بالنسبة لطبيعة المعوقات والمشاكل التى تعترض الأداء المؤسسي الإحصائي الزراعي ، مما يستوجب عرضها للتعرف على طبيعتها .

1-6-2 المملكة الأردنية الهاشمية :

يؤدى تعدد أجهزة جمع الإحصاءات الزراعية بين مديرية الإحصاءات الزراعية والبيئة التابعة لدائرة الإحصاءات العامة ، وبين وزارة الزراعة إلى وجود أكثر من مصدر للإحصاءات ، خاصة في مساحات وإنتاج المحاصيل الزراعية ، وهذا التضارب والإزدواجية مستمران ، وذلك للأسباب الآتية :

1- ضعف التنسيق والتكامل بين هذه المؤسسات .

2- عدم العدالة في توزيع لوازم العمل الإحصائي الزراعي الميداني بين هذه المؤسسات .

كما أن هنالك معوقات ومشاكل تنظيمية أخرى مرتبطة بالعنصر البشري ، وتتمثل في الآتي :

أ - تعدد أنواع الحواسيب المستخدمة مما يخلق مشاكل كبيرة في الصيانة .

ب – تعدد البرامج المستخدمة ، مما يخلق صعوبة في تبادل المعلومات .

جـ – ضعف توثيق المعلومات الإحصائية لعدم إستخدام الحواسيب بكامل كفاءتها .

د – مشاكل تتعلق بالعنصر البشري ، منها كثرة تغيب العاملين في الإحصاءات الزراعية ، لضعف الرغبة في العمل بهذه الأجهزة .

2-6-2 **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية :**

نظراً لتعدد الأجهزة الإحصائية الزراعية وإنتشارها الجغرافي على المستويين المركزي والمحلي ، فإن هنالك عدم إستقرار في بنيات وهياكل المنظومة الإحصائية الزراعية بكافة مستوياتها ، هذا بالإضافة إلى وجود معوقات خاصة بالتشريع والقوانين المنظمة للعمل الإحصائي ، ومعوقات إدارية ترتبط بالهيكل التنظيمي وغياب التأطير والتأهيل للعناصر البشرية وربطه بالأجهزة ونوعية المعلومات ، كل ذلك يؤدى في النهاية إلى مشكلة القصور في جمع البيانات وعدم شموليتها ، أو حتى ضعف الثقة فيها وتخلفها الزمني .

3-6-2 **المملكة العربية السعودية :**

نسبة للإمكانيات والقدرات المتاحة للمملكة العربية السعودية في توفير التمويل للإنفاق التشغيلي للمؤسسات الإحصائية ، فلاتوجد هنالك مشاكل أو معوقات تواجه أجهزة الإحصاء الزراعي وشعبها المتخصصة ومكاتبها الفرعية بالمديريات .

4-6-2 **جمهورية السودان :**

إن تعدد الأجهزة الإحصائية الزراعية في جمهورية السودان وضعف التنسيق بين هذه الأجهزة يؤدى في كثير من الأحيان إلى تضارب البيانات الإحصائية ، وكذلك عدم تمكن بعض وزارات الزراعة الولائية والمناط بها العمل الأحصائي التنفيذي من إنشاء وحدات إحصائية ضمن هيكلها حتى الآن ، مما ينعكس سلباً على مستوى الإحصاءات الزراعية . كما أن غياب التعداد الزراعي منذ عام 1964 والمشكلات التمويلية المرتبطة بتنفيذه يحد كثيراً من قدرات وكفاءة البيانات الإحصائية . كما أن محدودية إستخدام الطرق الموضوعية في جمع الإحصاءات ، وعدم توحيد الأسلوب الإحصائي خاصة على مستوى الولايات ومحدودية إستخدام التقانة الحديثة كلها مشكلات فنية تقلل من كفاءة

الإحصاءات الزراعية ودرجة دقتها وتغطيتها ، كما تمثل قلة الكوادر المؤهلة على جميع مستويات الأجهزة الإحصائية وغياب خطط وبرامج التدريب مشكلات فنية أخرى تؤثر على عملية جمع البيانات ودقتها وشموليتها .

2-6-5 الجمهورية العربية السورية :

وبالنظر إلى طبيعة القطاع الزراعي في سوريا ، وكثرة النشاطات المرتبطة به وإنتشارها الواسع ، تبين وجود عدة مشاكل في الأجهزة الإحصائية تحول دون الحصول على الدقة والتوقيت المطلوبين لإتخاذ القرارات السليمة ، ويمكن تلخيص أهم هذه المشاكل والمعوقات فيما يلي :

أ - مشاكل مؤسسية، تتمثل في عدم وجود تنسيق دقيق بين الأجهزة الإحصائية الفرعية في المحافظات والمناطق الإدارية والوحدات الإرشادية .

ب - مشاكل تنظيمية ، حيث أن الأجهزة الإحصائية تتبع مديرية التخطيط وتعاني من البطء في عملية جمع البيانات أو تبويبها أو نشرها لضعف الإمكانيات الإدارية والمالية.

جـ - مشاكل فنية، تشمل الإعتماد على الوسائل اليدوية في تفريغ وتبويب البيانات وإعداد التقارير الخاصة بها على مستوى المناطق الإدارية وإعتماد جمع معظم البيانات الإحصائية الزراعية على مستوى القرية بطريقة التقدير الشخصي ، وحصر إستخدام طريقة العينة العشوائية في خمسة محاصيل رئيسية فقط ، والنقص في تأمين وسائط النقل وأخيراً تأثر دقة البيانات المتعلقة ببعض الإجراءات كتقديم دعم أو فرض ضريبة .

د - مشاكل مرتبطة بالعنصر البشري ، وتشمل عدم كفاية العاملين في جمع الإحصاءات الزراعية ، وضعف خبرتهم وعدم كفاية التأهيل والتدريب على المستويات المركزية والميدانية .

2-6-6 جمهورية العراق :

تتمثل جوانب القصور في أداء الأجهزة الإحصائية الزراعية في العراق في المعوقات المرتبطة بتوفير الموارد المالية، وقد نتج عن ذلك عدم القدرة على معالجة وتحليل البيانات

الإحصائية وحساب المؤشرات الإحصائية والإقتصادية منها، إضافة إلى عدم إمكانية دعم الكوادر الفنية الإحصائية . كذلك توجد معوقات متعلقة بأسلوب العمل ، حيث تتصف بعض المؤسسات والدوائر العاملة في مجال الإحصائيات الزراعية بقلة الكفاءة من ناحية الدقة والشمولية بسبب كثرة الأعباء الملقاة على الكوادر الإحصائية وإختلاف نظم التشغيل وعدم إختيار البرامج الجاهزة للعمل سواء في التطبيقات أو تبويب البيانات ، مما يخفض من كفاءة العمل . هذا بالإضافة إلى عدم إجراء تعداد زراعي ومسوحات للثروة الحيوانية في مواعيدها المقررة .

تشمل جوانب القصور أيضاً المعوقات التنظيمية والإدارية المتمثلة في عدم كفاية التدريب في مجال جمع وتحليل وتبويب وتصنيف الإحصاءات الزراعية ، كما أن إنتشار الدوائر التابعة لوزارة الزراعة بشكل واسع يخلق العديد من الصعوبات في نقل المعلومات، وتطبيق الأسس المنظمة لحصر وإحصاء البيانات الزراعية وصعوبة توحيدها . أيضاً يتمثل القصور في أداء الأجهزة الإحصائية الزراعية في المعوقات المؤسسة والمتمثلة في تدنى مستوى التنسيق والتكامل بين مختلف الأجهزة العاملة في هذا المجال .

وهنالك أيضاً معوقات متعلقة بمستويات التأهيل للكوادر ، من حيث قلة الكوادر المؤهلة وهجرتها وعدم وجود برنامج تدريبي شامل لإعادة تأهيل العاملين في الأجهزة الإحصائية بما يتناسب والتطورات السريعة في إستخدام التقنيات الحديثة .

7-6-2 دولة فلسطين :

بما أن الأجهزة الإحصائية في دولة فلسطين حديثة ولم تكتمل أهدافها ومعالمها بعد، كما أن المشاكل ذات الطابع السياسي مازالت تطغى على الجوانب التنظيمية ، كعدم السيطرة الفلسطينية على المعابر الخارجية ، والحد من حرية تنقل الأفراد والبضائع ووجود مناطق جغرافية تحت السيطرة الإسرائيلية ، فإن المشاكل والقصور في الأجهزة المتاحة تتمثل في عدم تطوير الطرق والأساليب الإحصائية المستخدمة في جمع وتحليل ومعالجة البيانات ومحدودية دقتها ، كما أن هنالك مشاكل ومعوقات ترتبط بالعناصر البشرية ، كالنقص الواضح في العناصر البشرية المتدربة والمؤهلة في المجالات الإحصائية المختلفة وقصور الموارد المالية لتطوير الأداء الإحصائي وتوفير الإحتياجات لإجراء المسوحات الدورية أو الموسمية ونشرها .

2-6-8 دولة قطر :

لما كان معظم أعمال الإحصاء الزراعي يتم تغطيته من قبل الجهات المركزية ، فإن المشاكل والمعوقات المتعلقة بالجوانب المؤسسية، تتمثل في ضعف البنية الإحصائية ، خاصة المركزية منها ، وعدم وجود خلايا فرعية متخصصة لأعمال الإحصاء الزراعي ، هذا بالإضافة إلي ضعف التنسيق بين الجهات الإحصائية في تناول المعلومات . كذلك يمثل نقص الكوادر البشرية الفنية والأجهزة والمعدات معوقات فنية يجب العمل على توفيرها .

2-6-9 دولة الكويت :

فيما يختص بالمشاكل والمعوقات المتعلقة بالجوانب المؤسسية ، فلاتوجد مشاكل تذكر تتعلق بضعف المؤسسات الإحصائية أو مستوى التنسيق والتعامل فيما بينها . وتنحصر المشاكل في قلة أعداد الكوادر ، وقلة الإعتمادات المالية اللازمة للأبحاث في مجالات الإحصاء ، وبشكل خاص في مجال الإحصاءات الزراعية .

2-6-10 الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمي :

أدى تعدد الأجهزة الإحصائية الزراعية في الجماهيرية إلي ضعف التنسيق والتكامل بين الجهات المختلفة العاملة في هذا المجال ، مما كان له الأثر الكبير في قصور الأداء الإحصائي وعدم توفر الإحصاءات الدقيقة ، والتى يمكن الإعتماد عليها والإستفادة منها في الوقت المناسب . كما أن قلة الإمكانات المتاحة من أجهزة ومعدات متطورة وقلة التمويل والعناصر البشرية المدربة تعتبر مشاكل ومعوقات فنية لهذه الأجهزة .

2-6-11 جمهورية مصر العربية :

علي الرغم من أن أساليب جمع البيانات الزراعية في جمهورية مصر العربية، هي من التجارب الناجحة والرائدة ، إلا أن هنالك مشاكل وقصور تتعلق بالجوانب التالية :

أ – مشاكل متعلقة بالمؤسسات والعلاقات المؤسسية :

- غياب التنسيق بين الإدارات العامة للإدارة المركزية للإقتصاد الزراعي وبين أجهزة وزارة الزراعة المختلفة .
- غياب التنسيق بين أعمال التعداد الزراعي وتعداد السكان .

ب – مشاكل ذات طبيعة إدارية وتنظيمية :

- صدور القانون رقم (6) لسنة 1997 بشأن إخلاء الشقق المؤجرة للحكومة خلال فترة لاتتجاوز 5 سنوات، مما عطل الإجراءات اللازمة لتدبير مقار بديلة للمناطق الإحصائية بعدد من المحافظات .
- قصور وسائل النقل للقيام بالأعمال الإحصائية بالمحافظات .
- عدم إنتظام العمل بالشئون المالية والإدارية بقطاع الشئون الإقتصادية، مما يترتب عليه التأخير في سرعة العمل والإنجاز .
- تأخير وصول المكاتبات الصادرة من الإدارة المركزية إلي الجهات التابعة للوزارة والأجهزة التابعة لها بالمحافظات بالبريد العادي .
- قصور لائحة الحوافز .

جـ – مشاكل تتعلق بنقص العناصر والكوادر البشرية في الهيكل الوظيفي لجهاز التعداد الزراعي .

د – مشاكل فنية وتتمثل في التالي :

- غياب الإشراف الفني بقطاع الشئون الإقتصادية علي إدارات الإحصاء بمديريات الزراعة بالمحافظات .
- وجود فجوة زمنية في نشر البيانات الإحصائية الزراعية ، وعدم إتاحتها في الوقت المناسب .
- عدم إدخال أي تطوير علي الكثير من النماذج الإحصائية المستخدمة في الإحصاءات الجارية مثل نماذج التكاليف والعمالة الزراعية .
- إقتصار المهمة الرئيسية لإدارة العينات على التقديرات بالعينة ، وعلى تقدير الإنتاجية الفدانية للمحاصيل الرئيسية ، دون أن يمتد نشاطها ويتسع أكثر ليشمل محاصيل الفاكهة .
- قصور التدريب الداخلي .

هـ – مشاكل تمويلية :

عدم توفر السيولة المالية أثناء ذروة العمل الإحصائي .

12-6-2 المملكة المغربية :

تتميز أجهزة الإحصاء الزراعي في المملكة المغربية بعدم وجود صفة مركزية ، وتعانى أجهزة الإحصاء الزراعية من مشاكل ومعوقات تشمل الآتي :

أ – مشاكل متعلقة بالمؤسسات والعلاقات المؤسسية :

- ضعف الإمكانيات المادية والبشرية ، الدعم السياسي ، نقص المهارات اللازمة ، والإخفاق في تحديد الطرق المناسبة لرفع كفاءة الأجهزة الإحصائية.
- ضعف التنسيق والترابط والتكامل بين المؤسسات المنتجة للإحصاءات الزراعية .

ب – مشاكل ذات طبيعة إدارية وتنظيمية :

- عدم تخصيص وسائط النقل في الأعمال الإحصائية وتكليفها بمهام أخرى داخل المديريات الاقليمية .
- محدودية دور السلطات المحلية وعدم تحفيزهم للقيام بدور فعال .

جـ – مشاكل تتعلق بالعناصر والكوادر البشرية :

- قلة الكوادر البشرية العاملة على المستوى الميداني ، وتكليفهم بمهام أخرى، مما لايتيح لهم الوقت لتحليل البيانات في الوقت المناسب .
- عدم كفاية التدريب والتأهيل .

د – مشاكل فنية :

- عدم تحديث أطر التعداد الزراعي وإعتمادها على الأطر المنتجة في تعدادات قديمة .
- تعتمد المسوحات الزراعية الخاصة بالحبوب علي إطارات المعاينة

المساحية ، وعدم تحديث حدود الطبقات المستعملة لتصميم العينات ، حيث تتطلب التغييرات الإدارية في حدود الأقاليم والناتجة عن إنتقال جماعات قروية من إقليم لآخر أو دمج إقليمين في إقليم واحد يؤدى إلى ضرورة تحديث حدود الطبقات حتى تكون ملائمة لهذه التغييرات الإدارية .

- عدم إحداث طبقات وتصميم عينات خاصة بالمزروعات المركزية كالخضروات والمزروعات النادرة ، حيث أن وحدات المعاينة المساحية المعتمدة لباقي المزروعات لايمكن إعتبارها ممثلة لهذه المزروعات .

- تأهيل وتدريب الباحثين الميدانيين ورفع قدراتهم على التجاوب والتعاون مع المزارعين .

هـ - مشاكل تمويلية :

- يؤدى نقص التمويل خاصة فيما يتعلق بتكاليف النقل ، وصيانة وسائط النقل ومكافآت الباحثين الميدانيين إلي تخفيض حجم العينات المستخدمة، مما يؤثر على مدى الوثوق في نتائج هذه العينات .

و - مشاكل أخرى :

- قلة التجهيزات المعلوماتية للمديريات الاقليمية من حواسيب وطابعات .

13-6-2 الجمهورية الإسلامية الموريتانية :

تعانى أجهزة الإحصاء الزراعي في موريتانيا من عدة مشاكل يمكن إيجازها في الآتي:

أ - مشاكل ومعوقات تتعلق بالعلاقات المؤسسية :

- غياب الإطار المؤسسي والقانوني للأجهزة الإحصائية .

- ضعف التنسيق بين خلية نظام الإعلام الغذائي ومصادر البيانات الأخرى، مما أثر على مستوى إنتاج البيانات الإحصائية الغذائية وشموليتها .

ب - مشاكل تتعلق بالعناصر والكوادر البشرية :

- إفتقار التخصصات والمؤهلات العليا في مجالات تنفيذ ومتابعة المسوحات الإحصائية .
- غياب خطة تدريب الكوادر للمكتب الوطني للإحصاء ، مما ينعكس سلباً على إكتساب التقنيات الحديثة والمتجددة بشكل سريع .

جـ - مشاكل فنية :

- مشاكل اللغة الفرنسية والإنجليزية ومعوقاتها لغالبية الأطر .

14-6-2 الجمهورية اليمنية :

تواجه أجهزة الإحصاء الزراعي في الجمهورية اليمنية عدة مشاكل يغلب عليها الطابع الفني ، والمتمثل في إختلاف المقاييس المستخدمة في تقدير المساحات الزراعية والإنتاج في المناطق المختلفة وصعوبة تقدير مساحة المدرجات ، والتى تمثل حوالي 60% من المساحة المزروعة في الجمهورية ، وكذلك تفتت الحيازات وجهل المزارعين بمساحة أراضيهم وإنتاجهم . بالإضافة إلى ذلك يمثل ضعف الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة ، وضعف تأهيلها وقلة وسائط النقل معوقات للأداء المؤسسي الإحصائي الزراعي.

7-2 الضعف والقصور في الأداء المؤسسي الإحصائي على المستوى الإقليمي والوطن العربي :

يعتبر التعرف على المشاكل المختلفة المحيطة بعملية جمع البيانات الإحصائية الزراعية بكل مستوياتها من مشاكل العاملين والتمويل وغير ذلك ، في غاية الأهمية لتطوير كفاءة هذه الأجهزة فنياً وتقنياً وعلمياً من أجل الحصول على بيانات دقيقة وشاملة تنساب إلى مستخدمي هذه البيانات في الوقت المناسب .

وسبق أن تم شرح وتوضيح المشاكل وجوانب القصور في الأداء المؤسسي والمتمثله في مشكلة القصور في جمع البيانات الإحصائية وضعف الثقة في البيانات الإحصائية و تخلفها الزمني وتناقضها بين جهة وأخرى ، كل ذلك سيؤدي إلى مشاكل كبيرة في عملية التخطيط والتنمية ، لأنها لا تمثل الواقع الذى يعكس حالة القطاع المعني.

ويمكن تحديد مواطن الضعف والقصور في الأداء المؤسسي بالعوامل والمشاكل التالية :

2-7-1 المشاكل التشريعية الخاصة بالأجهزة المؤسسية :

يؤدى تعدد الأجهزة الإحصائية الزراعية إلى تداخل الاختصاصات وتضارب البيانات الإحصائية وعدم دقتها ، وذلك لأن كل جهاز يحاول أن يبرر صحة هذا الرقم خاصة إذا كان يتعلق بأرقام إنتاج تم إعدادها بالطرق الإحصائية الموضوعية .

كما يلاحظ أيضاً غياب بعض أقسام أو فروع هذه الأجهزة عن مركز إنتاج الرقم الإحصائي والذي هو المزرعة أو القرية ، والإكتفاء بالبيانات التي تجمع على مستوى المحافظة أو المركز، وهذا ناتج عن معوقات تشريعية خاصة بالأجهزة المؤسسية إضافة إلى النقص في الكوادر البشرية المدربة .

كما أن غياب الجهات التي لها مصلحة في الرقم الإحصائي عن المشاركة في اعداد الاستمارة الخاصة بالحصول عليه ، سيؤدي إلى إضعاف دقة وشمولية هذا الرقم الإحصائي كما هو الحال في التعدادات الزراعية .

تتأثر العلاقات المؤسسية في الجهاز الواحد بضعف الاتصالات وبطء حركة انسياب المعلومات الإحصائية، وعدم وجود خطة متكاملة وملزمة لهذه الأجهزة لتحديد حركة وموعد انسياب كافة البيانات الإحصائية .

إن نتيجة عملية جمع البيانات الإحصائية سواء كانت زراعية أو غيرها تعود بالنفع إلى كافة المواطنين، لذلك لابد من مشاركة كافة الجهات في العمل والإشراف والمتابعة للحصول على هذه البيانات بالدقة والشمول والمواقيت المحددة .

ولهذا يجب أن تكون التشريعات الخاصة بالأجهزة الإحصائية والمنظمة لعمل هذه الأجهزة شاملة وأن تكون العلاقات متينة بين الأجهزة المختلفة المنتجة للبيانات والمعالجة لها و المستفيدة منها، وكذلك بهدف الحصول على البيانات الدقيقة والتي تتسم بالشمولية والسرعة المطلوبين . بالإضافة إلى ذلك ينبغى عمل التشريعات الخاصة بالإحصاءات الزراعية وميزانياتها وتحديد مهام كل منها وطبيعة البيانات المراد جمعها ، فهنالك قصور في هذه الجوانب في معظم الدول العربية .

2-7-2 المشاكل الفنية :

تؤثر المشاكل الفنية تأثيراً مباشراً على عملية جمع ودقة وشمولية البيانات

الإحصائية ، خاصة الزراعية منها، وفيما يلي إستعراض لأهم هذه المشاكل :

* غياب العناصر الفنية المتخصصة في عملية جمع البيانات الإحصائية على مستوى الوحدات الدنيا .
* عدم توحيد أسلوب جمع البيانات الإحصائية الزراعية لجميع البيانات،بكافة مناطق القطر.
* غياب التعداد الزراعي وتأخر عملية إجرائه .
* غياب التدريب المستمر للعناصر العاملة في الأجهزة الإحصائية، خاصة التدريب على استخدام التقنيات و الحواسب المستخدمة في عملية جمع وتبويب و تحليل البيانات الإحصائية.
* عدم إدخال التعليم الإحصائي بشكل عام والإحصاء الزراعي بشكل خاص في مناهج مؤسسات التعليم الزراعية (المدارس الفنية – المعاهد المتوسطة – كليات الزراعة و الاقتصاد).

3-7-2 المشاكل المالية :

يأتى توفير وتأمين المال اللازم لعمل الأجهزة الإحصائية في قمة الأولويات لتطوير عملية الإحصاءات الزراعية . و قد تلاحظ عند الإستعراض السابق للمشاكل التمويلية، المؤثرات و المشاكل المترتبة عن عدم توفر أو كفاية المخصصات المالية اللازمة لأعمال الأجهزة الإحصائية ، ومدى التأثير السلبي على تنفيذ هذه الأعمال وتطورها للمساعدة في تحديث الرقم الإحصائي و دقته ، أو المساهمة في تدريب العناصر العاملة ، وشراء التقنيات والالات الحديثة اللازمة للعمل الإحصائي ، و استخدام عناصر بشرية إضافية في الأعمال الإحصائية . و لا بد من الإشارة هنا إلى ضرورة توفير الحافز المادي للعاملين في مجال الإحصاء الزراعي، وذلك لطبيعة عملهم المستمر بشكل دوري ومن الحقل مباشرة .

4-7-2 المشاكل التنظيمية :

تعاني الأجهزة الإحصائية الزراعية من مشاكل تنظيمية إدارية في الهيكل المؤسسي لها خاصة عندما تكون هذه الأجهزة ليست في مواقع المسؤولية الأولى . و على سبيل

ثال هنالك بعض الأجهزة والتى تتواجد ضمن مديرية و ليس مديرية خاصة، كما هو
حال في سورية ، حيث أن الأجهزة الإحصائية تتبع لمديرية التخطيط و الإحصاء ،
تعاني هذه الأجهزة من البطء في عملية جمع ، وتبويب ونشر البيانات ، وذلك لضعف
الإمكانات الإدارية و المالية. ومن أهم المشاكل التنظيمية في هذا المجال خطورة نقل
العناصر العاملة في مجال الإحصاء الزراعي دون استشارة الجهات المسؤولة عن هذه
الأجهزة .

5-7-2 **مشاكل أخرى متنوعة :**

هنالك بعض المشاكل الأخرى والتى يمكن إستعراضها في الآتي :

– **نشر الوعي الإحصائي :**

بالرغم من الوجود المكثف للمنظمات الشعبية و النقابات المهنية في الوطن العربي ،
إلا أنها بعيدة عن المشاركة في الأعمال الإحصائية بشكل عام و الإحصاءات الزراعية
بشكل خاص، علماً بأن بعضها يمتلك الرقم الإحصائي الحقيقي لبعض الأنشطة
الإحصائية الهامة.

ومن هنا تبرز أهمية دور هذه المنظمات و النقابات في العمل على التوعية
الإحصائية، من أجل الحصول على بيانات دقيقة من خلال المشاركة الفعلية لها عند
إجراء أي عمل إحصائي .

– **نشر التعليم الإحصائي :**

إتضح جلياً أن كافة الدول العربية مهتمة بتطوير مؤسسات و أجهزة الإحصاءات
بشكل عام و الإحصاءات الزراعية بشكل خاص، إلا أن هذا الاهتمام لم يشمل تطوير
تعليم الإحصاء الزراعي من كافة جوانبه بدءاً من المتوسطات الحسابية ، والعينات ، وتصميم و تحليل
الزمنية ، والارتباط ، والانحدار مروراً بالأرقام القياسية ، والسلاسل
التجارب الزراعية ، و من ثم وضع أسس و قواعد الإحصاءات الزراعية .

عليه فإنه من الضروري بمكان أن تشمل كل مرحلة من مراحل التعليم ضمن
منهجها مفهوم أو أهمية هذه البيانات الإحصائية .

الباب الثالث
النماذج والتجارب المستفادة والمجالات والمتطلبات المقترحة لتطوير البنية الإحصائية في المنطقة العربية

الباب الثالث
النماذج والتجارب المستفادة والمجالات والمتطلبات المقترحة لتطوير البنية الإحصائية في المنطقة العربية

3-1 تمهيد :

تم في البابين السابقين استعراض الوضع الراهن لأداء الأجهزة الإحصائية العربية، والمؤسسات والأجهزة العاملة في هذا المجال . وسيتم في هذا الباب عرض لبعض النماذج والتجارب المستفادة من خبرة بعض الدول ومتطلبات التطوير للبنية الإحصائية الزراعية . وقد تم اختيار تجارب كل من كندا وأستراليا كتجارب مستفادة على المستوى غير العربي وتجارب جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية وجمهورية الجزائر الشعبية على المستوى العربي .

3-2 بعض النماذج والتجارب المستفادة لتطوير البنية الإحصائية الزراعية :

3-2-1 نماذج وتجارب من بعض الدول غير العربية :

بغرض الاستفادة من التجارب الدولية في مجال تدعيم وتطوير البنية الإحصائية الزراعية، تم اختيار تجربة [1] كندا وأوستراليا باعتبارهما من التجارب القديمة والعريقة في مجال التنظيم الإحصائي وتطوير البنية الإحصائية الزراعية .

3-2-1-1 تجربة كندا :

تقوم الأجهزة الإحصائية في كندا على أساس مركزي وتعود تجربة كندا في مجال الإحصاء إلى عام 1912، حيث قامت لجنة إدارية بدراسة نظام الإحصاءات الكندي . وطبقاً لمقترحات هذه الدراسة أنيطت مهام الإحصاء بمكتب الإحصاء الكندي ، والذي تمثلت مهامه في تحسين وتطوير نظام متكامل للإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية

---

(1) تم عرض هذه التجربة من الجزء الأول والثاني من الدراسة الخاصة بتجارب الدول في مجال الإحصاءات الزراعية والصادرة عن منظمة الزراعة والأغذية عام 1975 .

الكندية بين المحافظات والمراكز بالإضافة إلى جمع البيانات ، وتحليلها وإعداد النشرات الإحصائية الرسمية المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية ، والاجتماعية ، والمالية ، والصناعية ، والتجارية والأنشطة الخاصة بالأفراد .

وتقوم مكاتب الإحصاء في المحافظات بتوفير البيانات الإحصائية اللازمة للاستخدام المحلي حسب متطلبات مكتب الإحصاء المركزي . ويقوم مكتب الإحصاء الكندي بالتنسيق مع المكاتب الإحصائية في المحافظات لمعالجة الازدواجية والتناقض في البيانات الصادرة .

يتألف مكتب الإحصاء الكندي من عدد من الأقسام التى تغطي فروع وأنشطة الاقتصاد الكندي ، ومن بينها قسم البيانات الخاص بالإحصاءات الزراعية، وهو يختص بجمع ، و تبويب ونشر البيانات الإحصائية الزراعية . كما يقوم قسم التعداد التابع للمكتب بإعداد البيانات الإحصائية المتممة للإحصاءات الزراعية ، حيث يتم جمع البيانات الإحصائية الزراعية ، سواء في قسم الإحصاءات الزراعية أو قسم التعداد الزراعي على مستوى المزرعة .

ويتم إتباع أسلوب المسوحات ، وذلك بإرسال الاستمارات بالبريد على نطاق واسع، بالإضافة إلي المقابلات الشخصية التى تستخدم أيضاً في جمع الإحصاءات الزراعية . ويتم تنفيذ التعداد الزراعي في كندا كل خمس سنوات ، بحيث يتم جمع الإحصاءات الزراعية على مستوى المزرعة دورياً كل عام باستثناء المسوحات الخاصة بالقوى العاملة الزراعية والتي يتم إجراؤها شهرياً .

يجري قسم الإحصاءات الزراعية أكثر من خمسة وخمسين مسحاً زراعياً في فترات متعددة خلال العام ، وذلك بطريقة الإستمارة المرسلة بريدياً . وتكون نتائج التعداد والمسوحات موزعة على مستوى المحافظات ، ومن ثم على مستوى الدولة . ويقوم قسم الإحصاءات الزراعية أيضاً بالتقديرات الموسمية لإنتاج ، وتسويق وتوزيع المحاصيل، بالإضافة إلى إجراء إحصاءات المواشي، والمنتجات الحيوانية، والأسعار، والتكلفة ، والعائد المزرعي ، بالإضافة إلى الأجور وغيرها من الإحصاءات الخاصة بالنشاط الزراعي في كندا .

ومن أهم المزايا التي يمكن الاستفادة منها في التجربة الكندية هي مركزية أنشطة

وفعاليات البنية الإحصائية الزراعية وتوحيد مقاييسها . وهيكليتها المناسبة، التي تبدأ من أصغر وحدة منتجة للرقم الإحصائي وهي المزرعة، وتنتهي بإمكانية السيطرة على إزدواجية وتناقض البيانات الإحصائية .

3-2-1-2 تجربة استراليا :

تقوم الأجهزة الإحصائية في أستراليا على أساس مركزي أيضاً ، حيث يتولى مكتب التعداد والإحصاء مهمة جمع ، وتبويب ونشر البيانات الإحصائية الرسمية، هذا بالإضافة إلى تنسيق الأنشطة والخدمات الإحصائية المتعددة وصياغة السياسات الإحصائية على مستوى الدولة .

ويتبع لمكتب التعداد والإحصاء المركزي مكاتب ولائية وهي بدورها مسؤولة عن جمع، وتبويب ونشر البيانات الإحصائية على مستوى الولاية، بالتنسيق مع مكتب التعداد والإحصاء المركزي . هذا وتعقد مؤتمرات سنوية للنظر في متطلبات البيانات من الجهات المستخدمة لها. ومن بين الصعوبات التي تواجه المكاتب الإحصائية في الولايات صعوبات تتعلق بإعداد البيانات الإحصائية وطرق معالجتها.

هذا ويقوم مكتب التعداد والإحصاء بجمع البيانات الإحصائية الزراعية بالتنسيق مع المكاتب الإحصائية في الولايات . ويعتبر هذا المكتب المصدر الأساسي للإحصاءات الزراعية . وتقوم بعض الهيئات الأخرى بجمع بعض البيانات الإحصائية الزراعية لتلبية متطلبات هذه الهيئات مثل مكتب الكومونولث للاقتصاد الزراعي ومصرف الإحتياط الزراعي وهيئات التسويق. و يعتبر التعداد الزراعي المصدر الأساسي للإحصاءات الزراعية ويتم تنفيذه في نهاية مارس من كل عام على مستوى أستراليا .

يتم إجراء التعداد الزراعي سنوياً وذلك منذ مائة عام. وقد مكنت هذه التجربة الطويلة من توحيد المقاييس والإجراءات الخاصة بشمولية ونطاق التعداد الزراعي، بطريقة أصبح من الممكن معها توفير جداول قابلة للمقارنة ، وتتمتع بدرجة عالية من التنسيق والدقة والشمولية على مستوى الولايات وعلى المستوى العام للدولة ، وذلك بالرغم من التباين في أنشطة المزارع وتنفذ العديد من المسوحات الزراعية بطريقة العينة سنوياً، وذلك لاستكمال بيانات التعداد الزراعي مثل مسوحات الإنفاق الزراعي ومسوحات المساحة والإنتاج للمحاصيل الرئيسية والتى يأتي في مقدمتها محصول القمح .

ومن أهم المزايا الإيجابية التي يتصف بها النظام الإحصائي والبنية الإحصائية للإحصاءات الزراعية في أستراليا، أن هذا النظام يقوم على أساس مركزي ، وهذا يُمكِّن من توحيد السياسات الإحصائية والتنسيق بشكل فعال بين جميع الأجهزة الإحصائية بما يساعد على شمولية ودقة البيانات .

ومن جهة أخرى فإن تنفيذ التعداد الزراعي سنوياً يوفر قاعدة واسعة من البيانات الزراعية ، ويمكن من متابعة التغيرات التي تطرأ على النشاط الزراعي سنوياً، بالإضافة إلى ما توفره من أطر حديثة تمكن من تنفيذ سلسلة من المسوحات الزراعية بطريقة العينة وبكفاءة عالية في جودة البيانات كلما دعت الحاجة لذلك .

إلا أن هذا النهج قد لا يتناسب مع الإمكانيات المتوفرة في العديد من الدول ، خاصة من حيث التكلفة العالية للتعداد الزراعي .

3-2-2 بعض النماذج والتجارب المستفادة من بعض الاقطار العربية :

تم إختيار نماذج وتجارب كل من الجمهورية العربية السورية ، جمهورية مصر العربية وجمهورية الجزائر الشعبية والخاصة بتطوير البنية الإحصائية الزراعية باعتبارهم من التجارب التى إستمرت لسنوات طويلة .

3-2-2-1 تجربة الجمهورية العربية السورية :

تقوم البنية الإحصائية في الجمهورية العربية السورية على أساس مركزي منذ عام 1968 ، حيث أنشىء المكتب المركزي للإحصاء ، والذي يرتبط مباشرة برئاسة مجلس الوزراء. وتشمل مهام هذا المكتب قيادة وتوجيه جميع أنواع الخدمات الإحصائية على مستوى الدولة ، حيث يتولى المكتب جمع، وتبويب ونشر كافة أنواع البيانات الإحصائية .كما أنه يعتبر الجهة المسؤولة عن إعداد جميع المصنفات والأدلة الإحصائية وتوزيعها على جميع وزارات وإدارات الدولة . ويتولى المكتب كذلك مسئولية كل ما يتعلق بالتعدادات ومنها التعداد الزراعي، بالإضافة إلى تنفيذ جميع المسوحات الإحصائية بالتنسيق مع الوزارات والإدارات المعنية . ولا تعتبر البيانات الإحصائية ذات إصدار رسمي ، إلا إذا تم التصديق على نشرها وتداولها من قبل المكتب المركزي للإحصاء . وقد تشمل هذه البيانات منشورات المكتب ومنشورات جهات أخرى في الدولة.هذا ويحظر المكتب المركزي للإحصاء ، قيام أي جهة أو شخص اعتباري بجمع المعلومات

الإحصائية دون الموافقة المسبقة من المكتب . ووفقاً لهذا المرسوم يقترح أن يتم إنشاء جهاز إحصائي مستقل في كل وزارة أو إدارة بحيث يكون مستقلاً إدارياً ومالياً ومرتبط فنياً بالمكتب المركزي للإحصاء . يتألف المكتب من عدد من المديريات القطاعية تغطي جميع الأنشطة الرئيسية للاقتصاد الوطني (الزراعة، الصناعة، البناء والتشييد ...إلخ) بالإضافة إلى مديرية الحاسب الإلكتروني وبنك المعلومات ومديرية التعاون العلمي والفني . وللمكتب أيضاً مديرية للإحصاء في كل محافظة تتبع إدارياً وفنياً للمكتب.

ينظم المكتب فعالياته وأنشطته الإحصائية من خلال خطة سنوية يتم إعدادها بالتنسيق مع الأجهزة الإحصائية في وزارات وإدارات الدولة من خلال الاجتماعات القطاعية التي ينظمها المكتب سنوياً مع الأجهزة الإحصائية القطاعية . ويتم عرض الخطة السنوية على اللجنة الوطنية للإحصاء التابعة للمكتب المركزي للإحصاء ومن ثم إلى رئاسة مجلس الوزراء لإعتمادها وإقرارها.

ويتم إعداد خطط الأجهزة الإحصائية في الوزارات المختلفة في إطار خطة المكتب المركزي للإحصاء، والتى تعتبر جزءاً لا يتجزأ من خطة المكتب العامة، وتكون الأجهزة الإحصائية مسؤولة عن تنفيذ خططها أمام المكتب .

وفيما يتعلق بالبنية الخاصة بالبيانات الإحصائية الزراعية ، فإن مديرية الإحصاءات الزراعية في المكتب المركزي ، تتولى مسؤولية جميع المسوحات الزراعية والإشراف على تنفيذها بالتنسيق مع الجهاز الإحصائي في وزارة الزراعة والأجهزة الإحصائية الأخرى المناط بها عملية جمع البيانات الإحصائية . كما إن المديرية تتولى عمليات التعداد الزراعي الذي ينفذ في سوريا كل عشر سنوات .

هذا ويقوم الجهاز الإحصائي في وزارة الزراعة بجمع ، وتبويب ونشر البيانات الإحصائية الزراعية الجارية ، تحت إشراف مديرية الإحصاءات الزراعية بالمكتب المركزي للإحصاء وموافقته على نشرها .

ويتبين مما سبق أن البنية الإحصائية في سورية تقوم على أساس مركزي، ويتم التنسيق بين المديريات القطاعية المركزية في المكتب المركزي للإحصاء والأجهزة الإحصائية في وزارات وإدارات الدولة في كافة مايتعلق بتبويب ونشر البيانات الإحصائية لجميع فروع وأنشطة الاقتصاد الوطني . ومن المزايا التي تتمتع بها هذه البنية ، القدرة

على توحيد المصنفات والبيانات الإحصائية، وتكاملها وتبويبها ونشرها على المستوى الوطني والسيطرة على ازدواجيتها وتناقضها .

وفيما يتعلق بأساليب جمع البيانات الإحصائية الزراعية وشمولها ، فإن سجل القرية الإحصائي الذي اعتمد منذ عام 1967 ، يعتبر المصدر الأساسي للإحصاءات الزراعية . ويشمل جميع البيانات الإحصائية المتعلقة بالنشاط الزراعي . حيث يتم جمع البيانات الخاصة بسجل القرية سنوياً، بأسلوب المقابلة الشخصية مع رؤساء الجمعيات الفلاحية في القرى، واللجان الإحصائية في الوحدات الإرشادية، وذلك تحت إشراف الجهاز الإحصائي في مديريات وزارة الزراعة ومديريات المكتب المركزي للإحصاء في المحافظات . ومن ثم يتم تبويب البيانات مركزياً في الجهاز الإحصائي في وزارة الزراعة ويتم نشرها في المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية بعد موافقة المكتب المركزي للإحصاء .

و تجري الآن عملية تطوير هذا السجل ليبدأ من البيانات الإحصائية عن الحائزين الزراعيين . يقوم المكتب المركزي للإحصاء سنوياً بتنفيذ عدد من المسوحات بطريقة العينة لتقدير مساحة وإنتاج المحاصيل الزراعية الرئيسية (القمح، الشعير، القطن، والحمص والعدس) ، وذلك بالتنسيق مع الجهاز الإحصائي في وزارة الزراعة والجهات المعنية الأخرى .كما يشرف ويشارك في إجراء بعض المسوحات الإحصائية كلما يتطلب الأمر ذلك.

وينفذ في سورية تعداداً زراعياً كل عشر سنوات وذلك منذ عام 1970 . وينفذ التعداد الزراعي متزامناً مع تعداد المساكن والسكان . ومعتمداً على الدراسة الإقليمية لمنظمة الزراعة والأغذية التى نفذت عام 1993 حول مضمون التعداد الزراعي وعلاقته بتعداد السكان ، حيث تم اعتماد نتائج تلك الدراسة في التعداد الزراعي الذي نفذ عام 199 كما تم الربط بين استبيان التعداد الزراعي واستبيان تعداد السكان والمساكن ين نفذا بشكل متزامن . وقد مكن هذا النهج من ربط جميع البيانات الإحصائية انية والاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالحائزين الزراعيين، وقد شكل هذا إلى البيانات الإحصائية الزراعية الأخرى قاعدة بيانات شاملة للنشاط الزراعي في

وفيما يتعلق بالتقنيات الفنية المستخدمة والكوادر البشرية المتوفرة ، فإن مديرية الحاسب الإلكتروني في المكتب المركزي للإحصاء تستخدم أحدث التقنيات والتجهيزات الفنية في معالجة وتبويب البيانات وإعدادها للنشر . وتمتد تجربة المكتب في مجال استخدام الحاسبات الإلكترونية إلى عام 1970، حيث تم إستخدامها في تبويب نتائج تعداد السكان والمساكن والتعداد الزراعي منذ ذلك التاريخ وحتى اليوم. ويشارك المكتب في اللجان الفنية الخاصة بمنح التصديق للجهات الرسمية لامتلاك الحاسبات الإلكترونية.

ويتوفر في مديرية الحاسب الآلي عدد من الكوادر البشرية المدربة تدريباً عالياً، حيث تساهم بدورها في تدريب العاملين في المكتب والعاملين في الأجهزة الإحصائية في وزارات وإدارات الدولة من خلال مركز التدريب الإحصائي في كل من دمشق وحلب التابعين للمكتب المركزي للإحصاء.

كما يتبع المكتب المركزي للإحصاء معهدين متوسطين إحصائيين في كل من دمشق و اللاذقية وهما معهدان تعليميان متخصصان في ثلاثة مجالات هي الإحصاء ، والإحصاءات السكانية، والحاسبات، حيث تستمر فترة الدراسة في كل منهما لمدة سنتين وهما يزودان الأجهزة الإحصائية في وزارات وإدارات الدولة بخريجي هذين المعهدين .

وفي ضوء هذا النهج تمكنت الأجهزة الإحصائية الزراعية في سوريا من توفير قاعدة واسعة من البيانات الإحصائية الزراعية تمتد لأكثر من ثلاثين عاماً ، وقد ساهمت فيها مركزية الخدمات الإحصائية في المكتب المركزي للإحصاء بدور فعال في تعزيز الدور المؤسسي للأجهزة الإحصائية في وزارات وإدارات الدولة وتأمين الكوادر المؤهلة للقيام بمهام العمل الإحصائي على مستوى الدولة .

2-2-2-3 تجربة جمهورية مصر العربية :

تقوم البنية الإحصائية الزراعية في جمهورية مصر العربية على أساس مركزي، حيث تضطلع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي من خلال قطاع الشؤون الاقتصادية بالإشراف على الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي . وتتولى الإدارة المركزية للإقتصاد الزراعي مسؤولية جمع ، وتبويب ونشر البيانات الإحصائية الزراعية الخاصة بالنشاط الزراعي بشقيه النباتي والحيواني . وتقوم هذه الإدارة أيضاً بإجراء التعدادات الزراعية، وجمع البيانات الإحصائية بطريقة العينات هذا إلي جانب متابعة مشروعات الأمن الغذائي

في مجال الثروة النباتية والحيوانية والداجنة والسمكية والتصنيع الزراعي، بالإضافة إلى توفير بيانات الدخل الزراعي القومي وتقديرات الميزان الغذائي . كما تقوم هذه الإدارة أيضاً بتوفير أسعار المنتجات الزراعية وعدد العاملين المشتغلين بالنشاط الزراعي . وتتكون الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي من ثلاث إدارات هي : الإدارة العامة للتعداد الزراعي ، الإدارة العامة للإحصاءات الزراعية الجارية، والإدارة العامة للأمـن الغذائي.

وتقوم هذه الإدارات الثلاث بكافة أنواع الأنشطة المتعلقة بجمع ، وتبويب ونشر الإحصاءات الزراعية على مستوى المحافظات والجمهورية. وعلى الرغم من وجود جهاز مركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، فإن دور هذا الجهاز في مجال الإحصاءات الزراعية ينحصر في تلقي البيانات والإحصاءات الزراعية من الإدارة المركزية للإقتصاد الزراعي لنشرها دورياً والقيام من خلال اللجان الفنية بالإعداد للتعداد الزراعي .

وفي ضوء ماسبق يمكن القول أن أهمية وجود جهاز مركزي للإحصاء تنبع من دور هذا الجهاز في التحكم بوحدة البيانات وإزالة التناقض والإزدواجية في الإحصاءات الزراعية. ويلاحظ ذلك في العديد من تجارب الدول التي لا تعتمد المركزية في جمع وتبويب ونشر البيانات الإحصائية. كما أن وزارة الزراعة تعتبر المستخدم الأول للبيانات الإحصائية الزراعية ولهذا يمكن فهم مبررات تركيز عمل الجهاز الإحصائي الزراعي فيها.

من جانب آخر ، فإن تمركز الأجهزة الإحصائية الزراعية في وزارة الزراعة، قد يعيق التنسيق والتكامل بين البيانات الإحصائية لقطاعات الاقتصاد الوطني والبيانات الإحصائية الزراعية، خاصة فيما يتعلق بالتصنيف ، والمصطلحات والتعاريف التي يجب أن تكون موحدة لجميع أنشطة وفروع النشاط الاقتصادي . وتعتبر هذه المسألة من المسائل الهامة في الوقت الراهن ، حيث يتعاظم الطلب على توفير البيانات المفصلة وتجنب تداخل المصنفات ، حتى لا يؤدي ذلك إلى تضارب في البيانات الإحصائية بالشكل الذى يقلل من فاعلية استخداماتها .

كما أن اتباع هذه النهج في تأسيس البنية الإحصائية لكل قطاع من قطاعات الاقتصاد الوطني يتطلب مجهودات بشرية وفنية ومالية كبيرة قد تفوق الإمكانيات المتاحة للعديد من الدول ومن بينها الدول العربية .

ومن جهة أخرى ، فإن تمركز الجهاز الإحصائي في الوزارة المعنية بفرع من فروع

الاقتصاد الوطني ، قد يؤدي إلى عدم فاعلية المراقبة والتقييم المستمر للخطط التنموية لهذا القطاع.

وهذا ماتلاحظ في العديد من تجارب الدول خاصة التي تعتمد التخطيط المركزي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . ويمثل البديل لهذا النهج وجود جهاز مركزي للإحصاء على مستوى الدولة يناط به جميع عمليات إعداد المصنفات ، وجمع الإحصاءات ، وتبويبها ونشرها بالتنسيق مع الوزارات المعنية، كماهو في العديد من البلدان .

وفيما يتعلق بأساليب جمع المعلومات الإحصائية الزراعية ، وتبويبها ونشرها، فإن تجربة جمهورية مصر العربية تعتبر من التجارب الرائدة في هذا المجال . حيث يتم جمع المعلومات الإحصائية بالأسلوبين المعروفين أصلاً ، أسلوب الحصر الشامل وأسلوب العينات ، كما إن التعداد الزراعي يتم كل عشر سنوات . وتغطي البيانات التي يتم جمعها وفق هذه الأساليب مجموعة واسعة ومتنوعة من البيانات الإحصائية الزراعية التي تغطي جميع أنشطة القطاع الزراعي . كما أن القدرات البشرية والكوادر الفنية العاملة في الإدارة المركزية للقطاع الزراعي بجانب التقنيات المتطورة المستخدمة في معالجة البيانات ، تتيح إمكانية جمع وتبويب البيانات الإحصائية الزراعية في وقت قصير نسبياً، كما يتم توفيرها لمستخدمي البيانات في الوقت المناسب . وتجدر الإشارة إلى أن جمهورية مصر العربية تنفذ حالياً برنامجاً طموحاً لتطوير و تحسين الإحصاءات الزراعية ضمن الخطة الخمسية (1997 - 2002) .

3-2-2-3 تجربة جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية :

تمثل تجربة الجزائر نموذجاً لدول المشرق العربي ، حيث يجمع الرقم الإحصائي الزراعي بواسطة وزارة الفلاحة والصيد البحري من خلال إدارة الإحصاء الزراعي من مستوى البلديات إلى مستوى الدوائر ومن ثم على مستوى الولايات وأخيراً على المستوى الوطني .

تمَّ منذ الإستقلال في عام 1963، وضع أسس تكوين الجهاز الإحصائي الزراعي وتم تكوين خلايا إحصائية على مستوى الولايات عام 1966 بهدف جمع البيانات الإحصائية الزراعية تحت إشراف وزارة الفلاحة والصيد البحري .

وفى الفترة مابين عام 1970 إلي 1980 ، تم هيكلة الجهاز الإحصائي الزراعي ، فتكونت إدارة الإحصاء الزراعي التابعة لمديرية الدراسات والتخطيط في وزارة الفلاحة والصيد البحري .

وفي عام 1982 ، صدر القانون رقم 489 المتضمن إنشاء الديوان الوطني للإحصاءات ، وذلك لخدمة أجهزة الدولة كافة بأعلى مستوياتها ، خاصة في مرحلة التخطيط المركزي .

في عام 1992 صدر المرسوم رقم 493 ، وتضمن هيكلة وزارة الفلاحة ومديرياتها وحدد هيكلة مديرية الإحصاءات الزراعية وفي منتصف نفس العام ، وجه وزير الفلاحة بأن تلحق نيابة الإعلام الآلي ومكاتبها بمديرية الإحصاءات الزراعية . وتتكون أجهزة إنتاج منظومة الإعلام الآلي وتنسيقها من مجلس وطني للإحصاء ، مؤسسة مركزية للإحصاء ، مصالح إحصائية للإدارات والجماعات الاقليمية وأجهزة عمومية وخاصة متخصصة .

وفي عام 1995 ، تم إعادة هيكلة الجهاز الإحصائي الزراعي وإنشاء مصالح إحصائية على مستوى الولايات مهمتها جمع الإحصاءات الزراعية وإعداد الموازنات الإقتصادية للقطاع الزراعي .

أ- علاقة الأجهزة الإحصائية الزراعية ببعضها وبالوحدات الأخرى :

إن جمع المعلومات الإحصائية وإنسيابها ومن ثم تبادلها داخل القطاع الواحد بين القطاعات المختلفة ، تتحكم فيه نوعية العلاقة التى تربط هذه الوحدات مع بعضها ، فإذا كانت العلاقة إدارية وتحكمها تشريعات قانونية ، فهذا يعنى إلتزام الوحدات بتزويد بعضها البعض بما تنتجه من البيانات الإحصائية للوحدات العليا أو للوحدات على نفس المستوى الأفقي . أما إذا كانت العلاقات قائمة على الإشراف الفني أو التعاون الإختياري بين هذه الوحدات ، فعندها يحدث تباطوء نسبي في تبادل المعلومات مما يؤثر على قيمة ونوعية وأهمية هذه البيانات .

ب - علاقة مديرية الإحصاءات الزراعية بالوحدات الأخرى داخل وزارة الفلاحة :

مديرية الإحصاءات الزراعية هي الجهة الوحيدة التى تقوم بجمع البيانات وتبويبها

ونشرها على مستوى الدولة وهي تتلقى البيانات الإحصائية من داخل وزارة الفلاحة خلال المصالح الإحصائية بالولايات ، المديريات المركزية والدواوين التابعة لوزارة الفلاحة .

ج - علاقة مديرية الإحصاءات الزراعية مع الوزارات الأخرى :

تقوم مديرية الإحصاءات الزراعية بإستلام المعلومات الخاصة بالإستيراد والتصدير للمنتجات الزراعية وتعد نشرة خاصة بهذا المجال . كما تقوم بإستلام البيانات الخاصة بالأمطار من وزارة النقل عن طريق مديرية الإنتاج الزراعي . وكذلك القيام بأعمال خاصة تشمل تجميع البيانات عن أسعار المنتجات الزراعية بالسوق وتعد نشرة خاصة بذلك .

د - حركة إنسياب المعلومات الإحصائية الزراعية :

تنساب المعلومة الإحصائية الزراعية من داخل وزارة الفلاحة من المديريات المركزية من الدواوين والمعاهد المتخصصة ، ومصالح الإحصاءات الزراعية على مستوى البلدية ، الدائرة ، الولاية . وأيضاً من الإدارات الأخرى كمديرية الجمارك العامة و وزارة النقل (الأمطار) ، والبيانات الإحصائية الخاصة بأسعار السوق للسلع الزراعية والغذائية .

بعد ذلك تأخذ المعلومات الإحصائية الزراعية التى تجمعها مديرية الإحصاءات الزراعية طريقها إلى الديوان الوطني للإحصاءات والذى ينشر هذه البيانات في المجموعة الإحصائية السنوية التى يصدرها كل عام .

هـ - مستوى جمع وتوزيع الإحصاءات الزراعية في الجزائر :

يمكن تلخيص مستويات جمع وتوزيع الإحصاءات الزراعية في الجزائر في مايلي :

- **المستوى القومي :**

تقوم مديرية الإحصاءات الزراعية والهيئات الإقتصادية بجمع الإحصاءات من مديريات الوزارات الأخرى ومن ثم تأخذ طريقها إلى الديوان الوطني للإحصاء الذى يقوم بتبويبها ونشرها .

- **المستوى الولائي :**

تجمع الإحصاءات الزراعية بواسطة مديرية المصالح الفلاحية بالولايات .

كذلك يتم التأكيد بأخذ عينات من صحة الرقم الإحصائي على مستوى البلدية .

- **مستوى الدائرة :**

تجمع الإحصاءات الزراعية بواسطة مصلحة الزراعة على مستوى الدائرة .

- **مستوى البلدية :**

تجمع الإحصاءات الزراعية من القاعدة على مستوى البلدية بواسطة لجنة مختصة .

وتجدر الإشارة إلى أن بنية الجهاز الإحصائي إتسمت بعدم الإستقرار وبالعودة لتاريخ إحداث الجهاز الإحصائي الزراعي ، يتضح عدم ثبات هيكليته فحيناً كان يشكل نيابة مديرية تتبع مديرية أخرى بوزارة الفلاحة وحيناً آخر تأخذ هيكلته مديرية مستقلة ولها أربع نيابات مديرية هي :

- نيابة مديرية إحصاءات وسائل الإنتاج .
- نيابة مديرية إحصاءآت الإنتاج .
- نيابة مديرية الحسابات الإقتصادية .
- نيابة مديرية الإعلام الآلي .

وبعد ذلك تعود لتصبح مديرية تتبع لمديرية التخطيط بعد إعادة هيكلتها في عام 1992 كمديرية مستقلة وتتبع لها نيابتان هي نيابة مديرية الإحصاءات الزراعية ونيابة مديرية التحقيقات الإقتصادية والإجتماعية ، ومن ثم تلحق بها بعض مكاتب نيابة مديرية الإعلام الآلي في منتصف عام 1995 . كذلك كانت البيانات الإحصائية الزراعية سابقاً ترد عن طريق البلدية ، حيث كانت توفر من قبل لجنة خاصة على مستوى البلدية البيانات والأرقام الإحصائية وبتوقيع رئيس المجلس الشعبي البلدي ، أما الآن فإن البيانات ترد من البلدية دون أن تعرض على اللجنة الخاصة بذلك ، وذلك لأن أنظمة البلدية تغيرت ولم يشمل التغيير بنية المكتب الفلاحي بل وربما لم يبق له وجود مع مستوى البلدية. علماً أن اللجنة تتكون من رئيس المجلس الشعبي البلدي ، الأمين العام للبلدية ،

ممثلي قطاع التسيير الذاتي ، ممثلي قطاع الثورة الزراعية ، ممثلي القطاع الخاص وممثلي الإتحاد الوطني للفلاحين . والجدير بالذكر ، إن البلدية تمثل أهم مصدر لجمع البيانات الإحصائية الزراعية وبعدها تجمع هذه المعلومات وتصدر إلي الجهات العليا الدائرة ، الولاية ، والمستوى القومي .

3-3 مجالات ومتطلبات تطوير البنية الإحصائية الزراعية في المنطقة العربية :

على ضوء ماتقدم حول الوضع الحالي للمؤسسات الإحصائية الزراعية العربية وأداء أجهزتها الإحصائية وتحديد المشاكل والمعوقات التى تحد من أدائها الأمثل والمتمثلة في عدم إزدواجية البيانات وشموليتها ودقتها وإنسيابها لمتخذي القرار ، في الوقت المناسب.

3-3-1 جوانب التطوير الجارية والمطلوبة للأجهزة الإحصائية الزراعية في الاقطار العربية :

يمكن حصر جوانب التطوير الجارية والمطلوبة للأجهزة الإحصائية الزراعية للأقطار العربية فيما يلي :

3-3-1-1 المملكة الأردنية الهاشمية :

لاتوجد برامج أو مشروعات مخططة لتطوير البنية الإحصائية الزراعية في المملكة الأردنية ، غير أنه يوجد إتجاهاً واضحاً لإمتلاك التقنيات العالمية الحديثة وإستخدام الصور الجوية الفضائية في الأعمال الإحصائية الزراعية . أيضاً هنالك إحتياج إلى تفعيل العمل الإحصائي المشترك بين الدول العربية مع دعوة المنظمة العربية للتنمية الزراعية لتأهيل وتدريب العناصر البشرية في الإحصاءات الزراعية

3-3-1-2 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية :

أصدرت عدة قرارات لتعزيز مديرية الإحصاءات الفلاحية والتحقيقات الإقتصادية التابعة لوزارة الفلاحة والصيد البحري ، والهدف من ذلك جعل هذا الجهاز يواكب التطور ومجريات التحديث .

وفي هذا الإطار تم تنفيذ دراستين تختص الأولى بإنجاز مخطط توجيهي للمعلومات، بينما تختص الدراسة الثانية بإنجاز دراسة الشبكة ونظم المعلومات ، حيث يتم من خلاله ربط المديريات المركزية ببعضها البعض وبالولايات بهدف إنسياب المعلومات في الوقت والمكان المناسبين بالدقة المطلوبة ، ويتوقف نجاح نتائج الدراستين علي توفير التمويل وتوفير الأجهزة الحديثة بكل الولايات والدوائر والبلديات وتوفير وتدريب العناصر البشرية وأخيراً إرساء قاعدة تشريعية قانونية منظمة لكيفية إستعمال ونشر البيانات الإحصائية .

3-1-3-3 المملكة العربية السعودية :

لكي يتم مواكبة كافة المستجدات والتطورات في العمل الإحصائي الزراعي ، فهنالك العديد من الإحتياجات يلزم توفرها لزيادة كفاءة جهاز الإحصاء الزراعي وهي كما يلي :

- إيجاد شبكة للحاسب الآلي تربط إدارة الدراسات الإقتصادية والإحصاء بمديريات وفروع الزراعة والمياه في مختلف المناطق الإدارية .
- تحسين الإحصاءات الزراعية الجارية وتعميق شموليتها .
- تنفيذ مجموعة من المسوحات الإحصائية بالمعاينة ، وفق أسلوب متطور من حيث التصميم والتنفيذ .
- التوسع في مجالات التحليل الوصفي والرقمي على نتائج التعداد والمسوحات الإحصائية بالعينة .
- إصدار العديد من النشرات الإحصائية المتخصصة على مستوى المناطق الإدارية والمديريات الزراعية بالمناطق والمحافظات .

3-1-3-4 جمهورية السودان :

يظل الهدف المنشود لبرامج تطوير الإحصاءات الزراعية في جمهورية السودان هو إستخدام الطرق الموضوعية والإستفادة من التقانة الحديثة والمتطورة بالتدرج لقلة الإمكانات البشرية والمالية المتاحة في الوقت الحاضر . وللوصول إلى هذه الغاية لابد من تحقيق المتطلبات الأساسية والتى تشمل :

- قيام التعداد الزراعي الشامل .
- تأهيل وتدريب الكوادر .
- توفير الإمكانات المالية من ميزانيات ووسائل حركة ومعدات إحصائية .
- إنشاء وحدات للإحصاء الزراعي بالولايات .
- توحيد طرق جمع المعلومات على كافة المستويات .
- إستخدام وسائل الإستشعار عن بُعد في الإحصاءات الزراعية في إطار بناء الإطار المساحي للعينة .
- الإستفادة من تجارب النماذج الحسابية في التنبؤ بالإنتاجية خلال الموسم في وقت مبكر .
- تأهيل العناصر البشرية على المستوى المركزي والولائي وعقد دورات تدريبية في المركز والولايات للكوادر الإحصائية بكافة مستوياتها .
- تعميم تجارب قطع المحصول لتقدير الإنتاجية للمحاصيل الرئيسية بالمؤسسات الزراعية .
- وفي القطاع التقليدي يقترح أن يتم إختيار عينة جزئية من العينة المختارة يتم بموجبها قياس فعلي للمساحة وتجارب قطع المحصول لتقدير إنتاجية الفدان وذلك بمقارنتها بإفادات المستجوبين في العينة الكبرى والخروج بمعامل تصحيح معين .
- إيجاد آلية للتنسيق بين المسوحات الدورية التى تجريها بعض المشاريع أو المنظمات داخل الولاية .

5-1-3-3 الجمهورية العربية السورية :

تزامن تطور النشاط الزراعي في سوريا خلال السنوات الأخيرة بتطوير العمل الإحصائي . وقد أقامت وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي العديد من ورش العمل والندوات واللقاءات الميدانية بين العناصر المركزية وأجهزة الإحصاء في المحافظات . حالياً تقوم وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بتنفيذ مشروعين لتطوير الإحصاء الزراعي وتحليل

السياسات الزراعية بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية والحكومة اليابانية ويهدفان إلى تطوير الوضع الحالي للإحصاءات الزراعية وتقديم برامج ودورات تدريبية للعاملين في الإحصاء بالإضافة إلى تقديم عدد من أجهزة الحاسوب ومستلزمات العملية الإحصائية .

كذلك تدرس وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي حالياً بالتعاون مع المكتب المركزي للإحصاء بتطوير سجل القرية لجمع البيانات والإحصاءات الزراعية لإستخدامه إعتباراً من عام 2000 .

كما قدمت مديرية الإحصاء والتخطيط مشروع قرار لتطوير مهام مديرية الإحصاء والتخطيط وأقسامها والأجهزة الفرعية على مستوى المحافظات والمناطق ، كما تدرس مديرية الإحصاء والتخطيط إمكانية إجراء تعداد زراعي كل عام وهيكل تنظيمي لتطوير الإحصاء الزراعي علي مستوى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي وأجهزتها الفرعية .

6-1-3-3 جمهورية العراق :

بهدف تطوير العمل الإحصائي في القطاع الزراعي بما يضمن الحصول على نتائج على درجة عالية من الدقة وفق منظور أحصائي سليم ، فقد أعدت عدد من البرامج ومشروعات التطوير كما يلي :

أ - برامج ومشروعات تطوير الأجهزة الإحصائية الزراعية القائمة :

يشمل مكونات توفير مستلزمات العمل المادية والفنية ، تشكيل لجنة للتنسيق الإحصائي بين الجهاز المركزي للإحصاء ووزارة الزراعة وتدريب وتأهيل العنصر البشري العامل في الأجهزة الإحصائية الزراعية .

ب - برامج ومشروعات التطوير المقترحة :

ويتضمن هذا البرنامج مشروع الإحصاء الزراعي بإستخدام تكنولوجيا الإستشعار عن بُعد وتوفير الإعتمادات المالية بتوفير مستلزمات العمل الميداني وتحسين النوعية والدقة والشمول للبيانات الإحصائية الزراعية ، كذلك هنالك برامج لمشروعات تتضمن الإهتمام بزيادة وتحسين الإمكانات البشرية وتأهيلها على المستوى فوق الجامعي .

3-1-3-7 دولة فلسطين :

تشمل برامج ومشروعات التطوير القائمة في دولة فلسطين مشروع لجمع البيانات الإحصائية بإستخدام أسلوب المشاركة بين وزارة الزراعة والقنصلية الفرنسية ، ويهدف المشروع إلى توفير معلومات سريعة عن القطاع الزراعي ، كذلك يتم إعارة خبراء من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لتطوير مجال الإحصاء الزراعي .

وبالنسبة لبرامج التطوير المقترحة ، تعمل وزارة الزراعة لتأمين التمويل اللازم لإجراء التعداد الزراعي الأول في دولة فلسطين وتحسين طرق جمع البيانات الحالية وتدريب الكوادر البشرية في المجالات الإحصائية .

3-1-3-8 دولة قطر :

أوضح التقرير القطري لدولة قطر مجالات وإمكانيات تطوير البنية الإحصائية الزراعية والتى تشمل الآتى :

- تطوير منهجية جمع البيانات في مختلف القطاعات الزراعية وإتخاذ السياسات والقرارات التنفيذية التى تحقق تنفيذ هذه المناهج وتوفر بيانات دقيقة .
- تطوير منهجية معالجة البيانات من قبل الإدارات الزراعية ووضع معايير لجودة البيانات ومدى دقتها .
- إجراء مسوحات إجتماعية وإقتصادية للقوى البشرية العاملة في الأنشطة الزراعية الإحصائية وزيادة عددها .
- تزويد الأجهزة الإحصائية بالمعدات اللازمة وتوحيد الأساليب الإحصائية المتبعة.
- التوسع في التدريب كماً ونوعاً .
- الإستفادة من الإمكانيات المتاحة من التقنيات الحديثة لإستخدامات الإستشعار عن بُعد وتبادل الآراء بين الخبراء والمختصين بإحصاءات البنية الزراعية على مستوى الدول العربية .

3-3-1-9 دولة الكويت :

إمكانات تطوير البنية الإحصائية لدولة الكويت تشمل إستبدال جميع أجهزة الحاسوب الموجودة في الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية كخطوة أولى تهدف إلي إقامة شبكة رئيسية لإدارة نظم المعلومات ، وفي المرحلة التالية يتم توفير شبكة تربط جميع إدارات الهيئة ، وقد تم الإستعانة بشركة إستشارية لعمل شبكة نظم المعلومات الرئيسية والفرعية ويتطلب هذا التطوير ميزانية خاصة في تلك المرحلة للتنفيذ وتدريب الكوادر المختلفة الموجودة .

3-3-1-10 الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمي :

وضعت خطة التحول الإقتصادي والإجتماعي للجماهيرية للفترة (1997-1999) ومن ضمنها الخطة الثلاثية للنهوض بالإحصاء الزراعي والتى خصصت لها ميزانية تقديرية تجاوزت 2.5 دينار لتعزيز الإحصاء الزراعي .

3-3-1-11 جمهورية مصر العربية :

تتكون مجالات وإمكانية تطوير البنية الإحصائية في جمهورية مصر العربية من البرامج والمشروعات التالية :

أ- برامج ومشروعات التطوير العامة :

تشمل مشروع تطوير الإحصاءات الزراعية على مستوى المحافظات والمراكز وتدعيم أجهزة الأمن الغذائي وتحديث أنظمة الحصر للثروة الحيوانية ، وهي ضمن مشروعات الخطة الخمسية الرابعة للفترة (97-2002) .

ب – برامج ومشروعات التطوير المخططة :

يشمل مشروع تطوير البنية الإحصائية الزراعية بالتوسع في إستخدام الطرق الموضوعية من خلال إتباع أساليب العينة الإحصائية لكل نشاط على حدة من أجل الحصول على درجة عالية من الدقة والواقعية للإحصاءات الزراعية ونشرها في الوقت المناسب .

جـ – مجالات التطوير المقترحة :

ويشمل إستخدام أسلوب المعاينة لإجراء التعداد الزراعي ، وتتمثل الإستفادة التى يمكن تحقيقها من هذا النوع من البحوث في تقدير الموارد الزراعية

المتاحة مما يساعد على إعادة تخصيص تلك الموارد بما يضمن الكفاءة الإنتاجية العالية .

3-3-1-12 المملكة المغربية :

يعمل المسؤولون على تطوير البنية الإحصائية الزراعية في المملكة المغربية علي إدخال طرق حديثة كالإستشعار عن بُعد الفضائي والنظم الإعلامية الجغرافية لتحسين مردودية الإحصاءات المتحصل عليها وتوفير مزيد من الوقت فى الحصول على المعلومات المطلوبة وإقامة قاعدة متطورة للمعلومات .

3-3-1-13 الجمهورية الإسلامية الموريتانية :

هنالك ثلاثة مقترحات لتحسين أداء الإحصاء الزراعي لموريتانيا وهي :

أ - تحسين تسيير المعطيات الإحصائية من خلال تحديد وتصور قاعدة للمعطيات الزراعية والرعوية وكيفية تسييرها .

ب - خلق تعاون مع العاملين فى القطاع الزراعي وتحسين مستوى التنسيق والتشاور .

جـ - زيادة البنية المؤسسية لمصلحة الإحصاءات والتوقعات من خلال إنشاء قسم للمنهجية وآخر لمعالجة وتحليل المعطيات الإحصائية فضلاً عن تدعيم الكوادر وتدعيم تقنيات تحليل البيانات الإحصائية وبرامجها ، كما أنه من المفيد أيضاً توفير وسائل النقل عابرة الصحراء وآلات التحديد المكاني (G.P.S) وتوفير اللوجستية المطلوبة للعمل الإحصائي وزيادة الميزانية التسييرية له .

3-3-1-14 الجمهورية اليمنية :

تتكون مجالات التطوير للجهات الإحصائية الزراعية في الجمهورية اليمنية من المكونات التالية :

1- إيجاد فروع للإحصاء الزراعي في كل مكتب زراعة في كل محافظة .

2- تزويد هذه الفروع بوسائل النقل وأجهزة الحاسوب الآلى والمعدات اللازمة .

3- توفير الكادر البشري المؤهل والمدرب للعمل في الإحصاء الزراعي .

4- إيجاد التنسيق والتعاون والتوثيق بين الإدارة العامة للإحصاء من جهة، ووزارة الزراعة والهيئات والمؤسسات والمشاريع الزراعية المنتشرة في الجمهورية من جهة أخرى لجمع المعلومات الخاصة بالإحصاءات الزراعية .

5- توفير الحوافز المادية للعاملين في الإحصاءات الزراعية .

6- توفير المنح الدراسية والدورات التدريبية داخلياً وخارجياً خاصة في مجال الأساليب الإحصائية والحاسب الآلي وذلك لرفع مستوى الكوادر في مجال الإحصاء الزراعي .

7- دعم الأجهزة الإحصائية مادياً، حيث أن الميزانية الحالية لاتفي بمتطلبات هذه الأجهزة ولابد من إيجاد مصادر تمويل خارجية للإرتقاء بالعمل الإحصائي .

ركزت متطلبات التطوير الحالية للبنيات الإحصائية الزراعية العربية على تعزيز البنيات المؤسسية للأجهزة الإحصائية الزراعية بالتوسع فيها على مستوى المحافظات أو الولايات أو الفروع وتطوير أساليب الإحصاء الزراعي بإدخال التقنيات الحديثة وإقامة مراكز التدريب والتوسع فيه كماً ونوعاً . كذلك إقامة شبكات رئيسية لإدارة نظم المعلومات وربط الفروع بالمركز .

2-3-3 مجالات ومتطلبات تطوير البنيات الإحصائية الزراعية في الوطن العربي :

من خلال الاستعراض السابق للأوضاع الراهنة لأداء الأجهزة الإحصائية الزراعية العربية ، وفي ضوء رصد متطلبات تطوير البنية الإحصائية الزراعية العربية بالإستناد إلى معطيات الوضع الراهن في الدول العربية و التجارب العالمية في هذا المجال ، سيتم تحديد المجالات والمتطلبات المقترحة لتطوير البنيات الإحصائية الزراعية العربية .

1-2-3-3 المجالات الفنية والتقنيات الحديثة :

تعاني أغلب الأجهزة الإحصائية الزراعية من قصور في العديد من الجوانب الفنية المتعلقة بجمع الإحصاءات الزراعية و شموليتها و دقتها. ففي مجال أساليب جمع المعلومات والإحصاءات الزراعية يتمثل هذا القصور في محدودية إستخدام الطرق الموضوعية في جمع البيانات الإحصائية الزراعية و الإعتماد على طريقة التقدير الشخصي في جمع البيانات الإحصائية الزراعية .

و على الرغم من إستخدام الطرق الموضوعية في جمع الإحصاءات الزراعية في بعض البلدان العربية ، إلا أنها محدودة ، وتشمل بعض المسوحات الخاصة بالجانب النباتي، كتقدير مساحة و إنتاج عدد محدود من المحاصيل الزراعية، مع غياب شبه كامل لاستخدام هذه الطرق في جمع البيانات المتعلقة بالإنتاج الحيواني. وبالإضافة إلى ذلك، يلاحظ غياب التعداد الزراعي في بعض البلدان العربية، أو تأخر إجرائه و ما يتبع ذلك من عدم وجود بيانات شاملة عن البنية الزراعية الأساسية في أوقات دورية منتظمة، و بالتالي عدم وجود أطر حديثة تمكن من إجراء المسوحات الإحصائية الزراعية بالكفاءة و الشمول المطلوبين.

في ضوء ذلك يمكن تحديد مجالات تطوير أساليب جمع البيانات الإحصائية الزراعية فيما يلي :

1- حث الدول العربية التى لم تنفذ تعدادات زراعية فيما سبق على تنفيذ تعداد زراعي واحد ، في كل دولة من الدول بدءاً من عام 2000 و حتى عام 2003 ، هذا بالإضافة إلى تنفيذ تعداد زراعي كل عشر سنوات بالتنسيق مع تعداد السكان ، وذلك بهدف توفير قواعد البيانات الإحصائية الزراعية الخاصة بالبنية الزراعية الأساسية والبيانات الأخرى ذات الصلة، و توفير الأطر لتنفيذ المسوحات الإحصائية . ويتم أيضاً تنفيذ تعداد زراعي بطريقة العينة كل خمس سنوات بهدف تحديث الأطر الزراعية والتعرف على أهم التغيرات التي طرأت على المؤشرات الرئيسية للبنية الزراعية، مع العلم أن التشريعات العربية تنص على تنفيذ التعداد الزراعي كل عشر سنوات.

2- إبدال طريقة التقديرات الشخصية بالطرق الموضوعية لجمع البيانات الإحصائية الزراعية، و يمكن استخدام طريقة العينات على نطاق واسع في تقدير الإنتاج النباتي لمختلف المحاصيل و تقدير الإنتاج الحيواني بكافة أشكاله ، كما يمكن استخدام هذه الطرق بشكل فعال في مجالات جمع بيانات التكاليف ، والأسعار الزراعية، ومستلزمات الإنتاج الزراعي و غيرها.

و لا يقتصر القصور فقط على أساليب جمع البيانات الإحصائية الزراعية، وإنما يلاحظ أن هذه البيانات تتصف بدرجة متدنية من الدقة و الشمول، و يعود السبب الرئيسي

في ذلك إلى أساليب جمع البيانات المستخدمة، و شيوع إستخدام الطرق الشخصية في التقدير. بالإضافة إلى ماسبق ، فإن البيانات الإحصائية الزراعية التي تجمع بهذه الطرق تتصف أيضاً بعدم تغطيتها لجميع الأنشطة و الفعاليات الزراعية.

ويتضح من البيانات التى أوردتها الدراسات القطرية النقص الكبير في البيانات الزراعية المتعلقة بالموارد الاقتصادية وإستخداماتها في القطاع الزراعي ، وكذا مستلزمات الإنتاج الزراعي ، وتكاليفها، و الأسعار الزراعية ، والأسواق، وإستهلاك الغذاء و غيرها . كما تتصف البيانات الإحصائية الخاصة بالثروة الحيوانية بقصور شديد في أغلب الدول العربية ، خاصة من حيث التغطية والنتائج المتعلقة بالإنتاج الحيواني .

وإستناداً إلى ماذكر ، فإن تطوير الجوانب المتعلقة بمضمون و شمول البيانات الإحصائية الزراعية تحتل أهمية قصوى لتوفير البيانات الإحصائية لتشمل جميع أنشطة القطاع الزراعي بشقيه النباتي و الحيواني، وعلى أن يراعى استخدام مفاهيم ، ومصطلحات ووحدات القياس والتعداد ، بما يتوافق مع المواصفات الدولية، وبما يحقق التجانس على مستوى الدول العربية .

ومن جهة أخرى يلاحظ عدم ثبات طرق تبويب و نشر البيانات الإحصائية الزراعية في أغلب الدول العربية. و يمكن الاستفادة من التطورات الكبيرة التي حدثت في مجال استخدام الحاسبات الإلكترونية والبرامج الجاهزة لتوحيد طرق تبويب و نشر البيانات الإحصائية الزراعية ، بحيث تلبي الاحتياجات القطرية و تتيح إمكانية المقارنة بين الإحصاءات العربية و الدولية.

و يلاحظ أن هنالك اتجاهاً واضحاً لامتلاك التقنيات الحديثة لدى جميع الأجهزة الإحصائية في الدول العربية ، و قد قطعت بعض هذه الجهود شوطاً لابأس به في مجال استخدام التقنيات الحديثة في تبويب و نشر الإحصاءات الزراعية. إلا أن تجارب أغلب الدول العربية لا تزال في بدايتها كما أن استخدام التقانات الحديثة يقتصر على معالجة بعض البيانات الإحصائية الزراعية المحدودة.

يقترح في هذا المجال ، استخدام الحاسبات الإلكترونية على نطاق واسع والاستفادة من التطورات التقنية في مجال الاتصالات لربط الأجهزة الإحصائية الزراعية و المؤسسات الأخرى المعنية بشبكة معلومات حديثة. بالإضافة إلى إنشاء قواعد البيانات

الإحصائية الزراعية و بنوك المعلومات الزراعية و الإحصاءات الأخرى المرتبطة بها .

كما يلاحظ أيضاً ، غياب الاستفادة من التقانات الحديثة في مجال الاستشعار عن بُعد وصور الأقمار الصناعية، التي يمكن أن تستخدم على نطاق واسع في العديد من المجالات الإحصائية ، خاصة فيما يتعلق بتوفير الأطر لتنفيذ المسوحات الإحصائية الزراعية وحصر أعداد قطعان الماشية خاصة في البوادي، و بين دول الجوار العربية التي تتحرك قطعان الماشية عبر حدودها طلباً للكلأ و الماء.

3-3-2-2 المجالات المتعلقة بتنمية الكوادر البشرية :

يحتل العامل البشري أهمية قصوى في الأجهزة الإحصائية الزراعية العربية. إذ أن جميع الطموحات لتطوير أساليب جمع وتبويب و نشر البيانات الإحصائية الزراعية لا يمكن تحقيقها ما لم تتوفر الكوادر الإحصائية المدربة ذات الكفاءة العالية لتحقيق التقدم المنشود في هذا المجال.

ومما يدعو للأسف ، أن جميع الأجهزة الإحصائية العربية تعاني من نقص حاد في الكوادر البشرية الإحصائية، و يظهر ذلك بشكل واضح في الأجهزة الإحصائية الزراعية ، والنقص الكبير في عدد العاملين في هذه الأجهزة قياساً بمهامهم ، و نقص كبير في المؤهلات العلمية و الخبرة العملية و غياب الخطط لتدريب الكوادر، و عدم ثبات و استمرار هذه الكوادر في العمل الإحصائي، حيث يلاحظ ظاهرة إنتقال القوى العاملة في مجال الإحصاءات الزراعية بشكل مستمر . وفي ضوء ذلك ، فإن هناك ضرورة ملحة لتطوير الكوادر البشرية في مجال العمل الإحصائي بشكل عام و الكوادر العاملة في مجال الإحصاءات الزراعية بشكل خاص، ويقترح أن يشمل هذا التطوير ما يلي :

أ - توفر الاعتمادات المالية واللوجستية اللازمة لدعم الأجهزة الإحصائية العربية بالكوادر العلمية المؤهلة بالتخصصات المطلوبة و التي يأتي في مقدمتها التخصص في مجال الإحصاءات بشكل عام و الإحصاء الزراعي بشكل خاص، بحيث يشكل المهندسون والفنيون الزراعيون بمختلف التخصصات مدخلاً هاماً في هذا المجال حيث يتوفر عدد كاف منهم في أغلب الدول العربية في المواقع الأولى المنتجة للرقم الإحصائي الزراعي .

بالإضافة إلي تدعيم هذه الأجهزة بتخصصات علوم الحاسبات وإعداد البيانات و المعلومات . وهذا يعني بضرورة الحال تطوير جميع فروع علم الإحصاء والمعلومات لتأمين وكفاية الكوادر البشرية المتخصصة اللازمة للعمل الإحصائي.

ب – وضع خطة تدريب سنوية لتدريب الكوادر البشرية على جميع مستويات العمل الإحصائي الزراعي ، بحيث تشمل الخطة تدريب الكوادر الجديدة و تنمية قدرات الكوادر الموجودة على أساليب ، تبويب ، نشر البيانات الإحصائية الزراعية و متابعة المستجدات في هذا المجال.

جـ – دعم ومساندة التدريب على المستوى القومي وذلك بإقامة دورات تدريبية متخصصة في مجال الإحصاءات الزراعية يشارك فيها متدربون من مختلف الأجهزة الإحصائية الزراعية العربية، و هذا يتطلب دعم جهود المنظمة العربية للتنمية الزراعية في هذا المجال لتوفير الدعم المالي اللازم من خلال الجامعة العربية ، ومؤسسات التمويل العربية و الدولية.

د – التحفيز المالي المناسب للعاملين في الأجهزة الإحصائية الزراعية بما يتناسب مع طبيعة العمل الإحصائي ، و توفير مستلزمات العمل المادية ، توفير اللوجستية اللازمة ووسائط النقل والتجهيزات التقنية الحديثة و اتخاذ الإجراءات المحفزة لعدم تسرب أو انتقال الكوادر العاملة في هذا المجال.

3-3-2-3 المجالات التنظيمية :

يلاحظ أن القصور في المجالات التنظيمية للبنيات الإحصائية ، العلاقات المؤسسية وعدم تأهيل الكوادر البشرية هو صفة عامة في جميع الأجهزة الإحصائية العربية، و يظهر ذلك بشكل واضح في غياب التنظيمات المتعلقة بطريقة انسياب البيانات الإحصائية الزراعية ودوريتها و غياب الخطط السنوية الخاصة بطرق جمع بيانات الإحصاءات الزراعية وتبويبها و نشرها وفق نظام متكامل.

وكذلك يتطلب الأمر تحديث الهياكل التنظيمية و الإدارية المناط بها تنفيذ خطط العمل في أوقاتها المحددة بشكل يضمن إنسياب المعلومات بشكل منتظم ، وبصفة

خاصة يمكن تحديث إدارات التخطيط و المتابعة الإدارية و الفنية بحيث يناط بها جميع الأعمال المتعلقة بإعداد الخطط الخاصة بجمع البيانات ، وتأهيل الكوادر و متابعة التنفيذ في جميع المراحل.

4-2-3-3 المجالات المرتبطة بتطوير البنيات و العلاقات المؤسسية :

تبين أن البنية الإحصائية الزراعية للدول العربية متباينة إلى درجة كبيرة، فبالرغم من قيام العديد منها على أساس مركزي، فإنه من الملاحظ وجود العديد من المؤسسات الأخرى والتى تقوم بجمع و نشر البيانات الإحصائية الزراعية ، بما يؤدى إلى تباين وتضارب في البيانات التي تنشرها هذه المؤسسات مقارنة مع البيانات التي تنشرها الأجهزة الإحصائية.

ويلاحظ أيضاً أن بعض الدول العربية قد عملت على تطوير أنظمتها الإحصائية لتشمل جميع الوحدات الإدارية و المناطق الجغرافية ، بينما لا تزال الإحصاءات في بعض الدول غير شاملة و تقتصر على بعض الولايات أو الأقاليم.

والجدير بالذكر أن الصفة المميزة للأجهزة الإحصائية الزراعية هي القصور في مجال التنسيق وخاصة المتعلق منها بتوحيد المفاهيم الإحصائية ، وشمول نطاق الإحصاءات الزراعية ، تبويبها و نشرها، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى التضارب والازدواجية. وبناءاً على ذلك يمكن تحديد بعض جوانب تطوير البنية الإحصائية الزراعية والعربية و العلاقات المؤسسية بالإستفادة من بعض التجارب القطرية للدول العربية وكذلك التجارب الدولية بما يلي :

أ- إصدار التشريعات و القوانين التي تنظم العمل الإحصائي الزراعي على أساس مركزي، بحيث تناط مهمة جمع وتبويب و نشر البيانات الإحصائية الزراعية بجهة واحدة في الدولة تكون مسؤولة عن إصدار جميع مايتعلق بالبيانات الإحصائية الزراعية . وكذلك الإشراف على جميع الأعمال الإحصائية المتعلقة بالنشاط الزراعي والتي تقوم بها بعض المؤسسات في الدولة وفقاً لطبيعة عمل هذه المؤسسات .

ب - إصدار التشريعات اللازمة لتوفير مستلزمات جميع الوحدات الإدارية

والجغرافية في الدولة من الأجهزة الإحصائية الزراعية، على أن ترتبط فنياً و إدارياً بالجهاز المركزي للإحصاء الزراعي.

ج - العمل على التنسيق و التكامل فيما بين الأجهزة الإحصائية الزراعية والمؤسسات الأخرى التي يمكن أن تشمل اختصاصاتها بعض الجوانب المتعلقة بالبيانات الإحصائية الزراعية وفقاً لطبيعة هذه المؤسسات ، بحيث يمكن السيطرة والتحكم على ظاهرة الازدواجية و التضارب في البيانات الإحصائية الزراعية في معظم الإحصاءات الزراعية في البلدان العربية.

وتهدف هذه الدراسة إلى إقتراح جهاز إحصائي يغطى كافة جوانب النشاط الزراعي من خلال علاقة مؤسسية قوية مع الأجهزة الإحصائية الأخرى .

الباب الرابع

المشروعات المقترحة لتطوير البنيات الإحصائية الزراعية في الوطن العربي

الباب الرابع

المشروعات المقترحة لتطوير البنيات الإحصائية الزراعية في الوطن العربي

4-1 تمهيد:

تعتبر الإحصاءات الزراعية الأداة الفاعلة لمتخذي القرار وواضعي السياسات لوضع الأهداف العامة للقطاع الزراعي في كل من الأقطار العربية ولكل جزء من أجزائه ، كما أنها تقدم المؤشرات الأساسية التى يعتمد عليها لمتابعة وتقييم الأداء التنموي في القطاع الزراعي بشكل عام .

ونظراً لأهمية هذه الأجهزة الإحصائية ، فإن الإهتمام بتطوير البنية الهيكلية والمؤسسية لهذه الأجهزة يمثل الأساس الأول والعمود الفقري لبناء وتطوير هذه الأجهزة ، بما يضمن كفاءة الأداء العام لها من حيث دقة الإحصاءات والمعلومات ، عدم إزدواجيتها وسرعة وسهولة إنسيابها .

ولقد أوضحت الأبواب السابقة تباين كفاءة أجهزة الإحصاءات الزراعية في الأقطار العربية من حيث الدقة والشمولية نتيجة لإختلاف مناهج وأساليب إدارة البيانات المتمثلة في طرق الجمع والمعالجة والإسترجاع وكذلك إختلاف الأجهزة والبرمجيات المستخدمة ، بالإضافة إلى تباين كفاءة وكفاية الأطر المؤسسية والتشريعية والكوادر العاملة بها خاصة فيما يرتبط بمواكبة التطور التقني الذى يشهده العالم في مجال التقنيات المعلوماتية .

ومن هذا المنطلق ، تبرز الأهمية الحيوية لتطوير وإعادة تأهيل بنية الإحصاءات الزراعية في الدول العربية من حيث الهيكل المؤسسي ، العلاقات المؤسسية بين مختلف الوحدات البنائية التى يتكون منها هذا الهيكل على المستويات القاعدية (الفرعية) والقمية (المركزية)، وكذلك فيما بينها وبين مختلف أجهزة الدولة الأخرى العاملة أو ذات العلاقة بالمجالات الإحصائية الزراعية والقومية عامة . ويدخل في هذا الإطار أيضاً العمل على تطوير الهيكل التنظيمي والإداري للأجهزة الإحصائية الزراعية ، وتوفير الأجهزة

والمعدات والوسائل التقنية الحديثة ، وأيضاً توفير الدعم المادى والمالي اللازم لعمل الأجهزة الإحصائية الزراعية ، وتطوير التشريعات اللازمة ، وتطوير الإصدارات والنشرات الإحصائية ورفع كفاءة وإعادة تأهيل الكوادر البشرية العاملة في هذا المجال .

وقد أوضحت الدراسة في الأبواب السابقة أيضاً أن العديد من الأقطار العربية قد أحرزت تطوراً ملحوظاً وحققت بعض الإيجابيات في مجال تطوير الأجهزة الإحصائية الزراعية عامة ، والبنيات المؤسسية لهذه الأجهزة على وجه الخصوص .

وبالإضافة إلى ذلك ، فهنالك العديد من التوجهات والخطط المقترحة في هذا الشأن والتى تعكس جميعها مدى عمق الوعي والإدراك لدي الدول العربية بأهمية إحداث التطوير الشامل في هذه الأجهزة ، الأمر الذى يوفر إمكانية تنفيذ برامج مدروسة ومقترحة على كل من المستويين القطري والقومي للدول العربية لتعزيز الجهود والتوجهات القائمة لتطوير البنيات الإحصائية الزراعية العربية .

2-4 تطوير البنية الإحصائية الزراعية في الوطن العربي :

1-2-4 ضرورات التطوير :

لما كان هدف السياسات الإقتصادية في الدول العربية هو تحقيق أفضل توزيع للموارد القطرية على الأنشطة الإقتصادية كافة لتحقيق الكفاءة الإنتاجية لهذه الأنشطة فليزم تحقيق هذا الهدف ، الحصول على إحصائيات وبيانات ومعلومات صحيحة وكافية في الوقت المناسب لمتخذي القرارات وواضعي السياسات .

وفي ظل التغيرات الهيكلية للأجهزة الإحصائية الزراعية وتباينها بين الدول العربية ، فلابد من حتمية التطوير بداية من جمع هذه الإحصاءات والمعلومات حتى مرحلة نشرها وتوزيعها .

لهذا فإن خطة التطوير للبنية الإحصائية الزراعية العربية آخذة في الإعتبار أوجه القصور التى تشوب عمل الوحدات الإحصائية الزراعية على كل المستويات ، يجب أن تعطى الفرصة لإستنباط جديد لتوسيع قاعدة جمع المعلومات الإحصائية الزراعية المتاحة خاصة وأن العديد من الدول العربية يملك كماً هائلاً من الإمكانيات الطبيعية والبشرية وموارد أخرى متعددة .

كذلك أن عملية التطوير المنشودة ستتاح لها الفرصة الكاملة للإستفادة من التطور الهائل في نظم المعلومات والتقنيات الحديثة لنقل المعلومات وسرعة التعامل معها .

ولكل الأسباب سالفة الذكر ، ومن أجل تكامل كافة الأنشطة الزراعية والإستثمار الأمثل للموارد المحلية ، والحفاظ على سلامة البيئة للأجيال القادمة ، يتطلب الأمر توفير نظام إحصائي زراعي شامل ومتكامل يكفل إنسياب المعلومة الإحصائية من الأفرع إلى المركز .

4-2-2 هدف التطوير :

يهدف مشروع تطوير الجهاز الإحصائي الزراعي العربي إلى دعم وتطوير بنية القطاع الإحصائي ، ونظم المعلومات الإحصائية الزراعية ، وطرق جمعها وإنسيابها، والمساعدة على تذليل العقبات والمشاكل التى يواجهها الجهاز الإحصائي الزراعي العربي حتى يصبح أداة فعالة للمتابعة والتقييم للأنشطة الزراعية المختلفة ويقترح أن يعتمد برنامج التطوير على المحاور الرئيسية التالية :

- تطوير وحدات الجهاز الإحصائي الزراعي العربي من القاعدة إلى القمة .
- تطوير الهياكل التنظيمية والمهام الرئيسية للوحدات الحالية للإحصاءات الزراعية الجارية .
- تطوير أساليب القياس الإحصائي الزراعي والمعاينة الإحصائية .
- تنفيذ بعض الأنشطة الإحصائية الرائدة .

4-2-3 الأسس العامة لتطوير البنية الإحصائية الزراعية :

تشمل الأسس التطبيقية والتنظيمية لتطوير نظام إحصائي زراعي شامل في الدول العربية الآتي :

- النظرة الشاملة للمعوقات والمشاكل ، وذلك بهدف تحديد عناصر النشاطات الزراعية . إذ تتأثر هذه النشاطات بعوامل متعددة داخل القطاع الزراعي وخارجه ، مثلاً فعالية الأجهزة الإحصائية الزراعية على مستوى المركز ، فعالية الأجهزة الإحصائية على مستوى الفروع ، فعالية الإدارات الزراعية ذات الصلة

بالإحصاء الزراعي وأخيراً فاعلية الإدارات خارج وزارات الزراعة والتى لها علاقة بالإحصاءات الزراعية .

- الأخذ بكافة جوانب التطوير في مستوى واحد سواءً كانت تلك الجوانب تشريعية ، مالية ، فنية أو بشرية ، وذلك حتى يمكن تنفيذ عملية التطوير للأجهزة الإحصائية الزراعية بشكل متوازن لضمان الإستمرارية .
- تحديد أولويات التطوير للأجهزة الإحصائية الزراعية بما يتلاءم والإمكانات المتاحة وإعادة تأهيل البنية الأساسية والثانوية للجهاز الإحصائي الزراعي .
- يجب أن تتوافق خطة التطوير المقترحة مع التشريعات القطرية السائدة ، وتواجد الكادر البشري بالأجهزة الإحصائية الزراعية ومن ثم العمل على تطوير التشريعات الحالية لإعادة هيكلة الجهاز الإحصائي والتوسع في مهامه .
- النظر إلى برنامج تطوير البنيات الإحصائية الزراعية العربية على أنه عمل وطني متكامل ونشاط إستثماري له عوائد إقتصادية وإجتماعية بحيث يضمن البرنامج المتغيرات التى يمكن أن تحدث داخل القطاع الزراعي أو خارجه .

4-2-4 جوانب التطوير للبنية الإحصائية الزراعية العربية :

تشمل جوانب التطوير للإحصاءات الزراعية العربية جملة من المحاور أو السياسات التى تعمل على تحقيق إعادة تأهيل بنية الأجهزة الزراعية الإحصائية القائمة على جمع إحصائيات دقيقة وشاملة من غير إزدواجية وسريعة الإنسياب ، وتشمل هذه المحاور الآتي:

أ - المحور الهيكلي للتطوير :

يهدف تطوير هذا المحور إلى تحديد هيكلية ومهام كل وحدة وعامل في مجال الإحصاء الزراعي من مستوى الفروع إلى المستوى المركزي ، بحيث يكون لكل وحدة مهام محددة من أجل القيام بجمع البيانات الإحصائية أو التحقيقات الإقتصادية أو غير ذلك ، بحيث يضمن تنظيم هذا المحور ربط نظام البيانات الإحصائية والمعلومات ببعضها البعض ومع غيرها لتحقيق الإنسياب السهل السريع المطلوب .

وهذا الأمر يتطلب إنشاء وحدات إحصائية زراعية على المستوى الفرعي ، النواحي ،

الولايات ، المحافظات وغير ذلك ، بحيث تجمع المعلومات من الوحدة الدنيا (قرية، ناحية ، دائرة .... ألخ) وكذلك من الدواوين أو الوزارات الولائية المتخصصة ببعض النشاطات الزراعية على مستوى الولايات أو الدوائر أو النواحي ..... ألخ .

ب – المحور التشريعي :

إن هذا المحور يحدد مسار عملية الإحصاءات الزراعية ويهدف إلى تحديد المهام الموكولة للجهاز الإحصائي ، بحيث تكون هذه الأجهزة مسؤولة عن كافة البيانات الإحصائية الزراعية من بداية جمعها إلى نشرها وتوزيعها .

ج – المحور المادى والمالي :

يتطلب نجاح عمل الجهاز الإحصائي الزراعي في تنفيذ مهامه ، توفير المال اللازم لتأمين المستلزمات المادية له من المكاتب حتى وسائل الإتصال والإنتقال والأدوات اللازمة لعمل التحقيقات الإقتصادية والإحصائية .

د – المحور الفني للتطوير :

إن من أهم النواحي الفنية للتطوير هو إدخال الأساليب العلمية الحديثة في جمع البيانات الإحصائية الزراعية ، إضافة إلى المرتكزات الأساسية لجمع المعلومات وهي التعداد الزراعي ، أسلوب بحوث العينة ، إستخدام التصوير الجوي والإستشعار عن بُعد . وذلك بهدف الحصول علي بيانات إحصائية زراعية دقيقة ، حيث أن تقنية الإستشعار عن بُعد في المجال الزراعي تساعد في الحصول على معلومات زراعية مثل تصنيف التربة – حصر الموارد الطبيعية ، إعداد الثروة الحيوانية ، تحديد الإصابات الحشرية المرضية وغير ذلك .

3-4 المشروع المقترح لتطوير الإحصاءات الزراعية والعلاقات المؤسسية علي المستوى القطري :

1-3-4 مبررات المشروع :

في الأبواب السابقة ، إتضح أن هنالك تباين في النظم الإحصائية الزراعية للدول العربية ، بالإضافة إلى تعدد المؤسسات التى تقوم بجمع ونشر البيانات الإحصائية الزراعية . كذلك تلاحظ تضارب وإزدواجية في البيانات الإحصائية الزراعية وعدم دقتها وشمولها وغياب التكامل بين البيانات الإحصائية الزراعية والبيانات الإحصائية الأخرى . ويلاحظ

أيضاً أن هنالك قصوراً واضحاً في البنيات الإحصائية الزراعية من حيث عدم كفاية التغطية الإحصائية لجميع الوحدات الإدارية في بعض الدول العربية . ونتيجة لهذا القصور شملت دوافع ومبررات المشروع توحيد المفاهيم الإحصائية وإصدار الأدلة وتوحيد المصنفات الإحصائية ومحتويات الإستبيانات الإحصائية ، وبالتالي تقليل الفوارق بين الدول العربية في عملية جمع البيانات الإحصائية .

4-3-2 الهدف من المشروع :

يهدف هذا المشروع لتنظيم البنية الإحصائية الزراعية في كل دولة عربية بحيث تناط مهمة جمع البيانات الإحصائية الزراعية وتبويبها ونشرها بجهة واحدة في الدولة ، تكون مسؤولة عن إصدار جمع الأدلة والمصنفات الخاصة بالبيانات الإحصائية الزراعية ، وأن تكون مسؤولة أيضاً عن وضع الخطط السنوية لجمع البيانات الإحصائية ومتابعة تنفيذها ، بالتعاون والتنسيق مع الوزارات والإدارات والهيئات المعنية . كذلك يهدف المشروع إلي تغطية جميع الوحدات الإدارية والمناطق الجغرافية في الدولة بالأجهزة أو بالوحدات الإحصائية الزراعية .

4-3-3 نشاطات المشروع :

تتمثل نشاطات المشروع المقترح في الآتي :

1- إنشاء الأجهزة الإحصائية الزراعية المركزية أو التى تتبع إلي جهاز إحصائي مركزي في بعض الدول العربية التى لايوجد فيها تنظيم إحصائي مركزي ، وتشمل مهام هذا الجهاز جمع وتبويب ونشر جميع أنواع البيانات الإحصائية الزراعية ، وإصدار جميع الأدلة والمصنفات الإحصائية الموحدة الخاصة بهذه البيانات . كذلك إعداد الخطط الإحصائية السنوية الخاصة بجميع مجالات العمل الإحصائي الزراعي ومتابعة تنفيذها .

2- إنشاء وحدات إحصائية زراعية في جميع الوزارات والإدارات والهيئات ذات الصلة بالنشاط الزراعي التى لاتوجد بها مثل هذه الوحدات ، بحيث تغطى جميع الوحدات الإدارية والجغرافية في الدولة ، وترتبط فنياً بالجهاز الإحصائي المركزي . ويمكن تحديد مهامها بجمع البيانات الإحصائية الزراعية الخاصة بطبيعة عمل كل وزارة أو إدارة ، وفي إطار خطة جمع البيانات الإحصائية الزراعية على المستوى القطري .

3- إيجاد آلية للتنسيق بين الجهاز الإحصائي المركزي للدولة والجهاز الخاص

بالإحصاءات الزراعية في الوزارة المسؤولة عن شئون الزراعة وكذلك الأجهزة الإحصائية في وزارات وإدارات الدولة والمناطق الإدارية والجغرافية المختلفة . ويقترح أن تكون هذه الآلية روابط للتعاون والتنسيق المتبادل في شكل لجان مشتركة .

4- تفعيل وتطوير دور الأجهزة الإحصائية الزراعية في الدول العربية التى يقوم فيها التنظيم الإحصائي على أساس مركزي ، بحيث يتم التغلب على المشاكل المتعلقة بعدم التنسيق والإزدواجية والتضارب في البيانات الإحصائية الزراعية .

4-3-4 الهيكل التنظيمي المقترح :

بناءاً على ماتقدم ، يمكن إقتراح الهيكل التنظيمي لتطوير العمل الإحصائي الزراعي في كل دولة عربية وفق المخطط التالي :

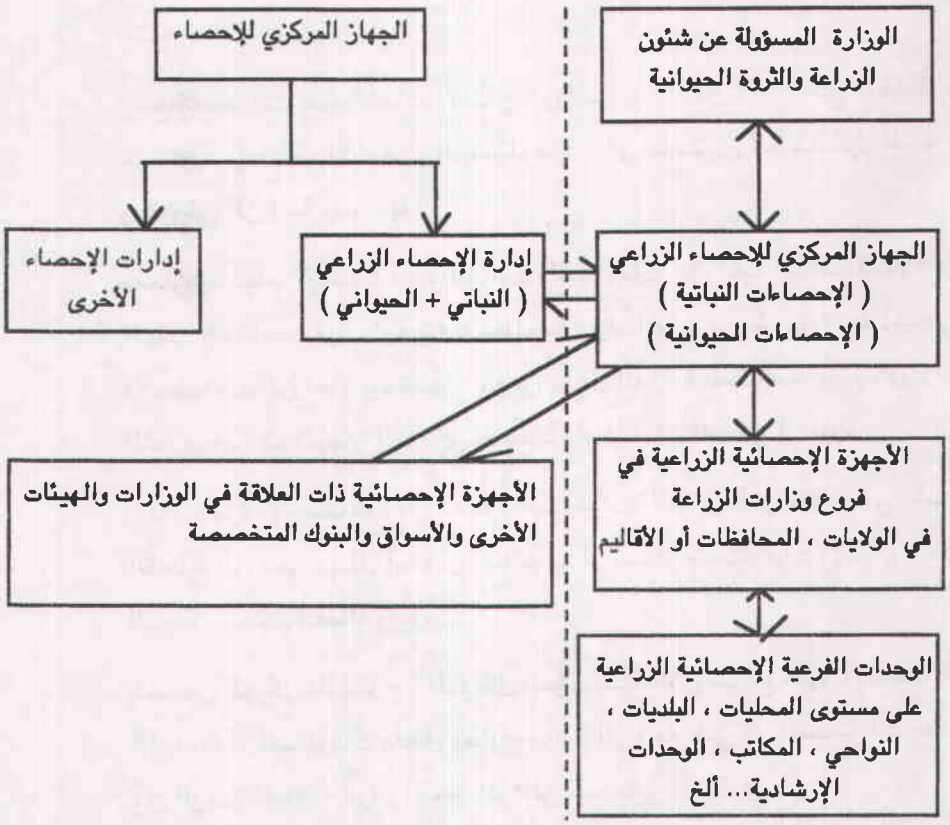

تشمل عملية تطوير الهيكل التنظيمي للإحصاءات الزراعية هيكلياً وفنياً وتشريعياً وإدارياً بحيث تكفل عملية التطوير تحقيق مايلي :

- جمع الإحصاءات الزراعية حسب التقسيم الجغرافي للقطر بدءاً من أصغر وحدة إنتاجية (المحلية ، السودان) ، (المحافظة ، مصر) ، (البلدية ، الجزائر) .... وهكذا إلى قمة الهرم الهيكلي للجهاز الإحصائي المركزي .
- جمع إحصاءات زراعية عن كافة نشاطات القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني من موسم زراعة المحاصيل حتى موسم الحصاد وكذلك الإنتاج الحيواني والإنتاج السمكي وغيرها .
- جمع الإحصاءات عن توزيع الإنتاج والإستهلاك والتسويق وتكاليف الإنتاج ، لكل منتج .
- جمع إحصاءات مستلزمات الإنتاج الزراعية سواء أن كان منتج داخلياً أو مستورد وإستعمالات هذه المستلزمات على مستوى المحصول الواحد والقروض الزراعية وأنواعها .
- ضمان إنسياب الإحصاءات والبيانات والمعلومات الزراعية لمستخدميها في الوقت المناسب وبالكيفية المطلوبة ، وهذا يتم عن طريق ربط أجهزة الإحصاءات الزراعية ببعضها البعض داخل الوزارة المختصة ومع الوزارات الأخرى ومن ثم الجهاز المركزي للإحصاء أو الديوان الوطني أو غيره .
- ربط أجهزة الإحصاءات الزراعية بالمتغيرات الأخرى التى تؤثر على نشاط القطاع الزراعي ، مثل أسعار المنتجات ، أسعار مستلزمات الإنتاج ، عدد السكان ، حجم العمالة وغيره .
- يتضمن الهيكل المقترح ، الهياكل المؤسسية التى تجمع منها الإحصاءات الزراعية أو المعلومات داخل وخارج وزارة الزراعة على كل المستويات إبتداء من الوحدة المنتجة للرقم الأحصائي إلى المستوى المركزي .

يقترح أن يتضمن الهيكل التنظيمي المقترح للتطوير ، تكوين قاعدة أساسية لجمع البيانات الإحصائية الزراعية وتحديد المسئولية التنفيذية لكل وحدة على كافة المستويات

مع تحديد الطرق العلمية والموضوعية لجمع الإحصاءات الزراعية وأن يكون تطوير الجهاز المقترح شاملاً ومتكاملاً ومتوازناً ومترابطاً مع بعضه البعض ليكون ملماً بكافة الإحصاءات الزراعية .

4-3-5 الجهاز المركزي للإحصاءات الزراعية :

يقع على عاتق هذا الجهاز التابع لوزارة الزراعة مهام جمع المادة الأولية للإحصاءات الزراعية من الأجهزة الإحصائية الزراعية في وزارات أو فروع وزارات الزراعة في الولايات ، المحافظات والأقاليم وذلك من الوحدات الفرعية القائمة على مستوى المحليات ، المكاتب أو الوحدات الإرشادية ... ألخ والتى هي أصغر وحدة لجمع الرقم الإحصائي ، ثم يتم إنتاج هذه البيانات إلى معلومة وتصنع المعلومة الإحصائية أيضاً بواسطة أجهزة إعداد البيانات الإحصائية .

كما يتم جمع الإحصاءات الأخرى ذات العلاقة بالقطاع الزراعي من الأجهزة الإحصائية في الوزارات أو الهيئات الأخرى وكذلك من مصدر المتغيرات التى تؤثر على النشاط الزراعي كالأسواق وغيرها .

ويتطلب التطوير الهيكلي المقترح على كافة المستويات الإدارية ، تسلسل يضمن وصول الإحصاءات الزراعية بشكل سليم ودقيق مع توفر الإمكانات البشرية والمادية والتشريعية والفنية لها كل في مكان تواجده . ولابد من الإشارة هنا إلى ضرورة وجود روابط للتعاون الوثيق والتنسيق المتبادل بين الأجهزة الإحصائية الزراعية الفرعية والمركزية من جهة وبين الأجهزة الإحصائية في الوزارات الأخرى والجهاز الإحصائي الزراعي المركزي من جهة أخرى . كما يجب أن توجد هذه الروابط بين جهاز الإحصاء الزراعي المركزي التابع لوزارة الزراعة وبين إدارة الإحصاءات الزراعية التابعة للجهاز المركزي للإحصاء .

كذلك لابد من الإشارة هنا ، إلى أن الهيكل المقترح لايعنى التواجد في كل مكان أو منطقة إدارية ، بل يتواجد أينما تتواجد الإحصاءات الزراعية الهامة من مستوى أصغر وحدة إلى المستوى المركزي .

ويمكن أن يبدأ برنامج التطوير المقترح من الولايات أو المحافظات ذات الإمكانيات

الهامة فى الإنتاج الزراعي حتى يصل إلى كافة المستويات الأخرى وفق برنامج زمني يتوافق مع توفر الإمكانات المادية والبشرية والفنية .

وحيث أن الجهاز المركزي للإحصاءات الزراعية هو الجهاز المسؤول عن كافة البيانات الإحصائية الزراعية ، فإن مهامه تتمثل في الآتي :

- تحديد الإحصاءات الزراعية اللازمة في مختلف المستويات من الوحدة المنتجة للرقم الإحصائي حتى مستوى المركز .
- إعداد الخطط السنوية للإحصاءات الزراعية .
- إعداد وتعديل الإستبيانات الإحصائية الزراعية بما يتلاءم ومتطلبات التطوير خاصة فيما يتعلق بالتنبؤ عن الإنتاج الزراعي .
- إقامة نظام إحصائي شامل ومتكامل يتوافق مع تطور العلاقات الإنتاجية السائدة .
- تصميم البيانات الإحصائية الزراعية وتبويبها من خلال الإشراف المستمر والمتابعة الميدانية للنشاطات الزراعية كافة .
- تشكيل قواعد أساسية من المعطيات والبيانات الإحصائية بهدف تحليلها وتخزينها لتكون بداية تكوين بنك وطني للمعلومات الإحصائية الزراعية .
- إعداد وتكوين الكوادر العاملة في مجالات الإحصاءات الزراعية لكافة العناصر العاملة في الوحدات الإحصائية عن طريق التدريب المستمر وفق دورات تدريبية منتظمة .
- التعامل مع الشبكات الألكترونية لإستقصاء المعلومات والبيانات الإحصائية المطلوبة .

وعلي ضوء هذه المهام يمكن هيكلة إدارة الإحصاءات الزراعية إلى الآتي :

أ - إدارة التقديرات الإحصائية .

ب - إدارة الإطار المساحي والإستشعار عن بُعد .

ج – إدارة التحليل الإقتصادي والإجتماعي .

د – إدارة الشبكة وبنك المعلومات .

وتتمثل مهام كل إدارة من هذه الإدارات فيما يلي :

أ – إدارة التقديرات الإحصائية :

- تصميم البحوث الإحصائية النباتية والحيوانية وتحديد طريقة جمع البيانات الإحصائية عن الإنتاج النباتي والحيواني .
- تحديد مستلزمات الإنتاج السنوية حسب الخطة الزراعية للقطر .

ب – إدارة الإطار المساحي والإستشعار عن بُعد :

- الإشراف الفني على عملية نظام إطار العينة المساحي والعمل على تحديثه بما يتوافق والتطورات العلمية الحديثة في مجال الإحصاءات الزراعية .
- العمل على جمع الإحصاءات الزراعية عن المساحات المزروعة سنوياً والتحقق من مطابقة المساحة المقدرة في إستمارات البحث الميداني مع المساحة الفعلية المزروعة وإبراز الإنحراف ومبرراته .
- تحضير وإعداد إطار المعاينة المساحي .
- العمل على إعداد خرائط جوية لكل عام بواسطة تقنيات الإستشعار عن بعد .

ج – إدارة التحليل الإقتصادي والإجتماعي :

- القيام بالتعداد الزراعي .
- القيام بالإستبيانات الإحصائية المتعلقة بالبيانات الإحصائية الزراعية كالموارد البشرية ، العمالة الزراعية ، المنشئات الحديثة والمكائن وطرق الري .
- تقدير الطلب الداخلي للمنتجات الزراعية عامة والغذائية بشكل خاص .
- القيام بجمع الإحصاءات المتعلقة بالإستيراد والتصدير للمنتجات الزراعية ومستلزمات الإنتاج والميزان السلعي للمنتجات الزراعية .

- تحليل إتجاهات العرض والطلب والأسعار بهدف مقارنة الأسعار الداخلية بالأسعار العالمية .
- إجراء حسابات الأرقام القياسية ، التكاليف وجمع مؤشرات الإقتصاد الكلي والمؤشرات الإجتماعية المتعلقة بالإحصاءات الزراعية .

د – إدارة الشبكة وبنك المعلومات :

- متابعة الشبكات الألكترونية العالمية للبيانات والإحصاءآت المتعلقة بالقطاع الزراعي العالمي .
- ربط الشبكة الألكترونية القومية بكافة الأجهزة الإحصائية الدنيا .
- جمع مؤشرات الإقتصاد الكلي العالمي وأسعار السلع الإستراتيجية والتجارية .
- تحليل البيانات والإحصاءات الزراعية العالمية المتوفرة لمعرفة الإتجاهات التسويقية للمنتجات الوطنية في السوق العالمي .

6-3-4 الإحتياجات التشريعية :

إعادة هيكلية الإحصاءآت الزراعية العربية تستلزم إستصدار مرسوم تنفيذي وإستصدار قرار وزاري بإحداث الهيكل التنظيمي وإسناد المهام المذكورة لكل وحدة .

7-3-4 الإحتياجات البشرية :

يأخذ تطوير العنصر البشري إتجاهين الأول : إستكمال الأعداد الناقصة لسد الوظائف الشاغرة في الهيكل . والثاني : رفع مستوى العناصر البشرية عن طريق التدريب.

والتدريب هو عبارة عن تزويد المتدرب بالمعارف والممارسات والإتجاهات اللازمة لتحسين أداء العمل في إطار يستطيع فيه المتدرب إكتساب معلومات ومهارات جديدة للقيام بعدد من الأعمال بسرعة وكفاءة عاليتين وذلك بأقل التكاليف من الجهد المالي .

إن التنمية الإقتصادية لاتتأتي بمجرد شراء جهاز أو إدخال تقنية حديثة ولكي يتحقق ذلك لابد من تدريب العاملين على كيفية تشغيل الأجهزة وصيانتها وفترة تشغيلها . ويمكن بواسطة التدريب تخفيض تأثير غياب رأس المال وذلك بزيادة كفاءة الأيدى العاملة

بالإنتاج المباشر . والتدريب صور متعددة تختلف بإختلاف أهدافه ومضمونه ووسائله وكذلك العناصر المتدربة . فالتدريب الإحصائي الزراعي على مستوى إنتاج الرقم الإحصائي علي طريقة جمع الإحصاءات الزراعية يختلف عن طريقة تدريب منتج البيانات الزراعية لأن لكل مهمته . كما أن طريقة التدريب أيضاً متعددة فيمكن أن يتم التدريب بواسطة المحاضرات أو الزيارات الميدانية أو بالوسائل الحديثة مثل الإذاعة والتلفزيون أو بكل الوسائل مجتمعة .

تتمثل الدورات التدريبية في دورات تدريبية لتقدير المساحة ، الإنتاج والإنتاجية لمختلف المحاصيل الزراعية ، دورات تدريبية في أساليب العينة ، دورات تدريبية عن مبادىء إستعمال برامج اكسل ووندوز والبرامج الإحصائية الأخرى ، مع إدخال وإخراج وتخزين المعلومات في الحاسب الآلي ودورات تدريبية للمفاهيم الأولية لإستعمال الشبكات الإلكترونية .

وختاماً يمكن القول بأن أحد الأنشطة الرئيسية لمشروع تطوير بنية الإحصاءات الزراعية لابد وأن يتركز حول صياغة الهيكل التنظيمي وتحديد الإختصاصات والمسئوليات للإدارات الخاصة بالإحصاءات الزراعية وأن يتم صياغة المهمة الرئيسية لكل إدارة بالشكل الذى يمنع التداخل ويخلق درجة عالية من التكامل بينها في أداء وظيفتها ، وبالإضافة إلى ذلك، تحتاج عملية التطوير المقترحة كما تم توضيحه سابقاً إلى توفير العديد من الإمكانات المادية التى تؤدى إلى سهولة تنفيذ المهام المطلوبة في التوقيت المناسب وبدرجة عالية من الكفاءة والدقة بحيث تمثل السعات المكانية ووسائل النقل والإنتقال وأجهزة حفظ ومعالجة البيانات ، مكونات البنية الأساسية اللازمة لعمل أي جهاز إحصائي . وتشير المعلومات المتاحة عن تلك العناصر ، خاصة على المستوى الأدنى (الولايات ، المحافظات ، البلديات ، غيرها ..) إلى وجود عجز شديد فيها .

8-3-4 الدعم الفني وميزانية المشروع :

يتطلب تنفيذ هذا المشروع توفير الخبرة الفنية والتمويل اللازمين كما يلي :

1- توفير خبيران أحدهما في مجال الإحصاء والتنظيم الإحصائي والآخر في مجال الإحصاء الزراعي .

2- يقوم الخبيران بزيارة الدول العربية بغرض التعرف على واقع البنيات الإحصائية القائمة والتنظيم الإحصائي الزراعي بشكل خاص . يناقش الخبيران خلال أسبوع الهيكل التنظيمي المقترح لتنظيم العمل الإحصائي ووضع تصور لمشروع متكامل لتطوير التنظيم الإحصائي الزراعي .

3- عرض المشروع على مسؤولي الأجهزة الإحصائية في فروع وزارة الزراعة والجهاز المركزي للإحصاء في المحافظات أو الأقاليم ، لمناقشة المقترحات والتوصيات الخاصة به وذلك خلال أسبوع .

4- عرض المشروع لمناقشته في ندوة يشارك فيها رؤساء الأجهزة الإحصائية في الدول العربية وذلك خلال أسبوع .

5- قيام المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالإشراف على إعداد المشروع بصيغته النهائية التفصيلية في صورة مشروع قابل للتنفيذ والسعي لتوفير التمويل اللازم لذلك من الجهات والمؤسسات التمويلية الإنمائية المختلفة .

وتقدر تكاليف المشروع بما يلي :

1- إستقدام خبيرين لمدة شهرين لكل منهم

= 2 × 2 × 4000 دولار = 16000 دولار

2- تكاليف سفر الخبيرين =2 × 5000 دولار = 10000 دولار

3- تكاليف الإقامة لرؤساء الأجهزة الإحصائية في الندوة

المقترحة = 22 × 7 × 150 دولار = 23100 دولار

4- تكاليف سفر لحضور الندوة المقترحة لرؤساء

الأجهزة الإحصائية في الدول العربية =22 × 50 دولار = 1100 دولار

5- تكاليف الندوات القطرية = 22 × 5000 دولار = 110000

6- طوارىء = 5900 دولار

المجموع = 176000دولار

4-4 المشروع المقترح لتطوير الإحصاءات الزراعية والعلاقات المؤسسية على المستوى القرمي :

من المنظور العلمي والموضوعي ، فإن التنمية الفاعلة والطموحة للقطاع الزراعي العربي لايمكن أن تأخذ مسارها الصحيح أو تؤدى إلى نتائج مرجوة إذا لم يتم تأسيسها علي قواعد متطورة للبيانات ونظم حديثة للمعلومات بحيث توفر الضوء الكافى لإتخاذ القرارات الرشيدة ووضع السياسات والبرامج الصحيحة لتلك التنمية .

4-4-1 مبررات المشروع :

مع نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الجديد تتبلور العديد من المستجدات والتحولات وإنجازات العلم والمعرفة، وتستقر أسس جديدة للعلاقات والمبادرات الدولية والتكتلات الإقتصادية، وظهور منظمة التجارة العالمية والتى تهدف إلى تحرير التجارة العالمية .

تتمثل أهمية البيانات الإحصائية في إعتبارها كأساس للتقدم والتنمية والمواكبة وكعنصر رئيسي في المنافسة بين الدول ، ولذلك يكون للحاق بهذا العصر، وتقليل فجوة العجز المعلوماتي، بمثابة المبرر الرئيسي لقيام هذا المشروع ، ومن بين المبررات الأخرى ذات الخصوصية مايلي :

- يحمل القطاع الزراعي العربي إمكانات كبيرة للتنمية والتطوير خاصة قطاعه التقليدي، والذى يلحقه الإهمال الكبير خاصة فيما يتعلق بإحصاءاته وتعداداته ومعلوماته، ومن ثم الحاجة إلى البداية الصحيحة في تطوير الأجهزة الإحصائية القائمة عليه وتطوير أساليب ونظم جمع المعلومات، وتحليل البيانات وتوفير وتبادل المعلومات حسب شبكة مترابطة بين أقطار الوطن العربي .
- تعتبر بعض مجالات الإحصاءات الزراعية العربية كالإحصاءات الحيوانية من أكثر المجالات تخلفاً بشكل نسبي بالمقارنة مع مجالات أخرى (الإحصاءات النباتية) ، ففي عدد غير قليل من الدول ، لاتوجد أجهزة إحصائية مختصة بالإحصاءات الحيوانية . وتزداد حدة وتخلف أجهزة إحصاءات الثروة الحيوانية كلما إقترنت بأهمية نسبية أكبر للقطاع التقليدي الذى يتركز في عدد من الدول العربية والتى تفتقر للقدرات الرأسمالية المواتية لتطويره كما هو الحال في السودان والصومال .
- تتعلق أنشطة الإحصاءات الزراعية العربية بنسبة كبيرة من السكان تقدر بنحو 70% من الأسر الزراعية الريفية في الوطن العربي . وبذلك يكون تطوير البنيات

الإحصائية الزراعية قد إستهدف مجموع السكان في الوطن العربي، من منظور تنمية وتطوير أنماطهم الغذائية وتحسين مكوناتها وتركيبها النوعي .

- يتطلب إنضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية، ومايفرضه ذلك من تحرير للأسواق الداخلية ، أهمية آليات السوق ومتغيراته بالإضافة إلى أهمية الكفاءة الإنتاجية ، لذلك فإن الإستجابة الصحيحة والتعديلات المناسبة في قطاع الإنتاج والتنافسية والكفاءة التسويقية على صعيد التجارة الداخلية والإندماج الفعال في التجارة الدولية ، كل ذلك لن يتحقق في غياب الأجهزة الإحصائية الزراعية ومايتطلب من تدفق مستمر من الإحصاءات والمعلومات الكافية والدقيقة والآنية حول كافة المتغيرات الإنتاجية التجارية والسعرية .

- بعد البدء في تطبيق البرنامج التنفيذي لمنظمة التجارة الحرة العربية الكبرى، ومع التحرير المتدرج للتبادل السلعي بين الدول العربية ، فإن التفعيل الفعلي لهذه الإتفاقية وتهيئة الظروف الصحيحة المواتية لتعزيز التجارة العربية البينية في إطار تلك الإتفاقية ، فضلاً عن إمكانية متابعة وتقويم أدائها ، يستلزم بالضرورة توافر البيانات والمعلومات بقدر مناسب من الكفاءة حول مختلف السلع التى يجرى التعامل بها وإنسياب وتبادل تلك المعلومات فيما بين الدول ومختلف المتعاملين من الأفراد والشركات والهيئات ضمن نظام فرعي للمعلومات العربية الزراعية وفي إطار أكثر شمولاً لنظام عربي أو شبكة عربية للمعلومات .

4-4-2 الإعتبارات الأساسية لبرنامج التطوير على المستوى القومي :

بإعتبار أن المشروع المقترح لتطوير الإحصاءات الزراعية العربية يمثل مشروعاً قومياً ويتعلق بقطاع هام له معالمه وسماته الخاصة ويستهدف تحديثاً وتطويراً في قواعد البيانات ونظم المعلومات ليكون مدخلاً أساسياً لتنمية وتطوير هذا القطاع ، فإن ذلك يتطلب بعض الإعتبارات التى يقوم عليها المشروع ومن أهم تلك الإعتبارات :-

- أن ينطلق مشروع التطوير المقترح من الهيكل المقترح للمستوى القطري للأجهزة الإحصائية الزراعية العربية ، ومايتطلبه من إحتياجات للتطوير وزيادة الكفاءة .
- أن يحقق مشروع التطوير المقترح توازناً مناسباً بين مستويات التطوير على المستوى القطري والإقليمي والقومي حتى يمكن أن يفضى ذلك التطوير بشكل

متدرج إلى قدر من الإتساق والتنسيق الكامل بين الأجهزة الإحصائية القطرية العاملة في الإحصاءات الزراعية ، وبعضها البعض في إتجاه إقامة منظومة قومية للبيانات والمعلومات العربية في هذا المجال .

- أن يقوم المشروع بتركيز الإهتمام بدعم وتطوير الوحدات المتخصصة بالإحصاءات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني مع إعطاء القدر المناسب من توازن الإهتمام بين الوحدات المركزية للإحصاءات وبين الوحدات الفرعية في المديريات والأقاليم والولايات، والتى لها الدور الهام والأساسي في التطوير، وأيضاً الإهتمام والتركيز على الكوادر التى تتمتع بقدر أكبر من الإستقرار النسبي في مواطنها بأجهزة الإحصاءآت الزراعية .
- أن يراعى المشروع المستجدات المعاصرة والتقنيات والتطورات الحديثة في مجالات أساليب ونظم ووسائل جمع وتحليل وتبادل ونشر البيانات والمعلومات .
- أن يقوم المشروع بأقصى درجة ممكنة على مبادرات الدول ومساهماتها وجهودها الذاتية من منطلق الوعي بأهمية تطوير وتنمية الأجهزة الإحصائية الزراعية ونظم المعلومات الزراعية، وأن يوفر المشروع المقومات والمتطلبات الأساسية التى تساعد الدول على مساعدة أنفسها لإحداث التطوير المستهدف. ولذا فإن إهتمامات المشروع سوف يعطى أولوية لبرامج تدريب المتدربين لتكوين كوادر قادرة على التدريب المتواصل الذى لايتوقف بإنتهاء عمر المشروع ، كما يعطى المشروع أولوية لنماذج التطوير الرائدة في دولة ما أو عدد محدود من الدول، يمكن لباقي الدول الإستفادة منها والإسترشاد بها سواء بالإعتماد على قدراتها أو إمكاناتها الذاتية أو من خلال مشروعات قطرية .
- أن يراعى المشروع مختلف المستجدات والتطورات العالمية والإقليمية والعربية، وخاصة فيما يتعلق بالتطورات التقنية في مجالات الرصد والإستشعار ومجالات تقانات نظم المعلومات والبرمجيات ومجالات تحرير التجارة العالمية، وأهمية الإندماج الإقتصادي العالمي ومتطلباته من نظم المعلومات الحديثة والشاملة ومجالات الإصلاح الإقتصادي والتعديل الهيكلي وبروز دور القطاع الخاص وأهمية المعلومات والبيانات للأفراد والمؤسسات العامة والخاصة من المنتجين والمستهلكين والمسوقين، وكافة المتعاملين في المدخلات والمخرجات

والخدمات للقطاع الزراعي العربي .

- أن يتحقق من خلال المشروع أقصى قدر من الإستفادة المتبادلة بين الدول العربية للنماذج الرائدة والتجارب الناجحة وكذلك من الإمكانات والخبرات الفنية والعلمية في مختلف الأقطار العربية .

4-4-3 هدف المشروع :

يتمثل هدف المشروع في دعم كفاءة وقدرات الأجهزة الإحصائية الزراعية على المستويات القطرية، وتعزيز التنسيق والتكامل فيما بينها على الصعيد القومي، بما يمكنها من إنتاج وإتاحة مختلف البيانات والمعلومات الزراعية اللازمة للأفراد والهيئات العامة والخاصة، والمسؤولين ومتخذي القرارات بدرجة عالية من الكفاية والكفاءة مع إمكانية إنسياب وتبادل تلك المعلومات فيما بين مختلف الدول العربية بإستخدام الوسائط والأساليب التقنية المتطورة .

4-4-4 الانشطة الرئيسية للمشروع :

لتحقيق أهداف المشروع وإنطلاقاً من دراسة وتحليل الوضع الراهن للإحصاءات الزراعية العربية وما أقترح منها من مشروع للتطوير على المستوى القطري ، يمكن تحديد المكونات الرئيسية للمشروع المقترح من الأنشطة التالية :

1- نشاط دعم وإقامة الهيكل التنظيمي المقترح على المستوى القطري وإقامة الوحدات ذات الطبيعة المتخصصة في مجال إحصاءات الزراعة العربية في الدول العربية التى لايوجد بها مثل تلك الوحدات .
2- نشاط تطوير وتحديث الأساليب الإحصائية لجمع ومعالجة وتحليل الإحصاءات الزراعية وتقدير المعالم والمتغيرات الخاصة بها .
3- نشاط تأهيل ورفع كفاءة العناصر البشرية العاملة في مجال الإحصاءات الزراعية .
4- نشاط تعزيز قدرات الأجهزة الإحصائية الزراعية العربية في الإعداد والتخطيط والتنفيذ للتعدادات الزراعية الشاملة .
5- نشاط دعم الإمكانات والتجهيزات الفنية الحديثة لأجهزة الإحصاءات الزراعية العربية .
6- نشاط إنشاء قاعدة بيانات وشبكات معلومات عربية للإحصاءآت الزراعية على

المستويين القطري والقومي .

5-4-4 متطلبات التنفيذ :

تشمل متطلبات التنفيذ من قبل المشروع المقترح الأول دعم وإقامة الهيكل التنظمي المقترح وإقامة الوحدات ذات الصيغة المتخصصة في مجال الإحصاءات الزراعية العربية كما يلى :

- توفير خبير مختص .
- توفير التدريب .
- توفير الإحتياجات الضرورية من الأجهزة الفنية .

كما تشمل متطلبات التنفيذ من قبل الدولة الآتي :

- توفير السعات المكانية أو المباني اللازمة وتجهيزاتها .
- توفير الموازنة المالية لتسيير أنشطة الوحدة وأعمالها .

تشمل إستراتيجية تنفيذ نشاط تطوير وتحديث الأساليب الإحصائية الزراعية لجمع ومعالجة وتحليل الإحصاءات الزراعية مايلي :

- إختيار وتوفير خبير متخصص في مجال الطرق والأساليب الإحصائية الزراعية وتحديد مهامه ومسئولياته .
- يقوم الخبير المختص بوضع إطار تفصيلي مقترح لخطة تطوير النظم والأساليب المستخدمة في الإحصاءات الزراعية بكافة قطاعاتها .
- يقوم الخبير بإعداد دليل تدريبي تفصيلي في ضوء خطة التطوير المقترحة :
- يقوم الخبير المختص مع الخبير الرئيسي بتحديد المكان المناسب لإقامة الدورة أو الدورات التدريبية وتحديد الخبرات من الخبرات المتعاونة .
- يتولى الخبير المختص بتطوير النظم والأساليب الإحصائية بأعمال المتابعة والإشراف على بعض الدورات التى يقوم بها المدربين المحليين في أقطارهم بعد إنقضاء فترة تدريبهم .

يقوم المشروع بتوفير الخبير المختص لتطوير نظم وأساليب الإحصاءات الزراعية والخبراء المتعاونين في الموضوعات التدريبية .

تشمل إستراتيجية تنفذ نشاط تأهيل ورفع كفاءة العناصر البشرية الآتي :

- توفير خبير متخصص في مجال تنفيذ البرامج والدورات التدريبية .

- مناقشة كافة المكونات التدريبية الموضوعة في إطار مختلف مكونات المشروع، وقيام الخبير المختص بالتدريب بوضع المخطط المستقبلي والبرنامج الزمني له في تتابع منطقي وتحديد المواد التدريبية وإقتراح أماكنها وفقاً لملاءمة الظروف وإمكانيات كل منها مع طبيعة وموضوع كل دورة .
- قيام الخبير الرئيسي بالتعاون مع خبير التدريب والمنسق العام للمشروع بترشيح وإختيار الخبراء المناسبين لكل دورة ووضع دليل تدريبي في المجال الذى سيشارك فيه .
- يقوم خبير التدريب وفق الخطة الموضوعة والمعتمدة بالإشراف الكامل على تنفيذ الدورات ومتابعتها . كما يقوم الخبراء المختصون بمتابعة المدربين القطريين في دولهم وبخاصة في الدورات الأولى التى يقومون بها .
- يقوم كل من الخبراء المختصين كل في موضوع تخصصه ومجال تدريبه بوضع تقرير تفصيلي حول تقييم البرنامج التدريبي .
- تقع مسئولية النشاط التدريبي الأساسي (تدريب المتدربين) على عاتق المشروع ، بينما تقع مسئوليات وأعباء التدريب القطري على عاتق الدولة .
- يوفر المشروع خبراء التدريب ، المواد والإقامة للمتدربين ، توفير الأجهزة والمعدات اللازمة للتدريب ودعم الأنشطة التدريبية على مستوى المشروع .
- في الجانب الآخر توفر الدولة السعات المكانية المناسبة للتدريب القطري وتتحمل نفقات السفر والإقامة للمتدربين المحليين في التدريب القطري .

بالنسبة لنشاط تعزيز وزارات الأجهزة الإحصائية الزراعية العربية في الإعداد والتخطيط والتنفيذ للتعدادات الزراعية الشاملة ، فتشمل إستراتيجية التنفيذ توفير خبير متخصص في تعدادات الحصر الشاملة الزراعية ، يعهد إليه الإشراف على التخطيط ، التنفيذ والمتابعة .

- يشرف الخبير المختص للمشروع على ترشيح وإختيار الخبير المختص في مجال التعدادات الشاملة .
- يقوم الخبير المختص بدراسة أوضاع الدول العربية وتجاربها في مجال إجراء التعدادات ووضع تصور مفصل حول إحتياجات هذه الدول لتعزيز ودعم قدراتها .

- يقوم الخبير المختص بالإشتراك مع الخبير الرئيسي للمشروع وخبير التدريب بوضع خطة وعناصر ومكونات البرنامج التدريبي .
- يقوم الخبير المختص بإعداد دليل تدريبي مفصل .
- يقوم المشروع بتوفير خبير مختص وإنجاز دورات تدريبية في مجال الإستشعار عن بُعد وإنجاز تعداد تجريبي نموذجي .

تشمل إستراتيجية تنفيذ نشاط دعم الإمكانات والتجهيزات الفنية الحديثة لأجهزة الإحصاءآت الزراعية العربية ، أن يقوم خبراء المشروع بدراسة الأوضاع الراهنة للأجهزة المتاحة ومجالات القصور والنقص والحد الكمي والنوعي للمتطلبات الأساسية للدعم الفني والتقني على كافة المستويات .

تحديد قدرات الدول على توفير جانب من الإحتياجات ومن ثم تحديد مساهمة المشروع، على أن يؤخذ في الإعتبار التوازن بين إحتياجات الدعم الفني وإحتياجات التدريب وغير ذلك من مساهمات المشروع على مستوى كل دولة وبما يتناسب مع الثقل النسبي والأهمية النسبية للقطاع الزراعي فيها . يقوم خبراء المشروع أيضاً بالإشراف على تركيب وتشغيل الأجهزة والمعدات والتدريب على إستخدامها ، وكتابة تقارير خلال زيارات المتابعة حول مستوى كفاءة إستخدام الأجهزة للأغراض المخصصة من أجلها .

تشمل تنفيذ إستراتيجية نشاط إنشاء قاعدة بيانات وشبكات معلومات عربية للإحصاءات الزراعية على المستويين القطري والقومي ، نشاط فرعي لإنشاء شبكات قطرية للبيانات والمعلومات الإحصائية الزراعية ونشاط فرعي لإنشاء شبكة قومية للبيانات والمعلومات الإحصائية الزراعية .

ويلزم تنفيذ هذين النشاطين الفرعيين ، توفير خبير في مجال نظم وشبكات المعلومات والإتصالات الحديثة والذى يقوم بالدور الأساسي والهام في وضع مخطط تفصيلي للمنظومة المتكاملة لهذا النشاط بإعتبار الشبكتين مكونات متكاملة مع بعضها البعض .

وبصفة عامة فإن إستراتيجية تنفيذ هذا النظام يمكن أن تقوم وفقاً لما يلي :

- توفير خبير مختص في مجال نظم وشبكات المعلومات .
- قيام الخبير المختص بالتنسيق مع الخبير الرئيسي والمنسقين القطريين بوضع تصور شامل لخريطة نقاط توزيع الوحدات المركزية والفرعية للأجهزة القطرية

للإحصاءآت الزراعية ، ومن ثم وضع مخطط نظم ووسائل الربط والإتصال المناسبة والمتوطرة بين مختلف أجزاء الشبكة .

- تحديد متطلبات التدريب للعاملين في مختلف الوحدات القطرية الفرعية والمركزية للشبكة والإحتياجات من الأجهزة والمعدات الحديثة .
- ترشيح العناصر المناسبة لحضور الدورات التدريبية الأساسية في مجال نظم الإتصالات الحديثة وشبكات المعلومات ليكونوا مدربين لباقي العناصر على المستوى القطري .
- تحديد الأجهزة اللازمة للشبكة مع العمل على الإستفادة القصوى من الوسائط المحلية للإتصالات بشبكات الهاتف والفاكس وذلك للربط فيما بين الوحدات الفرعية والوحدة المركزية في كل دولة .
- قيام الخبيرالمختص بالإشراف على التشغيل التجريبي للشبكات القطرية ومعالجة ماقد يطرأ من مشاكل ووضع تقرير مفصل على حالة كل شبكة ومستوى أدائها ومتطلبات تحسين ذلك الأداء وإستمراره بكفاءة عالية .
- يقوم الخبير المختص بوضع مخطط تفصيلي للشبكة القومية التى تربط بين الوحدات المركزية للإحصاءات الزراعية في الدول وبين مركزها القومي والذى يقترح أن يكون في مقر المنظمة العربية للتنمية الزراعية .
- تحديد الأجهزة والتجهيزات والمعدات اللازمة كماً ونوعاً وتحديد المواصفات الفنية لكل منها .
- تحديد الكوادر البشرية اللازمة للوحدة المركزية القومية ونوعية ومستوى تأهيلها والإحتياجات التدريبية لها إذا لزم الأمر .
- تقدير النفقات الجارية لتشغيل الشبكة القومية بما في ذلك قيمة الإشتراك في إحدى شبكات المعلومات الدولية (مثل الأنترنت) .
- وضع نظم التشغيل والربط والإتصال وتحديد نوعية البيانات والمعلومات ذات الطبيعة المتجانسة التى يتم تبادلها وتداولها .
- الإشتراك مع الخبير الرئيسي والخبراء المختصين في وضع مقترح لوسائل إصدار ، نشر وتبادل التقارير الإحصائية القومية في مجال الإحصاءات الزراعية .

- تحديد متطلبات وأساليب صيانة وإستمرارية التشغيل للشبكة القومية والشبكات القطرية ووضع تقرير مفصل حول ماتم إنجازه ومايلزم مستقبلاً لإستمرار التشغيل .

يوفر المشروع الخبير المختص في مجال نظم الإتصال الحديث وشبكات المعلومات و تدريب المتدربين في مجالات الإتصال والشبكات ، كما يشرف الخبير على الدورات التدريبية القطرية ويوفر الأجهزة والمعدات والتجهيزات الأساسية للوحدات المركزية في الدول والوحدة المركزية للشبكة القومية .

توفر الدول الكوادر المحلية ووسائط الإتصال المحلية فيما بين مختلف أجزاء الشبكة القطرية .

4-5 الإستراتيجية العامة لتنفيذ المشروع :

تشمل المحاور الأساسية لإستراتيجية التنفيذ لهذا المشروع مايلي :

- تحديد المنظمة العربية للتنمية الزراعية لتكون الجهة الفنية المتخصصة في مجالات التنمية الزراعية العربية ، ويناط لها الدور الإشرافي والتنسيقي المركزي للمشروع وتقديم خدمات الإستشارات الفنية والإسناد الإداري ومتابعة التنفيذ ومراجعة التقارير وإعتمادها .
- يقوم المنسق المركزي بالتعاون مع الوزارات المعنية في الدول العربية بترشيح وإختيار مجموعة للتنسيق القطري للمشروع في كل دولة . كما يقوم بترشيح وإختيار الخبير الرئيسي للمشروع والذى سيكون المدير الفني للمشروع والذي يجب أن يكون من الخبرات العربية المتميزة والممارسات العلمية الواسعة على المستويين العربي والدولي في مجال مشروع التطوير .
- إختيار مقر المشروع ويفضل أن تكون الخرطوم (في السودان) لإعتبارات عديدة أهمها القرب من المقر الرئيسي للمنسق المركزي (المنظمة العربية للتنمية الزراعية) وبإعتبار السودان من الدول ذات الأهمية النسبية في المجال الزراعي .

4-6 الإطار المؤسسي للمشروع :

ترتبط وحدات التنسيق القطرية معاً بوحدة الإدارة الفنية المركزية للمشروع عن طريق جهة الإشراف والتنسيق المركزية والتى يقترح أن تتولى مهمتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية وبذلك يمكن تصور الإطار المؤسسي للمشروع على النحو التالي :

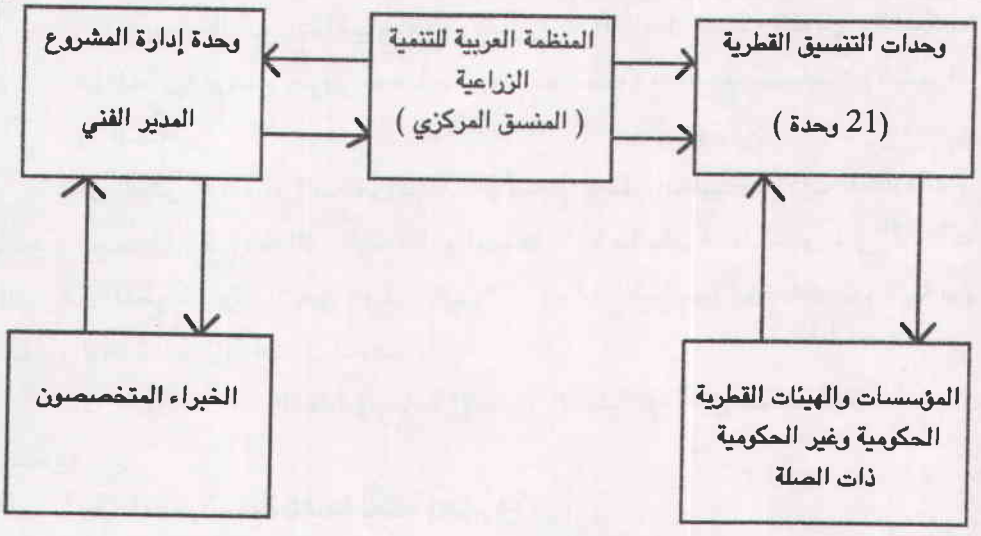

وفيما يلي المكونات الرئيسية للعناصر الفرعية والمهام الأساسية لوحدات التنسيق القطرية ، ووحدة التنسيق المركزية ووحدة إدارة المشروع :

أ- وحدات التنسيق القطرية :

تتمثل مهام ومسئوليات هذه الوحدات في :

* تسهيل عمل خبراء المشروع داخل الأقطار وترتيب اللقاءات والزيارات ومتابعة سير العمل على المستوى القطري ورفع التقارير الفنية عنه إلى المنسق المركزي وعرض المشاكل وإقتراح الحلول الخاصة بالأقطار، كذلك التعاون الفني مع الخبراء في إختيار المتدربين والخبرات الفنية المحلية التى يتطلبها العمل وتوفير البيانات الإحصائية الزراعية وغيرها من مجالات العون الفني .

ب- وحدة التنسيق المركزية :

تتولي بالنيابة عن الدول المستفيدة بالمشروع أعمال المتابعة والإشراف علي سير أعمال المشروع فنياً ومالياً ، وفقاً لما يتم إقراره في الصورة النهائية للمخطط التفصيلي والبرنامج التنفيذي ، كما تقوم بمهام الإسناد الإداري والتنسيق بين الوحدة الفنية للمشروع وبين الدول ممثلة في وحدات التنسيق القطرية وتشمل أهم إختصاصات الوحدة الإشرافية مايلي :

- ترشيح وإختيار الخبير الرئيسي للمشروع (المدير الفني) وتحديد المهام

المرجعية والمسئوليات الموكلة إليه .

- الإشتراك في ترشيح وإختيار مختلف الخبرات والوظائف التى يتطلبها المشروع على إختلاف مستوياتها وفي إطار مايتحدد لكل منها من المهام المرجعية .
- القيام بمهام الإسناد الإداري والتنسيق بين وحدة المشروع وبين المنسقين القطريين .
- تقديم تقارير المتابعة الفنية والمالية للمشروع إلي جهات التمويل وجهات الإختصاص في الدول المستفيدة وعرض مايواجهه من مشكلات والمساعدة في إقتراح الحلول لسير العمل وفق ماهو مخطط .
- تقديم المشورة الفنية للوحدة الإدارية الفنية للمشروع في حالة طلبها .

ج – وحدة الإدارة الفنية للمشروع :

وهي المكون الفني الرئيسي للمشروع وعلى رأسها المدير الفني للمشروع يعاونه الخبراء المختصون ويشمل مهام الخبير الرئيسي أو المدير الفني للمشروع مايلي :

- وضع المخطط العام والبرنامج التنفيذي للمشروع .
- ترشيح وإختيار خبراء المشروع بالتنسيق مع الجهة الإشرافية وتحديد مهامهم.
- تقديم الخبرات الفنية والإستشارات في مجالات إختصاصه .
- متابعة سير العمل في كافة المراحل ولمختلف الأنشطة .
- تلقي التقارير من مختلف الخبراء .
- تقديم التقارير الدورية والتقرير النهائي للمشروع مع الإشراف الفني والمالي على المشروع .

4-7 الميزانية التقديرية للمشروع :

تقدر الميزانية التقديرية للمشروع بحوالي 5.052 مليون دولار تفاصيلها كما يلي :

* ميزانية نشاط تأهيل ورفع كفاءة العناصر البشرية	1150.00 ألف دولار
* ميزانية نشاط دعم الإمكانات والتجهيزات الفنية الحديثة لأجهزة الإحصاء الزراعية	200.00 ألف دولار
* ميزانية إنشاء قاعدة بيانات وشبكات معلومات عربية للإحصاءات الزراعية على المستويين القطري والقومي	150.00 ألف دولار
* ميزانية وحدة المشروع	600.00 ألف دولار
* ميزانية المسح الجوي التجريبي والتعداد التجريبي	310.00 ألف دولار
المجموع	4210.00 ألف دولار
ميزانية الإسناد الإداري (10%)	421.00 ألف دولار
إحتياطي (10%)	421.00 ألف دولار
جملة الميزانية	5052.00 ألف دولار

المراجـــع

المراجـع

1- إستراتيجية وتطوير خطط وأساليب تجميع البيانات والإحصاءات الزراعية في جمهورية العراق ، 1985 .

2- دراسة المسح الإحصائي والإقتصادي للقطاع الزراعي – دولة قطر ، 1985.

3- دراسة إعادة تأهيل بنية المعلومات الإحصائية بالقطاع الزراعي ، المجلد الأول والثاني ، جمهورية السودان ، 1987 .

4- دراسة تطوير الإحصاءات الزراعية – الجماهيرية العربية الليبية ، 1991 .

5- دراسة دعم وتطوير البنية الإحصائية ونظم المعلومات الزراعية ، جمهورية مصر العربية ، 1994 .

6- دراسة دعم وتطوير البنية الإحصائية الزراعية بجمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية ، 1995 .

7- دراسة المسوحات الإحصائية وتطوير ومراقبة الإحصاء بدولة الكويت، 1995.

8- دراسة تطوير البنية الإحصائية بدولة فلسطين ، 1996 .

9- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الدراسات القطرية المعدة في إطار الدراسة القومية للأوضاع الراهنة للبنية الإحصائية الزراعية العربية والمشروعات المقترحة للتطوير.

- دراسة المملكة الأردنية الهاشمية
- دراسة جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية
- دراسة المملكة العربية السعودية
- دراسة جمهورية السودان
- دراسة الجمهورية العربية السورية
- دراسة جمهورية العراق
- دراسة سلطنة عمان
- دراسة دولة فلسطين
- دراسة دولة قطر

- دراسة دولة الكويت
- دراسة الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى
- دراسة جمهورية مصر العربية
- دراسة المملكة المغربية
- دراسة الجمهورية الإسلامية الموريتانية
- دراسة الجمهورية اليمنية

فريق الدراسة

فريق الدراســـة

أ- خبراء من خارج المنظمة :

- الدكتور عبده قاسم — عضواً
  كلية الزراعة - جامعة دمشق - سوريا
- الدكتور ابراهيم على — عضواً
  رئيس المكتب المركزي للإحصاء - سوريا

ب- خبراء من داخل المنظمة :

- الدكتور وحيد على مجاهد — رئيس فريق الدراسة
  مدير إدارة الدراسات والبحوث
- الدكتور الحاج عطيه الحبيب — عضواً
  خبير بإدارة الدراسات والبحوث
- الدكتور فتحى سيد أحمد سيد — عضواً
  خبير بإدارة الدراسات والبحوث
- السيد حسن عبدالعظيم القرشي — عضواً
  خبير مساعد بإدارة الدراسات والبحوث

الملخص الإنجليزي

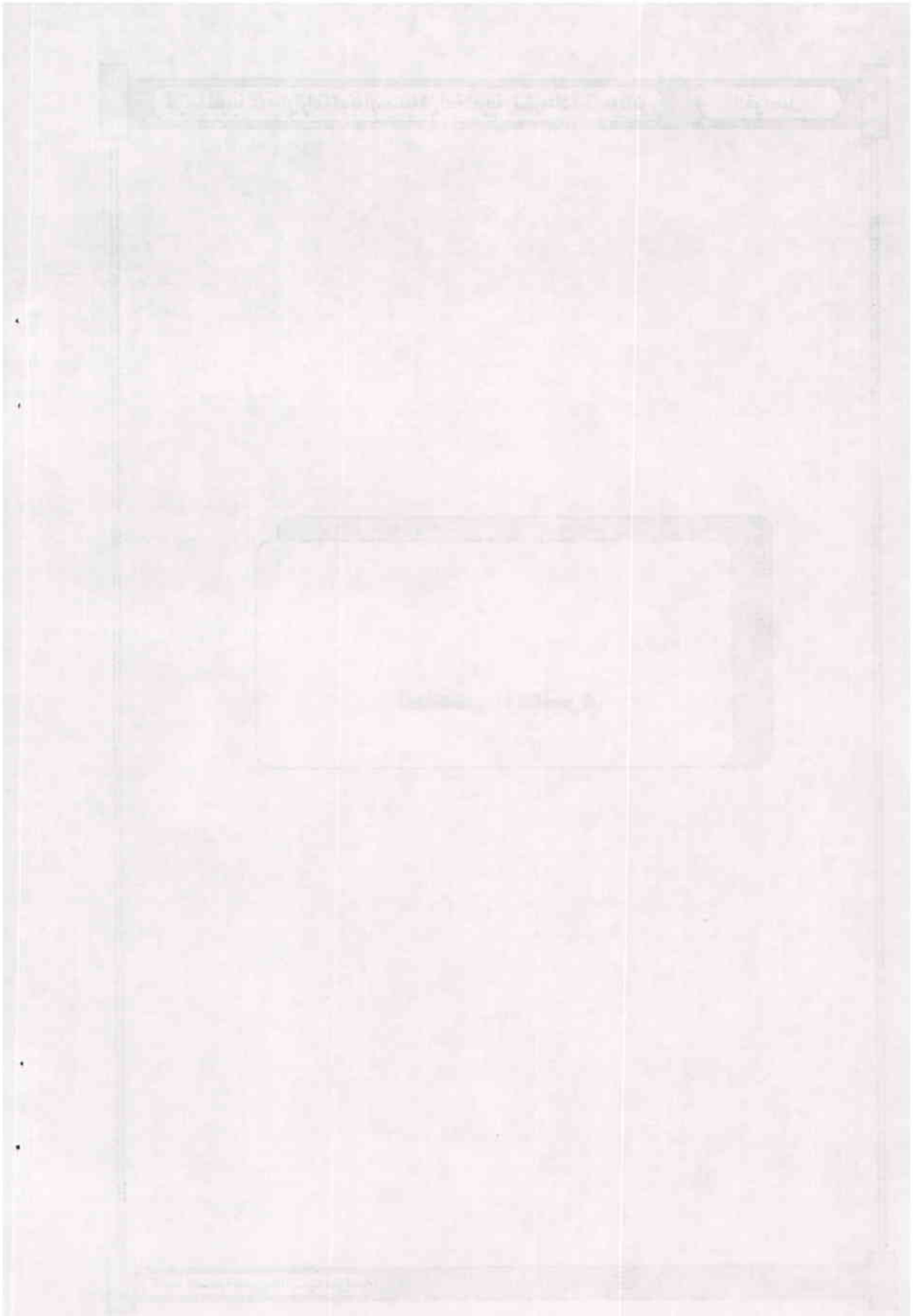

Assessment of the Existing Organizational Structures of the Statistical Institutions in the Arab region and the Projects Proposed for thier Development

This national study for strengthening the organizational set up of the institutions in charge of the agricultural statistics in the Arab region, is regarded as a component of the Arab Organization for Agricultural Developement's plan for the year 1999.

This study gets its importance at the time when data and information have high demand in many aspects of the field of economic activities. Moreover, at the time when awareness and realization have increased towards its importance and vital role in the economic development and planning. In addition, coverage as well as presizim of the statistical data and information for decision making at various levels are needed particularly at global level. This has been reflected by the continuous race to own various information and to establish specialized information banks in various production, commerce, investment and service fields.

Based on all above, it is clear that provision of data and information and availing them at the appropriate time is considered among the most important factors that promote sustainable agricultural development in the Arab countries.

However, proper planning, policy adoption, marketing development, internal and external trade transactions, economic and technical feasibility studies, investment promotion, scientific research development and extension service programs preparation. All these will not be properly completed unless a detailed data-base is established.

Provision of data for comprehensive agricultural statistics requires existance of well developed statistical institutions and systems, which should be well equipped with all sorts of modern technologies. Moreover, coordination among different agricultural statistics institutions is also needed, besides the sufficient financial resources required for the execution of statistical plans and programmes for better data collection, tabulation, analysis, and spread of the statistical data whenever they are needed. Constraints and problems that face the development and performance of the statistical institutions in the Arab countries have also been discussed.

This study aims at evaluating the performance of the existing Arab agricultural statistics institutions' performance, analyzing capability of the institutional development and capacity building, in addition to the directives and fields of development.

This study is composed of four main chapters. Chapter one deals with the performance of existing Arab agricultural

statistics institutions. In general it is observed that multiple institutions are responsible of collecting the statistical data. Moreover, the Arab countries showed wide variations in the structure of their agricultural statistics institutions as with respect to data precism and coverage.

Chapter one also reviews the nature of the Arab agricultural statistics systems which are characterized by wide variations in their structure as well as the institutions they belong to. In general the Arab agricultural statistics structure and nature could be summarized as follows :

- Existance of central statistical bodies that belong to an administration which is not specialized in agriculture. Their reponsibilities envolve supervision as well as participation in collection and preparation of the statistical data, as in the case of Syria, Iraq, Sudan, Algeria and Egypt. This is besides the the existance of branched bodies responsible for data collection in the different fields of agriculture.
- Existance of statistical body under the Ministry of agriculture which is a central unit as in the case of Morocco, Mauritania and Jordan. Branched agricultural statistics structures could be extended to form smallest administrative units in the statistical structure chain, as in Syria and Algeria. Other

countries do not have such organizational structure for their statistics institutions. Collection of data in such countries depends on personal efforts as in the cases of Muritania and Lybia.

With regard to the man power and technical information available to the statistical systems, chapter one reveals that human power development and qualifying representing the vital issue in developing these systems. It is shown that there is wide variations among Arab countries with respect to adequacy of qualified statisticians.

According to the main tasks and experiences, the manpower working in the field of agricultural statistics is classified into those responsible for collecting data from its source in the field or farm, and those responsible for spreading and forcasting of these data. Distribution of these human resources in Egypt is including those who are associated with technical or administrative or services tasks. This classification is absent in many of the Arab countries.

As with respect to the man power working in the field of agricultural statistics in Iraq, it is shown that they were about 56, in addition to 106 working in the Central Statistical Bureau. These figures reflect the most difficult circumistances facing the agricultural statistics institutions working in production of the agricultural statistical data.

However, since training is an important issue in improving the performance of the agricultural statistic institution, it is shown that Egypt has intensified training in different fields particularly those related to the agricultural census and statistical analysis. Relatively Egypt has access to highly qualified cadres in the field of agricultural statistics, compared to the other Arab countries

Moreover, it is indicated that Arab countries have started to be interested in introducing computers in their statistical tasks for the sake of speeding up achievements and make precise and perfect jobs. Although all Arab countries have introduced computers and electronic calculators, their use of such devices lack the required effeciency due to the weak experience in this field. The types of these electronic calculators, and computers are ranging between big memory computers, stationery, and mobile ones.

It is worthmentioning that some of the Arab countries have been using remote sensing data among their agricultural statistics, particularly in the agricultural census operations Also many Arab countries have recently owned communicational networks that connect the agricultural statistics institutions to other related institutions as in the case of Egypt and Sudan.

Other Arab countries are lacking such networks.

Moreover, it is shown that Syria, Algeria, Egypt and Sudan have been using the remote sensing data in different agricultural statistics operations, such as climatic data and Some times they collect data on plant production and animal census.

Chapter one also investigated budgets of the different agricultural statistics systems, and their available source of finance. Moreover, means and ways of collecting the agricultural statistics have also been reviewed. Finally, chapter one depicts the problems and constraints that hinder the performance of the Arab agricultural statistics institutions. These problems and constraints are attributed to technical, organizational, administrative and financial factors.

Due to occurance of different statistical institutions under different ministries as was mentioned earlier, weak coordination is experienced. Some countries have overcome this problem and some others are still facing it. There are some Arab countries that have not carried out agricultural census since long time ago such as Algeria, Jordon and Palestine, others like Sudan and Iraq have not carriedout any agricultural census for 25 years.

Chapter two deals with the existing structures of the corporations and institutions working in the field of agricultural statistics in Arab countries. Chapter two also

reviews the organisational charts of the main statistical systems and their performance, beginning with the main statistical institutions in each country and ending with the branched institutions in the provinces and States.

Chapter two also depicted the existing situation of the agricultural statistics institutions, and identified the problems and constraints facing these institutions in Arab countries, such as Jordan, Algeria, Saudia Arabia, Sudan, Syria, Iraq, Palestine, Quatar, Kuwait, Lybia, Egypt, Morrocco, Mauritania and Yemen.

In addition the chapter reviewed the constraints of the proper performance of the institutions at the regional level as well as at the Arab countries level. Those were associated with the, legal problems, technical, financial organisational and other problems related to people's awareness of statistics. The technical problems such as; lack of specialized technical personnel, besides the use of different data collection techniques, and the absense of agricultural census programs.

Chapter three decribes the models, useful experiences, and the proposed fields needed for developing the statistical institutions in the Arab region. As with regard to the useful experiences, the Candaian and Austratian experiences were reviewed as foreign endeavors to be made use of.

On the other hand, experiences of Egypt Arab Republic,

Syrian Arab republic and Algeria were reviewed. The merits of the Canadian agricultural statistical structure that one could make use of, is its centralization, unification of measures and the organizational structure suitability. It is organizational structure begins with the lowest units producing the data (the farm) begins and ends with the highest units. This system functions in a way to make full control over data dualism and contradicting statistical data. The Australian experience in the field of the development of the organizational structure of the agricultural statistics on the other hand, has positive aspects and is centrally based as this would help to unify all the statistical policies and allow effective coordination among different statistical institutions for the purpose of producing precised as well as comperhensive data and statistics.

In addition to that, the execution of the annual agricultural census provides wide agricultural data-base and enable the country to follow-up the changes that take place evey year in the agricultural activities. Also this data base provides possibility of making agricultural surveys by means of sampling techniques. Perhabs the Candadian experience which comprised annual agricultural census could not be afforded by many countries, due to its high cost of execution every year.

As far as the Arab level is concerned,Egypt represented a

pilot experiment in collecting, tabulating and forecasting the data by means of sampling techniques.

Chapter three pointed out the current and required development aspects of the Arab agricultural statistical institutions for Kindom of Jordan, Algeria, Saudi Arabia, Sudan, Syria, Iraq, Palestine, Quatar, Kuwait, Lybia, Morocco, Mauritania, Yamen.

Fields and needs for developing the agricultural statistical structure in the Arab countries, as with regards to development of technical, human cadres, organizational and institutional aspects were also described.

In chapter three the fields of developing agricultural statistics were identified, as follows :

- For Arab countries the have not executed agricultural census since long time ago, they should start doing that starting from the year 2000 to year 2003. This besides executing the agricultural census every 10 year in coordination with the population census.
- Substituting the personal techniques for estimation by objective techniques used for collecting agricultural statistics. The sampling method could be used widely for crops and animal production estimates.

Moreover, suggestions for development, may include

wide usage of electronic computers and making use of the modern technological explorations in the field of communications, to connect the agricultural statistics systems and the related systems by means of modern informational networks.

Moreover, establishing agricultural statistics data-base and agricultural information banks. As far as human cadres development is concerned, it is suggested that provision of financial and logistical sources is a very important issue for supporting the Arab statistics institutions and systems by the qualified cadres needed. Moreover, annual training plan is suggested to train human cardres at all levels of agricultural statistics chain.

Suitable financial incentives should be extended to those who are working in the different fields of agricultural statistics. Fields related to development of the agricultural statistics and structures of these institutions include issuing laws that organize the statistical career on a central base and be responsible for collection, tabulation and conveying agricultural data and information to the end users. Also they envolve making coordination and achieving integration among all agricultural statistics institutions.

Chapter four which the last chapter deals with the proposed projects of development for the agricultural statistics

institutions in the Arab world. Since the previous chapters have indicated that many Arab Countries have made profound development and advance in the field of institutional capacity building of the agricultural statistics in the Arab region. there are many proposed plans which have been formulated to reflect the awareness of the Arab countries to develop their agricultural statistical capacity building. This intension provides the potential for executing the discussed programs at both country and national levels, in order to promote the existing efforts for developing the capacity building of the agricultural statistics institutions. Chapter four viewed also the importance of development, objectives of development, basic criteria of development and the organisational structure of development.

The former aimed at identifying the organizational set up and the duties of each unit, in the field of agricultural statistics at both the branches and central unit.

The basic needs of development aspects is given interm of legal, physical and technical polentials. Chapter four also views the proposed project for developing the agricultural statistics, as well as the institutional relations at the country level, in terms of objectives, justifications, proposed organizational structure and legal, human and technical requirements besides, the project budget. Moreover,the

proposed project for agricultural statistics and institutional relations at the national level is also reviewed.

The proposed project features the project justifications, which represent the importance of the statistical data and information, as being the cornerstone of development and competition among world countries to approach the fast moving developed countries, and to bridge the gap deficit of information represented the main justifications of this project. In addition to that there are other justifications related to the Arab agricultural sector, which bear huge potentiality for development, particularly in its traditional sub-sector.

Moreover, the accession of the Arab countries to the World Trade Organisation (WTO), and the committment towards the agreements to Liberalize the internal markets besides the expected changes in the field of production, competitiveness, and marketing effeciency.

All these issues will not be achieved in the absence of proper and precise agricultural statistical structure, and the need to get continuous flow of sufficient and precised data and information concerning the production, commerce and price changes.

Chapter four also gives the basic considerations from the program development at the national level. The objectives of this project aimed at supporting the effeciency of the

agricultural statistics institutions at the national level. This support will enable them to produce and make available the various required data and information for individuals, private and public corporations and decision makers, with the high degree of sufficiency and effeciency. Moreover, this support will enable the Arab countries to exchange the data and information with each other, by means of modern techniques.

This chapter also stresses the vital importance of the coordination and cooperation ties between the different Arab institutions in charge of the agricultural statistics in the region.

Having this coordination taken place, the exchange of data and statistics between the different Arab countries would eventually be guaranteed, and a continuous flow of such data and information would be available all the time, for the benefit of the decision makers, and the executives, when revising the agricultural policies of their countries. The onset of the new changes in the field of world trade and the emergence of economic blocs, which have been associated with the building up of the World Trade Organizatin (WTO), and the Arab Free Trade Area (AFTA), clearly dectate the need for availing voluminous and highly accurate information and statistics. This in turn necessitate the need for having powerful and well equipped statistical institutions.

The proposed improvement suggested for these institutions should be at two levels, country level, where the improvement could be oriented to strengthening and supporting the existing country institutions, through provision with the required materials and equipment. At the regional level, more coordination and proper links have been suggested for exchange of expertise, information and research findings.

Finally the study outlined the main components of the proposed [illegible] cases, in addition to the execution needs and proposed budg[illegible]

Résumé de l'Etude

Situation actuelle des structures statistiques agricoles arabes et Projets de développement

L'étude régionale des situations actuelles de la structure des statistiques agricoles et des projets de développement proposés dans le monde arabe, revêt une importance particultière à l'heure actuelle. Ceci est dû à la demande croissante en matière d'informations et données précises et fiables concernant les branches et activités de l'économie nationale. Ainsi que l'élévation du niveau de sensibilisation sur l'utilité de ces informations dans la planification du développement en général et des secteurs économiques en particulier.

La précision des données et leur universalité constituent la base principale des prises de décision.. Sur le plan international, la course à la collecte, au bon moment de l'information fiable et disponible et la création de banques de données spécialisées en matière de production, du commerce, de l'investissement et des services et autres, prouve encore une fois l'importance du rôle que joue l'appareil statistique dans le choix des projets de développement de l'agriculture arabe.

La disponibilité de bases de données statistiques agricoles complètes, nécessitent l'existance d'organismes institutionnels et de systèmes statistiques évolués et efficaces, et la disponibilité des compétences humaines nécessaires.

Ces organismes doivent être capables d'assurer la coordination adéquate avec les utilisateurs des données agricoles (planificateurs, les politiques et les décideurs). En plus de la disponibilité des moyens financiers suffisants permettant de réaliser les objectifs poursuivis.

La carence, dont souffre ces organismes arabes, variable selon les pays, a amené l'organisation arabe pour le développement agricole à intégrer dans son plan pour l'année 1999, un projet de développement de la structure des organismes chargés des statistiques agricoles arabes, sur le plan institutionnel,

organisationnel, technique, matériel et des ressources humaines.

L'objectif de cette étude est d'évaluer l'action actuelle en matière du recensement agricole arabe, l'analyse de l'efficacité des organismes spécialisés et de déterminer les orientations et les domaines d'évolution des modalités et approches adoptées dans la collecte des données statistiques, ainsi que les liens avec les options de réforme du cadre structurel des statistiques agricoles dans le monde arabe.

L'étude est structurée en quatre parties principales. **La première** passe en revue l'état actuel de l'action des organismes arabes chargés des statistiques agricoles. De façon générale, la situation actuelle est caractérisée par la multiplicité et la diversification des organes de collecte des données statistiques et par une grande différenciation entre les pays du point de vue quantitatif et qualificatif. De même que cette situation se caractérise par une différence notoire dans les structures, les méthodes d'analyse et le niveau qualificatif et des effectifs des ressources humaines en présence. L'effectif spécialisé atteind seulement 1500 cadres qualifiés et spécialisés dans l'ensemble du monde arabe. Le niveau universitaire et plus, représente environ 60% de cet effectif dans le cas de la Syrie, l'Egypte et l'Algérie avec une bonne division de travail entre les cadres en présence. Alors que dans le cas de la Mauritanie la situation est très en dessous du niveau requis.

De même que pour l'Irak, l'effectif ne dépasse pas 56 élements travaillant sur le terrain et 106 éléments au niveau du bureau central du recensement agricole.

De manière générale, cette structure et la nature des organismes de recensement agricole arabe se caractérisent par:

- L'existence d'organe centralisé, souvent rattaché à un département, autre que celui de l'agriculure, et chargé de coordonner et de participer à la gestion des données statistiques. C'est le cas de la Syrie, l'Irak, le Soudan, l'Algérie et l'gypte. Cet organe central dispose d'antennes dont le rôle est de collecter les données statistiques relatives à l'activité agricole.
- L'existence d'un organe statistique, dépendant du ministère de

l'agriculture et centralisé tel que le cas du Maroc, de la Mauritanie et de la Jordanie. Dans le cas de l'Irak et la Syrie ces organes centralisés disposent d'unités locales.

Par contre, dans d'autres pays il n'existe pas d'organes de collecte des données et procédent seulement à des estimations, c'est le cas de la Mauritanie et de la Lybie.

- Le facteur humain constitue un élément fondamental et essentiel pour assurer une bonne éfficacité des structures statistiques.
- La formation des cadres spécialisés constitute le facteur clé pour la mise en oeuvre d'une bonne stratégie en matière des statistiques. Dans la plus part des pays arabes, ces sessions de formation sont rares; cependant l'Egypte a procédé au renforcement de cette formation en matière de recensement agricole et des analyses statistiques en général, par le biais de session de formation.
- De plus en plus, l'informatisation du domaine de la statistique prend place dans les systèmes de recensement mis en oeuvre dans les pays arabes, malgré les insuffisances constatées au niveau des compétences et de l'efficacité de l'utilisation de l'outil informatique.
- Cetains pays arabes utilisent les données et résultats de la télédétection dans les diverses opérations de recensement agricoles. Cependant cette utilisation est limitée aux prévisions climatiques et des précipitations et parfois pour la collecte des données relatives à la production végétale et animale intensive.
- Enfin, la première partie s'est interessée aux problèmes et les déficits que connaissent les organismes de recensement agricole, du point de vue financier, technique, organisationnel et administratif. Le problème majeur que connaissent les pays arabes réside dans le manque de coordination du recensement agricole.

  Certains pays arabes tels que l'Algérie, la Jordanie la Palestine n'ont pas réalisé de recensement agricole. De même que le dernier recensement réalisé au Soudan et en Irak date d'il ya 25 ans.

La deuxième partie de l'étude présente les principaux organismes et institutions du point de vue structure, niveau d'exécution et des missions qui leur sont dévolues, notamment l'organe statistique principal dans chaque pays, qui se charge de la collecte des données statistiques générales au niveau national. De même que sont présentés les nombreux organes affiliés qui se chargent du secteur des statistiques agricoles arabes.

Aussi, cette partie de l'étude analyse la situation actuelle du domaine des statisituqes et du recensement agricoles avec la problématique du secteur dans les pays de **Jordanie, Algérie, Arabie Saoudite, Soudan, Syrie, Irak, Palestine, Qatar, Koweit, Lybie, Egypte, Maroc, Mauritanie** et du **Yémen.**

Cette problématique est abordée du point de vue des insuffisances et faiblesse dans la qualité d'exécution et de mise en oeuvre au niveau sous régional et régional arabe.

De même que sont posés les problèmes d'ordre juridique et technique et et se rapportent également à l'absence d'unification des méthodes et modalités de collecte des données, ainsi que le retard enregistré dans la réalisation du recensement agricole, et des problèmes d'organisation, de sensiblisation et de l'enseignement de la science statistique.

La troisième partie présente des modèles et expériences réussies ainsi que les domaines et besoins du développement de la structure statistique dans la région arabe. Aussi sont présentées les expériences du **Canada** et d'**Australie** comme modèle international réussi, ainsi que les cas d'**Egypte**, de **Syrie** et d'**Algérie.**

Le cas du Canada peut être un modèle d'inspiration en matière de centralisation de l'activité et l'efficacité de la structure statistique. Ce modèle se base sur la plus petite unité de production du chiffre statistique qui est l'exploitation agricole jusqu'à la plus grande unité. Ce système se distingue par la capacité de maîtrise des contradictions des données statistiques et leur double emploi.

Le cas de l'appareil statistique en Australie est édifiant du fait qu'il est basé sur des principes de centralisation, qui permet d'unifier les politiques statistiques et de coordonner efficacement les activités des différents organismes chargés d'élaborer les

données statistiques.

Par ailleurs, l'exécution annuelle du recensement agricole permet de disposer d'une large base de données fiables et de suivre les changements qui surviennent dans l'activité agricole annuelle. Cependant le coût élévé de la réalisation régulière de ce recensement, fait que beacoup de pays ne peuvent pas s'en tenir de manière périodique et régulière.

Sur le plan du monde arabe, le cas de l'Egypte est considéré comme étant d'avant garde du point de vue collecte des données par voie systèmatique et par voie d'échantillonnage.

Cette partie traite également de l'état actuel et de l'évolution nécessaire des organismes chargés des statistiques agricoles dans les pays arabes : la Jordanie, l'Algérie, l'Arabie Saoudite, le Soudan, la Syrie, l'Irak, la Palestine, le Qatar, le Koweit, la Lybie, l'Egypte, le Maroc, la Mauritanie et le Yémen.

De même que sont approchés les besoins de l'évolution des structures, du point de vue technologique et des techniques modernes, du développement des ressources humaines, des aspects organisationnels et des domaines de relations institutionnels. Ainsi l'évolution des modes et modalités de collecte des données statistiques agricoles est liée aux domaines ci-après :

- Inciter les pays arabes, en retard, à réaliser un recensement agricole entre la période 2000 - 2003. En plus d'un recensement agricole toutes les dix années en liaison avec le recensement général de la population.
- Appliquer la méthode objective des estimations pour la collecte des informations et données statistiques en matière agricole, en élargissant l'utilisation de la technique d'échantillonnage pour l'estimation de la production végétale et animale.

L'étude propose également la généralisation de l'utilisation des outils informatiques et l'intégration des techniques modernes de communication pour lier les différents organismes chargés des statistiques et les autres institutions du réseau moderne d'information. Il est aussi proposé la constitution de bases de données statistiques agricoles et autres statistiques qui leur sont

liées.

En ce qui concerne le développement des ressources humaines, l'étude propose :

- la mise en place de ressources financières et logistiques nécessaires pour le renforcement des effectifs de cadres compétents et spécialisés notamment dans le domaine des statistiques en général et agricoles en particulier.
- la mise en oeuvre d'un programme de formation annuelle pour les différents niveaux de l'activité statistique avec les incitations et motivations notamment au niveau des salaires du personnel concerné.

Pour le développement des structures et des relations inter-institutions statistiques agricoles l'étude propose :

- la promulgation de lois et réglements pour l'organisation du secteur des statistiques agricoles sur la base d'une centralisation et d'unification institutionnelle.
- la promulgation des lois et réglements permettant la disponibilité des équipements des unités administratives et géographiques au niveau du pays et la coordination et la complémntarité entre les différents organismes agricoles et les autres institutions.

La quatrième partie de l'étude propose deux projets relatifs au domaine des statistiques agricoles et des institutions spéciallisées, à savoir :

- **Au niveau national**, le projet vise le développement des statistiques, agricole et des relations inter-institutions. L'objectif est d'organiser la structure chargée des statistiques agricoles dans chaque pays arabe de telle façon qu'il y est une entité unique responsable de la collecte des données, de la classification et de la publication; aussi que de l'élaboration et du suivi de l'exécution des plans annuels dans ce domaine. L'action de l'entité unique se déroulera dans un cadre de coopération et de coordination avec les différents ministères, administrations et organismes concernés. De même que le proejet vise la couverture de territoire national par la généralisation des organismes et unités chargés des

statistiques agricoles. Les activités prévues au titre du projet concerne l'élaboration et la promulgation de lois et réglements spécifiques nécessaires notamment pour la création, la coordination et le renforcement du rôle des unités centrales et locales rattachées à celles-ci et ce dans le cas des pays arabes qui n'en disposent pas. De même que la mise en place d'unités spécifiques au domaine des statistiques agricoles rattachés à l'organisme statistique unique central.

Le projet propse également le cadre organisationnel et les liens de l'organisme central chargé des statistiques internes et externes avec le ministère et les départements chargés des affaires agricoles et des ressources animales y compris les ressources halieutiques.

Par ailleurs le projet présente les axes du développement de ce cadre à savoir :

- La collecte des données selon la division du territoire de chaque pays, à partir de la plus petite unité de production jusqu'au sommet de la pyramide structurelle de l'organisme central des statistiques.

- La collecte des données spécifiques au sectuer agricole en liaison avec l'organisme central et en prenant en considération les effets externes que peut subir le secteur agricole tels que l'effet des prix des produits et des intrants, des donnés démographiques, l'importance de la main d'oeuvre etc.

- Le cadre organisationnel propre, là où n'éxiste pas une Administration des statistiques divisée en quatre Directions (des Estimations Statistiques, de l'Intventaire et de la Télédétection, de l'Analyse Economique et Sociale, et du Réseau et Banque de données).

- Le projet nécessite un budget évalué à **176000 dollars U.S.A**.

- **Au niveau régional arabe**, l'étude propose un projet de développement des statistiques agricoles et des relations inter-institutions ainsi que le renforcement de la coordination et la coopération entre les pays arabes.

Le projet insiste sur l'importance des données statistiques dans

le développement et comme facteur principal de compétitivité au niveau international et comme moyen de réduire le déficit et l'écart entre les pays en matière de disponibilité d'informations fiables, et indispensables, eu égard à la mondialisation et les exigences de la liberalisation du commerce international et l'adhésion à l'Organisation Mondiale du Commerce (OMC), et la mise en oeuvre du programme exécutif de la grande zone arabe de libre échange. Ainsi la réponse adéquate et les améliorations dans le secteur de la production, la compétitivité et l'efficacité commerciale interne et externe ne peuvent être atteintes qu'en présence d'organismes chargés des statistiques agricoles et d'assurer la disponbilité des données statistiques et d'informations suffisantes, précises et constamment actualisées et qui intégrent l'ensemble des changements et variations de la production, du commerce et des prix.

De même que sont présentées les principales composantes du programme de développement au niveau régional. L'objectif du projet vise le renforcement des capacités des organismes chargés des statistiques agricoles au niveau des pays arabes et, la coordination et la complémentarité entre ces organismes au niveau régional arabe. L'intérêt réside en fin de compte dans le fait de pouvoir répondre à la demande des utilisateurs (individus, institutions publiques et privées, responsables et décideurs) en mettant à leur disposition des informations précises, pértinentes et de qualité avec possibilité d'échange de ces informations entre les pays arabes par le biai de systèmes et procédés techniques modernes.

Enfin, le projet présente les activités principales, la stratégie et les moyens d'exécution, le cadre institutionnel dans lequel l'Organisation Arabe pour le Développement Agricole joue le rôle de coordination centrale entre les 21 unités arabes de coordination (une par pays arabe) et l'unité de gestion du projet. L'unité national assure la coordination entre les institutions et organismes gouvernementaux et non gouvernementaux interessés et existants dans le pays arabe considéré.

Enfin, l'enveloppe budgétaire pour la mise en oeuvre du projet, est évaluée à **5,052 millions dollars USA**.